

حرب الصحة



في مستشفى المناقل تروي الجدران المتصدعة حكاية وطن
ينزف بلا دواء.. ولا عزاء..! بعد أن مزقت الحرب الحواضر والقرى
والفرقان، زحفت إلى عنابر المستشفيات، وحولت أسرة العلاج
إلى مقابر صامتة، معلنة انتصار البارود.. ولا شيء سواه..!

حكومات البندقجية

يقتله الجوع. ومن لم يفتك به المرض، يهيئه سؤال الغريب. ومن لم يتقطع قلبه على وطنه، يذوب خجلاً من حاله بين الأمم. البرهان وحميدتي ليسا سوى وجهين لعملة زائفة، كلاهما يحمل سلاحه في وجه وطنه، ويقتات على دماء شعبه، ويقسم باسم الله بينما ينقض أبسط وصاياه: «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق». لكن الحق غاب، والباطل تمدد، فصار السودان أسير بندقجية لا يعرفون إلا لغة الدم والخراب.

لقد صار الوطن مقسماً إلى حكومتين بلا دولة، وجيوش بلا قضية، ومجالس بلا شعب. والحقيقة المؤلمة أن السوداني الآن بلا سقف يأويه، وبلا هوية تحميه، وبلا عدالة تنصفه. كل ما تبقى هو شعب يصرخ في المنافي، وأطفال ينامون جوعاً، ونساء يذرفن الدموع على أرصفة الغربية، فيما قادته يوزعون الألقاب والمناصب كأنهم على كوكب آخر.

انهارت منظومة العدالة حتى غدت وهماً، فكاذب من يجرو على القول إن في نبالاً أو بورتسودان قاضياً يقضي بالحق. فالأحكام اليوم لا تخرج من منصة القضاء، بل من فوهات البنادق، ويُمليها من يحفرون الخنادق. صار السلاح هو الدستور، والرصاص هو القانون، أما الأمن والأمان فمجرد أمنية هشة، وحلم يراود من يسكن الضعين أو ذاك الذي اختار أم درمان مأوى. مصيرك لم يعد بيد محكمة أو قانون، بل في قبضة طفل غرّ، مغرور، يظن أن طول بندقيته شهادة عدل وميزان حق.

لم يعد للعدالة قاض ولا للشعب منقذ، بل صرنا جميعاً أسرى زناد طائش، قد يقرر في لحظة نزق أن يُطفئ حياتك كعود ثقاب. ولا عجب فالوطن كله بات رهينة رجلين... روعاه متفقين، وأحرقاه مختلفين.

في اللحظة التي كان فيها حميدتي يضع يده على المصحف ليقسم رئيساً للمجلس الرئاسي لحكومة نبالاً، كان البرهان في بورتسودان يخطّ توقيعاً على مرسوم تعيين قاض من بقايا الإنقاذ رئيساً للمحكمة الدستورية، المحكمة التي قتلها عمداً منذ 2019. مفارقة فادحة: حكومتان من البندقجية، تتقاسمان الخراب، وتتصارعان على سلطة وهمية فوق وطن محترق.

أي يمين هذه التي تؤدي فوق دماء الناس؟ وأي دستور هذا الذي يُعاد بعثه في بلد ماتت فيه العدالة، وامتلات شوارعها بالجثث والخراب ومزقت وثيقته منذ 25 أكتوبر 2021؟

إنهم يقسمون ويصدرون المراسيم باسم شعب تفتك به الأوبئة، فمن لم يقتله الرصاص والمرض، قتلته الحسرة، وإن لم يكن لديه ما يتحسر عليه، سحقته المهانة في بلاد الغربية.

اليوم، شوارع القاهرة مزدحمة بصرخات نساء السودان، وهن يتكفن الناس من أجل لقمة العيش، فيما ينام الرجال والشباب على أرصفة وحدائق الرياض بلا مأوى، وقد حولهم تجار الحرب إلى غرباء في أرض ليست أرضهم. وعلى الضفة الأخرى من الخليج، يقضي آلاف السودانيون في دولة الإمارات أيامهم بلا هوية ولا أوراق ثبوتية، لأن حكومة بورتسودان قررت قطع العلاقات مع أبوظبي، دون أن تلتفت إلى أن هناك جالية ضخمة تحتاج إلى خدمات قنصلية. وفي مثل هذه الحالات، الدول التي تحترم شعوبها تسند مهامها إلى سفارة دولة أخرى، لكن عندنا، المواطن هو آخرهم من يتقاتلون على الكراسي.

أي لعنة هذه التي جعلت السوداني، الذي كان سيد الأرض ومالكها، يتحول إلى طريد على أبواب العالم؟ من لم يقتله القصف،

مأساة الفاشر..
وكسر حالة الصمت

وائل محبوب

9-10

من أين نبدأ؟ الحرب
والخسائر وإعادة الإعمار في
السودان - قراءة محدثة

عمر سيد أحمد

14-18

في الذكرى المئوية
لميكانيكا الكم وإنهيار
اليقين العلمي التقليدي

محمد خلف

24-28

السودان عند مفترق الخراب
والأمل: شعب يتمسك
بالحياة في وجه حرب النخب

حاتم أيوب أبو الحسن

29-30

تجربة الفترة الانتقالية -
الحراك السياسي

محمد طاهر أحمد النور

35-37

الكناس الناسي الناس

عبد الغني كرم الله

41-42

الفجة

عثمان يوسف خليل

43-44

المواطن الحلقة الأضعف
في حرب بلا نهاية

حسام حامد

48-50

حكاية من بيتي
غيمت لكم يا الجنان

محمد احمد الفيلابي

51-53

ما بين يدي أشرار الساعة
والوعد المأمول
د. محمد الوائلي عبد الحميد الجريفاوي

57-61



«حكومة تأسيس»..

قوى الثورة في مأزق

4-8

حكومتان.. ولا دولة!

11-13

وهبي رئيساً للمحكمة

الدستورية.. إعادة تدوير العدالة

19-20

حارسة بلا دستور..

وهبي رئيساً!

21-23

مستشفى المناقل التعليمي

يتنفس برئة مثقوبة

31-34

مديون في المعركة..

النداء سلام

38-40

انتشار مركبات مدرعة من

إنتاج شركة كندية في مناطق

الحرب بالسودان

45-47

السودان... إبادة جماعية

منسية والعالم يشيح بوجهه

54-56



أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير

عثمان فضل الله



تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC
STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE
COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA, CENTRAL, KAMPALA,
CENTRAL DIVISION, BUKESA,
NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

مكتبة



عرض
كتاب

دوائر القهر.. قراءة في واقع
التباين والتنازع والصراع

لمؤلفه د. مجدي إسحق

65-67

73-72

رياضة

بعد التجربة الموريتانية..
هل ينتقل عملاقا القمة السودانية
إلى الملاعب الجزائرية؟

«حكومة تأسيس».. قوى الثورة في مأزق

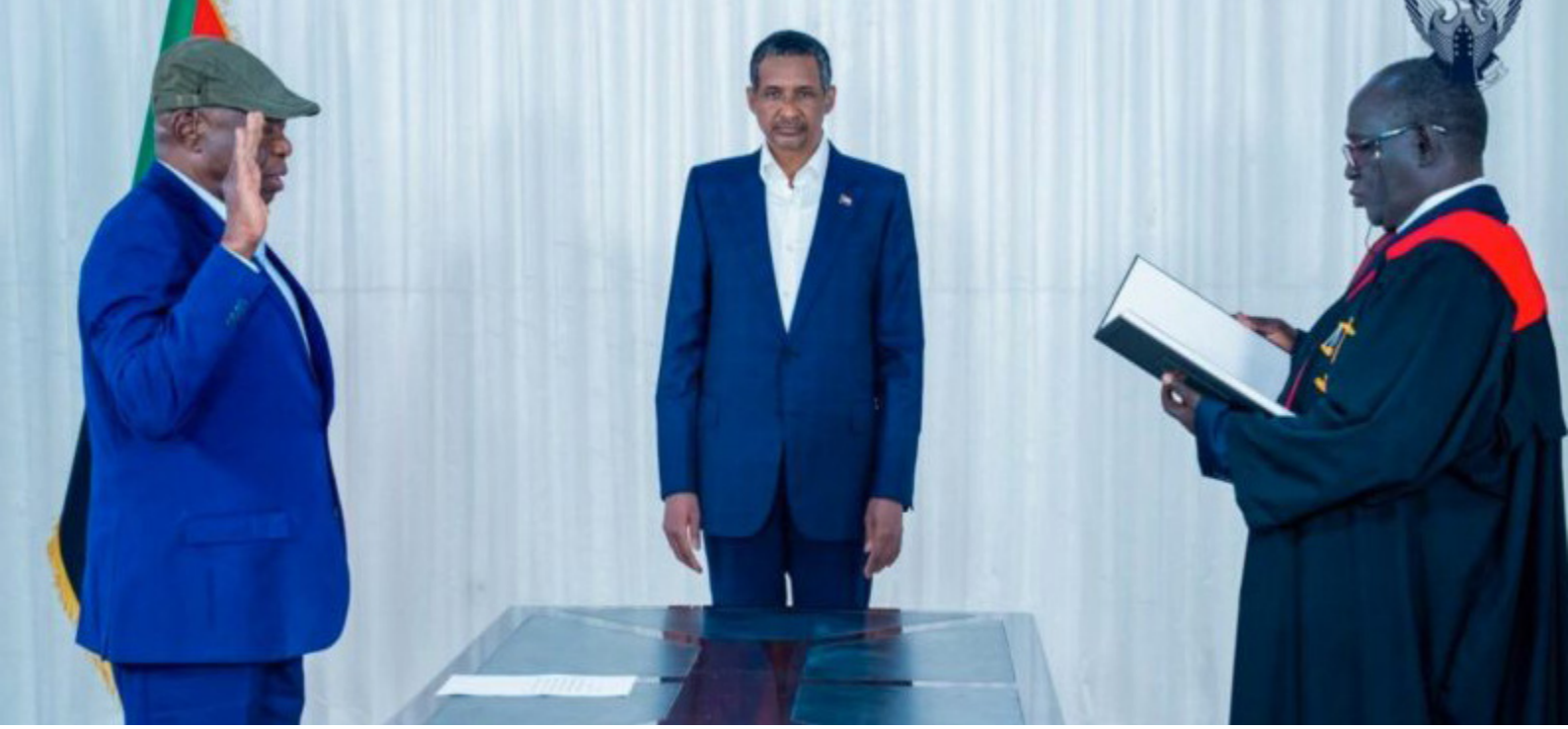
ملخص

شكّل إعلان تحالف «تأسيس» حكومة في نبالاً تحولاً خطيراً من نفوذ عسكري محلي إلى سلطة أمر واقع موازية لحكومة بورتسودان، ما يفتح الباب أمام ثنائية حكم شبيهة بتجارب إقليمية سابقة. ورغم الرفض الإقليمي والدولي لهذه الخطوة، يرى مراقبون أن استمرار الحرب قد يرسخها وربما يقود إلى دولة جديدة في دارفور وكردفان.

تجربة لجان المقاومة في الفترة الانتقالية، فقد بدأت بعد ثورة ديسمبر بمزيج من العمل الخدمي والبناء القاعدي، لكنها واجهت تحديات كبيرة من ضعف الخبرة، محاولات الهيمنة الحزبية، والانقسام حول الموقف من الحكومة الانتقالية. مع ذلك، ظلت اللجان فاعلاً أساسياً في الضغط لتحقيق أهداف الثورة، خصوصاً في ملف العدالة وتفكيك النظام البائد.

اعتبر صحافيون أن ما جرى في نبالاً ليس إعلاناً سياسياً فحسب بل «مراسيم دولة»، وهو ما يفرض على القوى المدنية إعادة صياغة خطابها من لغة الشجب إلى التعامل البراغماتي مع الواقع الجديد عبر «اعتراف وظيفي» يضمن وصول المساعدات وحماية المدنيين من دون منحه شرعية سياسية كاملة.

وشكّلت مليونية 30 يونيو 2020 محطة مفصلية عززت وحدة اللجان ودفعته الحكومة لاتخاذ إصلاحات مثل تغيير قيادات الشرطة وتعيين ولاية مدنيين، لكنها لم تلبّ تطلعاتها كاملة. في المحصلة، تقف القوى المدنية اليوم أمام امتحان جديد بين مواجهة «حكومة نبالاً» والتعلم من دروس لجان المقاومة: الانتقال من المعارضة الخطابية إلى التفاوض على شروط تحمي الناس وتقلل كلفة الحرب.



أفق جديد

ضربة بداية

من زاوية أخرى، يرى الصحافي السوداني المقيم في لندن مصطفى سري أن ما جرى في نيالا «لم يكن مجرد إعلان سياسي، بل مراسيم دولة»، وأن الأمر بات «واقعاً جديداً» يقتضي إعادة التفكير في كيفية التعامل معه، خصوصاً من جانب القوى المدنية. يسأل سري ما إذا كانت هذه القوى ستتعامل مع «حكومة نيالا» بذات أساليب المعارضة الرسمية التي تتبعها مع «حكومة بورتسودان»، مع الإشارة إلى وجود صلات قديمة وحديثة تربط أطرافاً داخل المعسكر المدني بمكونات في تحالف «تأسيس». على هذا الأساس، يقترح سري في حديثه لـ «أفق جديد» أن تكون «ضربة البداية» في أي بيان مدني بلغة أقل حدة، لا من باب التهادن، بل لبناء جسور حول قضايا تهم المواطن في مناطق سيطرة التحالف، مثل المساعدات الإنسانية وكفالة حقوق الإنسان بلا تمييز، مع التأكيد على أولوية وقف العدائيات تمهيداً للتفاوض مع بورتسودان.

هذا المنطق يفتح الباب لمقاربة عملية تقوم على «الاعتراف الوظيفي» لا «الاعتراف السياسي». فالتعامل مع سلطات الأمر الواقع يصبح وسيلة لحماية المدنيين وتأمين الخدمات، من دون منح صك شرعية مفتوح. ويستند هذا الطرح إلى أن المجتمعين الإقليمي والدولي سيتعاملان مع استحقاقات الأرض، أي إن أي مفاوضات قادمة قد تُصاغ بين حكومتين فعليتين، كما حدث في تجارب ليبيا وبعض مسارات الصحراء الغربية مع المغرب، حيث أمكن فتح مسارات إنسانية وتقنية بالتوازي مع تباعد المواقف السياسية. في هذا السياق، تحافظ القوى المدنية على خطوطها الحمراء الحقوقية،

تبدو الساحة السودانية أمام واقع سياسي جديد بعد إعلان «تحالف تأسيس» حكومته في نيالا وإصدار مراسيم بدت أقرب إلى إجراءات دولة قائمة. هذا التطور نقل المشهد من حدود النفوذ العسكري المحلي إلى محاولة بناء سلطة أمر واقع توازي سلطة بورتسودان، ما يرسخ ثنائية حكم تتقاطع مع تجارب إقليمية شهدت ازدواجاً في مراكز القرار واختبارات قاسية لفكرة الشرعية على الأرض. وبينما تتباين القراءات حول ما إذا كان هذا التحول محطة عابرة أم مساراً طويل النفس، يترسخ انطباع بأن إدارة المرحلة المقبلة لن تكون ممكنة بالأدوات والخطابات القديمة.

ويرى رئيس تحرير صحيفة التيار عثمان ميرغني أن «الحكومة الموازية في نيالا جرس إنذار لتداعيات استمرار الحرب»، مشيراً إلى أنها لم تكن ضمن الأجندة السياسية عند بداية النزاع، لكنها ظهرت بعد أكثر من عام كامل، إذ بدأت الفكرة بملامح «حكومة منفى» ثم سرعان ما تطورت إلى حكومة موازية تنازع في الشرعية. ويضيف ميرغني في حديثه لـ «أفق جديد»: «استمرار الحرب سيطور الفكرة إلى دولة جديدة تستقطع إقليم دارفور وربما أجزاء من كردفان الكبرى». وبرغم قناعته بأن حكومة نيالا لن تجد حالياً دعماً دبلوماسياً، بل إن مجلس السلم والأمن الإفريقي استبق قيامها بقرار حاسم برفضها وتبعته الأمم المتحدة ومواقف قوية من الولايات المتحدة ومصر والسعودية ودول أخرى، إلا أنه يلفت النظر إلى أن هذا الرفض قد لا يكون أبدياً، ف«عند تحول الأمر إلى دولة مستقلة ستختلف تقديرات بعض الدول وقد تجد قبولاً متدرجاً».



الالتزامات، ونشر خلاصات دورية تعزز الشفافية وتردم فجوة الثقة مع الجمهور. تعقيد المرحلة الانتقالية المقبلة يفرض بدوره مراجعة سقوف التوقعات. وفق قراءة مصطفى سري، من غير الواقعي افتراض انتقال قصير بعامين أو أربعة، فالمسار المرجح أطول وأشد تعقيداً، ويتطلب ترتيبات انتقالية متميزة في منطقتي السيطرة تُبنى على حرية الحركة وتخفيف العوائق الإدارية والأمنية، مع الحفاظ على أفق سياسي واحد يتيح لاحقاً توحيد المؤسسات. وجوهر الفكرة أن إدارة الانقسام مرحلياً لا تعني تكريسه، بل تحويله إلى منصة ضغط إيجابي على طرفي السلطة لتقديم مكاسب متوازنة للمدنيين، وللاحتمك لاحقاً إلى تسوية أوسع.

واقع جديد

في المحصلة، أقرز إعلان «حكومة تأسيس» واقعاً لا يمكن تجاوزه بالشعار، ولا يمكن التسليم له بلا ضوابط. بين هذين الحدين، تبرز فرصة للقوى المدنية كي تعيد تعريف دورها: الانتقال من معارضة خطابية إلى فاعل يفاوض على شروط حياة الناس وحقوقهم، ويُخضع أي انخراط لمؤشرات واضحة ومهل زمنية وآليات تحقق. هنا تصبح تحذيرات عثمان ميرغني من الانزلاق إلى «دولة مستقلة» وتقديرات مصطفى سري حول «الاعتراف الوظيفي» وجهين لتحليل واحد: إدارة الانقسام بما يقلل الكلفة الإنسانية ويمنع تحويل الحكومة الموازية إلى كيان مكتمل الأركان يجد اعترافاً دولياً. بهذا المعنى، يغدو السؤال ليس هل نتعامل أم نقاطع، بل كيف نحكم التعامل كي لا يتحول إلى اعتراف مجاني ولا يبقى في الوقت نفسه حبراً على البيان.

لكنها تنتقل من خطاب الشجب إلى لغة شروط قابلة للقياس: وصول إنساني غير مقيد، وقف عدائيات موضوعي قابل للتوسعة، حماية الحريات الأساسية، وآليات شفافة للتنفيذ والمتابعة.

تحدي اللغة ليس تفصيلاً. البيانات التقليدية التي تُصاغ على قاعدة الإدانة المطلقة أثبتت محدوديتها في حماية الناس وتقليل كلفة الحرب. المطلوب لغة تضع الإنسان في صدارة الأولويات وتُحكم الربط بين أي تواصل وبين مكاسب ملموسة للمجتمعات المحلية: فتح ممرات آمنة، تبادل محتجزين، حماية المنشآت الصحية والتعليمية، وضمان حرية الحركة داخل مناطق النفوذ المختلفة. ينسج هذا الإطار، كما يقترح سري، مساراً عملياً يسمح بالمحاسبة والقياس من دون أن يُفهم الانخراط بوصفه اعترافاً سياسياً أو تطبيقاً مع الانقسام. وهنا تلتقي ملاحظة ميرغني حول احتمالات التطور إلى «دولة جديدة» مع دعوة سري لإدارة الانقسام لا تكريسه، إذ يلتقي التحليلان على أن تجاهل الأمر أو الاكتفاء بلغة الشجب قد يفتح الباب لسيناريوهات أكثر خطورة.

وقف عدائيات

على المستوى العملي، تبدو الخطوة الأكثر إلحاحاً هي تثبيت وقف عدائيات قابل للتحقق في نطاقات جغرافية محددة، على أن تقترن بتفاهات إنسانية زمنية تُجدد وفق الأداء. يتيح ذلك بناء الثقة تدريجياً، ويخلق مساحة للتعاون التقني حول الخدمات الأساسية والاقتصاد المحلي—من المياه والكهرباء إلى سلاسل الإمداد—بما يقلل من اقتصاد الحرب ويعيد قدراً من الحياة اليومية. بالتوازي، تحتاج القوى المدنية إلى آليات رقابة مجتمعية مستقلة لرصد الانتهاكات وتقييم تنفيذ

سيناريوهات التعامل مع سلطات الأمر الواقع

باتت حقيقة تعدد سلطات الأمر الواقع في السودان، ماثلة ولا بد للقوى المدنية من افتراع مسار للتعامل معها، على أن تؤكد أن تعاملها مع أي سلطة محلية مشروطٌ حصريًا بفتح ممرات إنسانية آمنة، واحترامٍ مُثبت لحقوق الإنسان دون تمييز، والتزامٍ قابلٍ للتحقق بوقف العدائيات تمهيدًا لمسار تفاوضي شامل. ولا يُفهم هذا الانخراط بوصفه اعترافًا سياسيًا، بل كآلية لحماية المدنيين واستعادة المجال العام

مسارات عملية متوازنة قابلة للقياس

• إنساني

اتفاقات وصول لمدة 90 يومًا قابلة للتجديد

• حقوقي

توثيق انتهاكات مشترك مع نقابات ومحامين، بروتوكول منع الاعتقال التعسفي

• أممي

وقف عدائيات موضعي في أطراف المدن ونقاط اتصال مشتركة لرصد الخروقات

• حركة الناس والبضائع

تصاريح موحدة «صالحة» في نطاق الحكومتين، رسوم معلنة، وممرات تجارية بلا ابتزاز

• خدمات واقتصاد

ترتيبات طوارئ للكهرباء والعياء والأدوية، شفافية مدفوعات المرافق، ومراقبة مدنية على التوزيع

• أدوات للتحفيز والضغط

حوافز مشروطة

رفع مستوى الانخراط الفني، تسهيلات لوجستية، إسناد تقني للمحليات بعد تحقق مستقل من الالتزامات

ضغط ذكي

كشف دوري لخراطم الانتهاكات، تسمية المسؤولين عن العرقلة، تعليق أي قنوات عند الإخلال، والتلويح بحزم قانونية دولية فردية لا جماعية

خارطة طريق مضغوطة للقوى المدنية

في ظل واقع منقسم وحرب مُرهقة، لا بد للقوى المدنية من اقتراح خارطة طريق مضغوطة تُبنى على خطواتٍ عملية واضحة ومؤشرات قابلة للقياس. الهدف هو حماية المدنيين، ضمان وصول المساعدات، وفتح المجال العام من جديد، مع الالتزام بخطوط حمراء لا يجوز تجاوزها. هذه الخطة ليست اعترافاً سياسياً، بل محاولة لتقليل الكلفة الإنسانية وتهيئة مسار تفاوضي وطني

يتم خلالها تشكيل «غرفة إنسانية مدنية» موحدة، تتضمن قنوات اتصال تقنية مع السلطين

30
يوماً

يتم إبرام اتفاق وصول إنساني مكتوب، بروتوكول تبادل أول دفعة محتجزين، نشر تقرير تحقق أول

60
يوماً

توسيع وقف العدائيات لنطاقات جغرافية أوسع، آلية مشتركة لحركة البضائع، ومؤشر خدمات (مياه/دواء/كهرباء) يُنشر شهرياً

180
يوماً

«خطوط حمراء» لا يمكن تجاوزها

لا شرعية سياسية بلا مسار وطني متفق عليه
لا مساومة على حظر الانتهاكات ضد المدنيين
لا صفقات سرية: كل تفاهم يُنشر مختصره للرأي العام
لا استخدام للممرات الإنسانية كرافعة ابتزاز سياسي
لا تمديد مفتوح لأي ترتيبات انتقالية بلا جداول ومراجعات



مأساة الفاشر.. وكسر حالة الصمت

وائل محجوب

ملخص

دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش إلى وقف فوري لإطلاق النار في الفاشر، محذراً من الهجمات «المروعة» التي تشنها قوات الدعم السريع على المدينة المحاصرة منذ أكثر من عام، حيث يواجه مئات الآلاف من المدنيين خطر الموت جوعاً ورصاصاً.

وأشار إلى أن المجتمعان الإقليمي والدولي يبدوان عاجزين أو غير مباليين بما يحدث، ما يرسل رسالة واضحة بأن السودان ليس ضمن أولوياتهما، حيث ترك أهله يواجهون المذبحة وحدهم دون أي ضغط جاد على أطراف الحرب لوقفها ولو لأسباب إنسانية.

وأفاد الكاتب أن تقارير حديثة كشفت أن الدعم السريع أقام جداراً ترابياً بطول يزيد عن 31 كيلومتراً لإحكام الحصار على الفاشر، ما جعل المدنيين بين مطرقة القصف وسندان الجوع، إذ لم يبق لهم سوى الاعتماد على «الأمبار» غذاءً، وهو في الأساس علف للمواشي.

يخلص إلى أن حصار الفاشر المستمر حولها إلى مدينة أشباح بلا دواء أو مستشفيات أو مقومات حياة، في مأساة تضاهي ما يجري في غزة وربما تفوقه في الوحشية، لكن دون أن تحظى بالاهتمام العالمي نفسه، الأمر الذي يجعل من الضروري تحركاً سودانياً جماعياً لكسر الصمت وتسليط الضوء على ما يحدث.



● دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش الجمعة إلى وقف فوري لإطلاق النار في مدينة الفاشر، حيث يحاصر مئات الآلاف من المدنيين منذ أكثر من سنة.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك وفق بيان صحفي إن جوتيريش «مذعور من الهجمات التي لا هوادة فيها» من قبل ميليشيا الدعم السريع على عاصمة ولاية شمال دارفور السودانية.

● تأتي هذه التصريحات في وقت كشف «مختبر الأبحاث الإنسانية» بجامعة «ييل» الأمريكية، أن ميليشيا الدعم السريع تقوم ببناء جدار ترابي حول مدينة الفاشر، بهدف إحكام حصارها لها، وتمكن المختبر من خلال صور الأقمار الصناعية، من تحديد أكثر من 31 كيلومترًا من الحواجز الترابية المرتفعة، التي شُيّدت منذ مايو الماضي في مناطق خارج المدينة تسيطر عليها قوات الميليشيا.

إن ما تواجهه مدينة الفاشر من عدوان متواصل يسقط فيه المدنيون، ويلاحق بالقتل حتى من يفكرون بالفرار منها، مع حملة التجويع المستمرة التي أوصلت الناس للموت جوعًا، والاعتماد في الغذاء على «الأمبار»، وهو في الأساس غذاء للمواشي، تعدى مرحلة جرائم الحرب بمراحل، وسط عجز إقليمي ودولي كامل عن القيام بما تمليه

عليهم مسؤولياتهم لوقف هذه المذبحة الجماعية اليومية لأهل الفاشر، ويبدو أن مهمة الأمين العام للمنظمة الأممية صارت قاصرة على التعبير عن القلق والذعر.

● إن الرسالة التي يقولها مسلك المجتمعين الإقليمي والدولي إن السودان ليس مهمًا لكليهما، وترك أهله ليواجهوا أقدارهم في مناطق القتال بلا سند ولا تضامن، ولا تحرك للضغط الكافي والمطلوب على كافة أطراف هذه الحرب لوقفها على أقل تقدير لأسباب إنسانية.

● إن مأساة الفاشر واستمرار حصارها لما يزيد عن العام، وقطع الطرق أمام وصول المساعدات إليها، وانعدام مقومات الحياة من مستشفيات ودواء وخدمات بسبب الهجوم المتواصل عليها عسكريًا، أحال المدينة إلى مدينة أشباح، يحيط الموت بها وبإنسانها من كل جانب، وهي في البشاعات التي تقع بها لا تقل عن مأساة غزة إن لم تفقها في الوحشية والمذابح، ومع ذلك تحظى غزة باهتمام عالمي يفقده إنسان الفاشر وأهل السودان عمومًا.

● إن تحركًا سودانيًا جماعيًا على مستوى العالم بات مطلوبًا، لقيادة حملات إعلامية لعكس ما يدور هناك من مجازر دموية، ولكسر حالة الصمت وتحويل هذه المأساة لنقطة تلاق تتجاوز الاستقطاب الذي يحيط بأهل السودان ويشئت شملهم.

حكومتان.. ولا دولة!

ملخص

يعيش السودان اليوم انقساماً جديداً بين حكومتين متنازعتين؛ واحدة في بورتسودان بقيادة البرهان، وأخرى في نيالا برئاسة حميدتي والحلو، في مشهد يكرر فشل النخب وإصرارها على إعادة إنتاج الأزمات منذ انفصال الجنوب عام 2011.

يرى محللون أن المشهد يعكس هشاشة الانقسام الراهن وعدم قابليته للاستمرار، فيما تسعى الحركة الإسلامية لاستغلال الحرب والانقسامات للعودة إلى الحكم عبر خطاب الكراهية وتفكيك ما تبقى من الوحدة الوطنية.

أدى حميدتي والتعايشي القسم في سلطة موازية لم تحظَ باعتراف محلي أو دولي، ما أثار مخاوف من استنساخ نموذج الانقسام الليبي، حيث تنحصر السلطة بين بندقيتين متصارعتين أكثر من كونها مشروعاً للسلام.

وبينما تتنازع الحكومتان الشرعية، يبقى المواطنون عالقين بين الجوع والأوبئة والحصار، يلجؤون إلى السخرية والدعاء للخلاص من واقع عبثي عنوانه: «حكومتان.. ولا دولة».

الشرعية في السودان الحرب حقيقة لا يمكن تجاوزها أو الصعود عليها، وعلق عمر قمر الدين وزير الخارجية السابق في حكومة الثورة: «أوقفوا الحرب أولاً ثم ابحثوا عن حكومات»، وأردف: «لا شرعية لحكومة نبالاً مثلما لا شرعية لحكومة بورتسودان».

فيما ينظر البعض لخطوة تأسيس الأخيرة بأنها تأتي في سياق ترتيب المشهد للدخول في تفاوض من أجل تحقيق السلام، وأن كل ما يجري الآن هو ترتيبات دولية وإقليمية من أجل إعادة رسم خارطة السودان والقوة المتحكمة فيه خصوصاً في أعقاب لقاء البرهان والمبعوث الأمريكي في سويسرا، وبالطبع الخطوة نفسها تنطوي على مخاطر جمة حين حصر عملية السلام والمستقبل بين بندقيتين لكل منهما حكومتها الخاصة بها، وأن ما يجري هو محاولة لاستنساخ نموذج شرق وغرب ليبيا في الجغرافية السودانية، مقروناً ذلك بحالة رفض وعدم ترحيب محلي وإقليمي بخطوة تأسيس في تشكيل سلطتها الموازية وحكومتها التي لم تجد اعتراف من أي دولة أو منظمة في الوقت الراهن.

لكن القيادي في تحالف «صمود» خالد عمر يوسف يرسم صورة الانقسام الآن بأنها مرحلة سابقة للتشظي الذي سيدفع ثمنه أهل السودان باستمرار دوامة العنف والحرب والانقسام مع التشرذم والنزوح، وسيدفع ثمنه الإقليم المتداخل مع السودان.

يقول يوسف إنه وبعد انقسام 2011 ها هو السودان ينقسم مرة أخرى، انقسام مع غياب إرادة التقسيم التي حدثت في مشهد استقلال الجنوب خارجياً. بالنسبة ليوسف فإن الجهة الداخلية التي دعمت انقسام الجنوب هي ذاتها التي تنشط الآن وهي الحركة الإسلامية التي لفظ الشعب مشروعها فعادت للانتقام من الثورة وبالحرب، وتسعى من خلال توظيف الحرب للعودة للحكم مرة أخرى إن كان ذلك في كامل البلاد أو في جزء منها، وذلك من خلال تسميم البيئة بخطابات الكراهية والتقسيم، مستخدمة الانتهاكات التي تمت في الحرب لنشر اليأس شرقاً وغرباً من جدوى الوحدة وتمهيد التربة لقبول الانقسام.

لكن وبحسب خالد فإن خطورة المشهد الحالي أن انقسام الأمر الواقع الراهن ليس مستداماً، فالمعسكران اللذان يقتسمان السلطة الآن يسود بينهما الانقسام أكثر من التجانس، وبينهما تناقضات تقرب انقسامهما أكثر من تماسكهما. بث مناصرو تأسيس فيديوهات لتجول رئيس المجلس الرئاسي ونائبه الحلو في شوارع نبالاً

قبل عقد ونصف كان المبعوث «ثابو أمبيكي» يستيق خطوات الجنوب سودانيين نحو الصناديق ويخاطب أبناء بلاد النيلين قائلاً: «أيها السودانيون رجاء أعطوا التاريخ فرصة». ويحدثنا تاريخ السودان الموروث من الحقبة الاستعمارية بحاضر «دولتان» خرجتا من درب المعالجات «الأعوج»، وورثتا المشكلات نفسها «فقر وغياب المشاريع التنموية والسياسية وعدم استقرار سياسي وحروب مع مترتباتها».

التاسع من يوليو ميقات قيام دولة جديدة في السودان منذ العام 2011 يتراجع ويترك مكانه للثلاثين من أغسطس، لإعادة رسم مشاهد الانقسام فيما تبقى من السودان بين جوبا ونبالاً. يمكن للتاريخ أن يعيد نفسه في شكل ملهة أبطالها كالعادة نخب أدمنت الفشل وأعادته على الخارطة نفسها ودون إحساس بالذنب.

على شاشات الهواتف النقالة يتابع السودانيون من منافيه البعيدة، ومن مدنهم التي غادرتها الحياة والكهرباء وسكنتها الأوبئة، «فيديو» لحميدتي الذي قتله بعضهم في ماراثون حرب الكذبات الممتدة، وقتل مع جنوده الكثيرين في حرب الكراسي وهو يضع يده على «مصحف» يقسم على الحفاظ على السودان وعلى حياة شعبه، المفارقة وحدها تجعله يفعل ذلك أمام قاض هو مولانا رمضان شميلا، يسرب البعض جزءاً من تاريخ انتمائه لحزب المؤتمر الوطني المعزول بالثورة ومعها مواقفه الرافضة لوجود «الجنجويد» حين كان في «هيبان» بجنوب كردفان، مستنداً على كونه صاحب البندقية الأكبر في تحالف تأسيس يقسم محمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع على القيام بأعباء كونه رئيس المجلس الرئاسي في حكومة للمفارقة أطلق عليها حكومة «السلام والوحدة»، قبل أن يشرف الرئيس نفسه على أداء أعضاء المجلس الرئاسي لقسم الولاء لتأسيس، سبقهم إلى «المصحف» دون أن يضع يده عليه عبد العزيز آدم الحلو رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان «الجنج» المتبقي من الحركة الأم التي حملت معها الجنوب تاركة خلفها الحلم بمشروع «السودان الجديد».

بعد أن أدى حميدتي القسم رئيساً للمجلس الرئاسي كمقابل موضوعي لغريمه في الحرب وشريكة قبلها في الانقلاب البرهان رئيس مجلس السيادة، أدى كذلك محمد الحسن التعايشي القسم كرئيس لمجلس الوزراء في حكومة تأسيس قيد التأسيس. صارت هناك حكومتان تتنازعا



من ظهور الطاقم الوزاري بطقم أزرق وسخرية من «الروبوت» الذي سيحدد مصير السودان، «الميت» الذي سيعيد الحياة للانقسام، ومن الذي يقسم على المصحف من أجل سيادة العلمانية، ومن «الحلو» الذي لا يزال يتجرع مر كونه الرجل الثاني المنتقل من نيابة هارون لنيابة محمد حمدان دقلو. لكن بدا أكثر ما يؤكد على عبثية المشهد في السودان اليوم هو التعليق القائل «إنه الآن علينا أن نصرف على حكومتين بدل واحدة» الأولى في الشرق تمارس الفرجة على مواطنيها وهم يموتون بالأوبئة والعطش والجوع، في الوقت الذي تبيعهم هي «الأمل» الكاذب، والثانية في الغرب يقسم وزراؤها على حماية أرواح الناس وهم يحاصرونهم على مقربة من نيالا في الفاشر، تحدثهم عن الوحدة ويموت الناس فيها على العرق لا يسمع جندها نداءات الناس «الله يدك البركة ما تكتلني»، توثق لجرائمها بذات هواتف القتلة، مع تمدد السوء لا يجد الناس ما يفعلونه سوى رفع أياديهم بالدعاء «ربنا يصرف عنا وعن بلادنا سوءهم».

ساخرين من الإشاعات التي تم تداولها بكثافة عن وفاة حميدتي في بداية الحرب، وفي خطابه الأول من خلال منصبه الجديد سمي «الحلو» نيالا عاصمة دولة السودان الجديد في محاولة لتطبيع المشهد الجديد والتعامل معه باعتباره حقيقة. في الوقت الذي التزمت فيه السلطات في بورتسودان الصمت التام عن التعليق على ما حدث، وظهر وزير إعلام حكومة الأمل في تظاهرة ب «لندن» خاطب فيها خالد الإعيسر المتجمهرين من منصة كونه مواطن سوداني، ولا توجد سلطة لتملي عليه مواقفه وكأنه يرد على قرارات سابقة من الحكومة جردته من كونه الناطق الرسمي باسم الحكومة، لكن لا يبدو السؤال عن تقاطعات المواطن الوزير في حالة الإعيسر ذات جدوى في مقابل السؤال الأهم حول ملابسات صمت بورتسودان وحكومتها للأمر الواقع عن أمر الحكومة الجديدة التي تنازعها شرعية هي أصلاً لا تملكها،

في وقت اكتفى فيه السودانيون بتفعيل سلاح «السخرية» من المشهد العبثي برمته، سخرية بدأت



من أين نبدأ؟ الحرب والخسائر وإعادة الإعمار في السودان - قراءة محدثة

عمر سيد أحمد *

يعرض الكتاب في هذا المقال، صورة محدثة عن أثار الحرب في السودان حتى أغسطس 2025، مبيّنًا أن استمرار القتال جعل من أي حديث عن إعادة الإعمار ضربًا من الوهم.

ملخص

ويشير الكاتب إلى أنه في ظل استمرار النزيف الاقتصادي وعجز الميزان التجاري، تبدو البلاد فاقدة للسيطرة على مواردها الحيوية مثل الذهب، الذي يهرب الجزء الأكبر منه عبر شبكات موازية.

أوضح أنه مع تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية، ظهرت تقديرات مبالغ فيها من حكومة الأمر الواقع حول تكاليف الإعمار، فيما تشير تقارير مؤسسات دولية إلى فجوة تمويلية هائلة تتجاوز 24 مليار دولار سنويًا لاستعادة مسار النمو.

يخلص الكاتب إلى أن الحديث عن إعادة إعمار السودان في ظل استمرار الحرب مجرد وهم سياسي واقتصادي، فالمطلوب أولاً هو وقف الحرب وتحقيق سلام شامل، ثم استعادة الدولة سيطرتها على الموارد وبناء مشروع وطني جامع يعيد القطاعات الإنتاجية والخدمية للحياة.



المقدمة

هذا المقال يُعيد طرح السؤال الملحّ حول خسائر الحرب وإعادة إعمار السودان، مستندًا إلى بيانات وأحداث محدثة بعد مايو 2025. وهو قراءة جديدة للخسائر والحرب وتحديات النهوض، في ضوء المستجدات الأخيرة.

منذ اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، التي دخلت عامها الثالث قبل خمسة أشهر، يعيش السودان مأساة إنسانية واقتصادية كبرى. ومع اتساع رقعة القتال، تحولت حياة الملايين إلى كارثة حقيقية. في هذا المشهد القاتم، برزت من جديد تصريحات تتحدث عن إعادة الإعمار، في تكرار لما أشرنا إليه في مقالنا السابق مايو 2025، رغم أن الحرب لم تتوقف بعد.

من بين هذه التصريحات ما تناقلته وسائل إعلام ومنصات رقمية عن اتفاقات مشبوهة بين حكومة الأمر الواقع وبعض الجهات الإقليمية، تقوم على منح عقود إعادة إعمار لشركات أجنبية مقابل الذهب السوداني، كما أعلنت حكومة الأمر الواقع

تقديرات مضخمة بلا أساس علمي، قدرت فيها تكلفة إعادة الإعمار بنحو تريليون دولار للسودان، منها 300 مليار دولار للخرطوم وحدها. (Le Monde & Reuters، مايو 2025).

غير أن أي حديث عن إعادة الإعمار في ظل استمرار الحرب، وغياب السلام، وانهيار الاقتصاد، ليس إقفزة في الظلام. وفي المقابل، أشار البنك الأفريقي للتنمية في تقريره (يوليو 2025) إلى أن السودان يواجه فجوة تمويلية سنوية تبلغ نحو 24.3 مليار دولار إذا أراد استعادة مسار النمو والتحول البنوي. ورغم أن هذا الرقم لا يمثل تكلفة إعادة الإعمار المباشرة، إلا أنه يعكس الحجم السنوي للموارد المطلوبة لردم الفجوة التنموية، وهو ما يوضح ضخامة التحدي الذي ستواجهه أي خطة لإعادة الإعمار.

ويؤكد ذلك ما ورد في موجز بنك السودان للتجارة الخارجية للربع الأول 2025: بلغت الصادرات 704 مليون دولار مقابل واردات 1.313 مليار دولار، أي عجز تجاري بحوالي 609 مليون دولار يُموّل أساسًا من السوق الأسود، بما يعكس هشاشة الميزان الخارجي وفقدان أدوات الضبط

النموذج الاقتصادي (CGE) وتقديرات الانكماش

في يوليو 2025 أصدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية دراسة اعتمدت على نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (CGE) لقياس أثر الحرب على الاقتصاد السوداني. يقوم النموذج على قياس الترابط بين القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات، التجارة الخارجية، المالية العامة).

SAM اعتمد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية المبنية على بيانات 2022 كأساس. - أدخل صدمات الحرب (دمار البنية التحتية، تراجع الصادرات، انهيار النظام المصرفي، فقدان الإنتاج الزراعي والصناعي).

النتائج :

انكماش الناتج المحلي الإجمالي من 56.3 مليار دولار 2022 إلى 32.4 مليار دولار بنهاية 2025، أي تراجع بنسبة 42%..

- فقد السودان أكثر من ثلث ناتجه الزراعي والصناعي بسبب الحرب، وتجاوزت الخسائر المباشرة في القطاعات الإنتاجية 90 مليار دولار (AfDB، يوليو 2025)

- الحرب عطلت أكثر من 60% من المنشآت الصناعية ورفعت البطالة فوق 45% يوليو 2025).

تدهورت الخدمات العامة بنسبة تتجاوز 70% انخفضت الصادرات الزراعية والحيوانية بأكثر من 80% مع تصاعد تهريب الذهب، (أكتوبر 2024 International Transparency)

- دخل أكثر من 20 مليون سوداني إضافي في دائرة الفقر المدقع، ليصل إجمالي الفقراء إلى أكثر من ثلثي السكان (WFP، نوفمبر 2024).

وعند النظر إلى الذهب باعتباره موردًا سياديًا حاسمًا، تُظهر الأرقام اختلالاً فادحًا: فبرغم إنتاج يتجاوز 150 طنًا سنويًا، لم يُصدّر رسميًا سوى 5.14 طن فقط في الربع الأول من 2025 حوالي 450 مليون دولار، أي ما يعادل نحو 20 طنًا بنهاية السنة؛ ما يعني عمليًا فقدان السيطرة على قرابة 120 طنًا تُهرَّب عبر شبكات موازية.

الآثار الاقتصادية للحرب على القطاعات الإنتاجية قطاع الخدمات والمصارف:

أدت الحرب إلى شلل شبه كامل في قطاع الخدمات، بما في ذلك التعليم، والصحة، والمصارف،

والاتصالات. إذ تضررت البنية التحتية الحيوية وتوقفت شبكات الإمداد، ما أفقد الدولة أدواتها في تقديم الخدمات الأساسية. كما توقف أكثر من 85% من فروع البنوك في العاصمة والولايات، وتعرضت العديد من المقار للنهب أو التدمير، مما أدى إلى أزمة سيولة حادة وشلل في النظام المصرفي الوطني (World Bank، يونيو 2024).

تدمير البنية الإنتاجية في الزراعة والصناعة

تعرّضت المناطق الزراعية الكبرى، مثل الجزيرة والنيل الأبيض وسنار، لأضرار مباشرة نتيجة للعمليات العسكرية، بينما تم تدمير عدد من المشاريع الزراعية والبنى التحتية الريفية، مثل القنوات، ومخازن الحصاد، ومحالٍ القطن، إضافة إلى موجات نزوح واسعة في صفوف المزارعين. كما تضررت سلسلة الإمداد الخاصة بالإنتاج الصناعي، خاصة الصناعات الغذائية والنسيج في الخرطوم ومدني، وأدى توقف الإمداد بالكهرباء والتوقف إلى توقف غالبية المصانع (وزارة الزراعة السودانية، مايو 2024)

النزوح الكبير وفقدان العمالة الإنتاجية :

أدت الحرب إلى نزوح أكثر من 10 ملايين شخص داخل وخارج السودان، أغلبهم من سكان المدن والولايات ذات النشاط الاقتصادي النشط. وقد انعكس هذا النزوح على فقدان القوة العاملة الماهرة، وهروب رؤوس الأموال الصغيرة، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي المحلي، مما أصاب الدورة الاقتصادية بالركود. كما أدى نزوح السكان من العاصمة إلى الأطراف إلى ضغوط غير مسبقة على الخدمات والموارد في الولايات المضيفة. (UNHCR، 2024)

تضرر شبكات النقل والتوزيع

توقفت حركة النقل البري بين العاصمة والولايات بنسبة تزيد عن 70%، ما تسبب في ارتفاع كلفة السلع وتفاقم معدلات التضخم، وأدى إلى تعطيل سلاسل القيمة الزراعية والصناعية. كما تضرر الميناء الرئيسي ببورتسودان بفعل اختناق التخزين وانعدام التحديث، وأصبحت رسوم الجمارك والعبور غير موحدة بفعل تعدد السلطات وغياب الولاية المالية، ((غرفة النقل السودانية، 2024)). تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي وانكماش الاقتصاد



توقفت الاستثمارات الأجنبية تمامًا، كما علقت بعض الشركات الوطنية أنشطتها في ظل غياب الضمانات الأمنية والقانونية، وتدهور البنية التحتية. وانعكس ذلك في تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 40% في عام واحد، وتدهور العملة المحلية، وانكماش الاقتصاد بشكل حاد في غياب سياسات تحفيزية أو خطة طوارئ اقتصادية فعالة (IMF، 2025)

من قيمته (SudanTomorrow، يوليو 2025) بات النظام المصرفي عاجزاً عن تمويل الإنتاج أو الزراعة أو التجارة، ما فتح الباب أمام الاقتصاد الموازي والتهريب

التعليم: جريمة ضد المستقبل- الحرب أغلقت آلاف المدارس، وحولت الكثير منها إلى معسكرات نازحين. اليوم، هناك أكثر من 17 مليون طفل خارج التعليم الأساسي (UNICEF، نوفمبر 2024)، أما الجامعات، فقد خرجت أكثر من 100 جامعة ومركز بحثي عن الخدمة، إما بسبب الدمار أو الإغلاق القسري، فيما لجأ بعض الطلاب إلى فروع لجامعات سودانية أو شراكات تعليمية في دول مثل مصر وتشاد ورواندا. ويوغندا بينما عجز عشرات الآلاف عن مواصلة تعليمهم العالي، ما ينذر بضياع جيل كامل (CS Monitor، يناير 2025؛ Guardian، مايو 2025) الصحة: انهيار القطاع واستخدام الأسلحة المحرمة - استهداف المرافق الصحية: أكثر من 70% من المستشفيات والمراكز الصحية دُمّرت أو خرجت عن الخدمة

- أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الهجمات استهدفت المستشفيات ومحطات المياه والكهرباء معاً (WHO، 2024) & ICRC

تدمير المختبرات: فقد السودان أكثر من 95% من مختبراته البحثية، بما فيها مختبرات تحتوي على مسببات أمراض خطيرة (Guardian، مايو 2025) - تفشي الأوبئة: حتى أغسطس 2025، سُجّلت 102,000 إصابة بالكوليرا و2,608 وفاة، إلى جانب الملاريا والحصبة (Wikipedia، أغسطس 2025). - استخدام الأسلحة الكيماوية: في مايو 2025، أكدت تقارير أمريكية أن قوات سودانية استخدمت غاز الكلور في جبهات الخرطوم ودارفور (Le Monde،

من الإطار التحليلي إلى التفاصيل الواقعية

القطاع الزراعي: العمود الفقري المحطّم كانت الزراعة توفر سبل العيش لنحو 70% من السودانيين لكن الحرب دُمّرت مشاريع رئيسية مثل الجزيرة، وسنار، والنيل الأبيض، وكردفان، خرجت مساحات شاسعة من دائرة الإنتاج، وفقد السودان موسمين زراعيين متتاليين والثالث مهدد بالضياع لشح التمويل وغياب الاهتمام بالزراعة من قبل السلطة على حساب الحرب

نزح المزارعون، وتراجعت التمويلات الزراعية، إذ عجز البنك الزراعي والقطاع المصرفي عن تقديم أي دعم. النتيجة: انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة تفوق 65%، وتجاوزت الخسائر المباشرة 20 مليار دولار (FAO، ديسمبر 2024).

القطاع الصناعي: انهيار شامل -تركز النشاط الصناعي في الخرطوم وبعض المدن الكبرى، ومع تصاعد العمليات العسكرية (القصف الجوي)، تعرض أكثر من 60% من المصانع للتدمير الكامل أو الجزئي (World Bank، يوليو 2025)

تفككت سلاسل التوريد، وهاجرت الكفاءات الصناعية. الخسائر المباشرة للقطاع الصناعي تفوق 70 مليار دولار، وهو انهيار جعل السودان بلا قاعدة صناعية تقريباً.

النظام المصرفي: ديون متعثرة وانهيار شامل قبل الحرب، كان 70% من المراكز المصرفية في الخرطوم، وقد تم تدمير معظمها أو نهبه (IMF، يناير 2025) ومع دخول الحرب عامها الثالث، ارتفعت الديون المتعثرة إلى أكثر من 50% من إجمالي المحفظة التمويلية، فيما فقد الجنيه السوداني أكثر من 85%

مايو 2025؛ Reuters، مايو 2025)

الأمن الغذائي والمجاعة:

يعاني نحو 25 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 17 منطقة على الأقل ، بينما يعيش مئات الآلاف في ظروف شبيهة بالمجاعة (AP، يوليو و مساعدات إنسانية عاجلة تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 33 مليون سوداني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة كما قُدِّر أن المجاعة أودت بحياة أكثر من 522,000 طفل خلال عامي 2024-2025 (WSJ، يوليو 2025). (WHO، ديسمبر

النزوح واللجوء:

تجاوز عدد النازحين داخليًا 12 مليون شخص، أكثر من نصفهم أطفال أما اللاجئين، فقد تخطوا 3.5 مليون شخص موزعين على مصر وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا (AP، يوليو 2025). (Migration Policy، يونيو 2025).

وتتجسد ضربة الحرب للقطاعات الزراعية في أرقام الصادرات نفسها: تراجع صادرات الحيوانات الحية إلى 104 مليون دولار (حوالي 15% من إجمالي الصادرات وانخفضت صادرات السمسم إلى 82 مليون دولار فقط؛ ولم تُصدَّر سوى 9 آلاف بالة قطن بقيمة 14 مليون دولار مقابل 176 ألف بالة قبل الحرب تراجع حاد يناهز 1855%). كما انهارت صادرات حب البطيخ من 144 ألف طن قبل الحرب إلى 27 ألف طن فقط نحو 17 مليون دولار ويحذر من استنزاف «إناث» القطعان الأبقار والماعز بما يهدد تناقص الصادرات مستقبلاً. أما الصمغ العربي، رغم أن السودان يوفّر قرابة 80% من الإنتاج العالمي، فلم تتجاوز صادراته في الربع الأول 2025 نحو 13 ألف طن بقيمة 13 مليون دولار؛ وهي فجوة كبيرة مقارنة بعام 2022 يرجح أن الانخفاض يتجاوز 70%.

وتراجعت صادرات الأعلاف من 524 ألف طن (نحو 103 مليون دولار) في 2022 إلى 43 ألف طن فقط (قرابة 9 ملايين دولار في إشارة إضافية لانهايار سلاسل القيمة الزراعية .

الخاتمة

لا تزال الحرب تخلف المزيد من الخسائر يوميًا بعد يوم، مما يجعل إعادة الإعمار تحديًا متجددًا لا

يحتمل التأجيل. هذه القراءة المحدثة تحاول التقاط اللحظة الراهنة، لكنها تظل مفتوحة على تطورات قد تعيد طرح السؤال من جديد: من أين نبدأ؟

والخلاصة أن أي حديث عن إعادة الإعمار قبل وقف الحرب هو قفزة في الظلام. فالسودان لن يُبنى ما لم يتحقق سلام شامل يوقف نزيف الدم ويؤسس لنظام مدني ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب، ويعيد بناء القطاعات الإنتاجية والمصرفية، ويضع حدًا للتدخلات الأجنبية التي تحاول استغلال المأساة. إن دعوات العودة في ظل الخراب أو محاولات بيع السودان مقابل الذهب، ليست سوى خيانة لتضحيات الشهداء ومعاناة النازحين. والمطلوب اليوم، وبشكل عاجل، هو إيقاف الحرب وفتح الطريق أمام مشروع وطني جامع لإعادة البناء.

هذه الشواهد الرقمية الرسمية لا تُظهر نقصًا في الموارد، بل فقدان السيطرة عليها، ما يجعل أي حديث عن إعادة إعمار «قبل وقف الحرب واستعادة الولاية الوطنية على الموارد مجرد قفزة في الظلام

المراجع

- African Development Bank (AfDB). Sudan Economic Outlook 2025. يوليو 2025.
- International Food Policy Research Institute (IFPRI). Sudan's war is an economic disaster: here's how bad it could get. يوليو 2025.
- World Bank. Sudan Country Economic Update – Mid-Year Report. يوليو 2025.
- International Monetary Fund (IMF). Sudan Economic Performance Update. 2025.
- Food and Agriculture Organization (FAO). Sudan Agricultural Losses Report. ديسمبر 2024.
- World Food Programme (WFP). Sudan Food Security Emergency Report. نوفمبر 2024.
- World Health Organization (WHO). Sudan Health Emergency Bulletin. ديسمبر 2024.
- UNICEF. Education under Fire: Sudan. نوفمبر 2024.
- UNHCR. Sudan Internal Displacement Statistics. 2024.
- Reuters. Sudan war shatters infrastructure: costly rebuild needed. مايو 2025.
- Le Monde. US says Sudan used chemical weapons, imposes sanctions. مايو 2025.

خبير مصرفي ومالي وتمويل متفرغ
أغسطس 2025



وهبي رئيسًا للمحكمة الدستورية.. إعادة تدوير العدالة

ملخص

أثار قرار عبد الفتاح البرهان بإعادة تعيين وهبي محمد مختار رئيسًا للمحكمة الدستورية جدلاً واسعاً في السودان، بين من اعتبره استكمالاً لمؤسسات الحكم، ومن رآه إعادة تدوير لرموز النظام السابق.

بعد سقوط البشير عام 2019، أقصى وهبي وظل المنصب شاغراً ستة أعوام، ما عطل آلاف القضايا. ومع عودته بقرار البرهان، انقسمت الآراء بين من رأى الخطوة استكمالاً للعدالة، ومن حذر من أن المحكمة قد تستخدم لإسقاط محاكمات الفلول.

نشأ وهبي في بيئة أكاديمية قانونية، وبرز كباحث في القانون الدستوري مدافعاً عن أن المحكمة الدستورية «محكمة المجتمع». تدرج في السلك القضائي حتى وصل إلى رئاستها عام 2014 في عهد البشير، وأصدرت المحكمة وقتها قرارات مثيرة أبرزها إطلاق سراح رموز الإنقاذ، ما رسخ صورته كقاضٍ منحاز للسلطة.

وهبي شخصية هادئة لكنها مثيرة للجدل، يرى في الدستور إطاراً عاماً فوق التفاصيل، بينما يتهمه خصومه بتسخير النصوص للسلطة. وبين هذين الموقفين، تبقى عودته اختباراً لمدى استقلال القضاء الدستوري أو ارتهانه للسياسة.



يبدو أن السودانيين يرتشفون مرة أخرى خمر العدالة القديم الذي تجرعوا مراراته في سنوات مضت، لكن هذه المرة جاء معباً في قنّان جديدة.

قرار عبد الفتاح البرهان في 30 أغسطس 2025، بإعادة تعيين الدكتور وهبي محمد مختار رئيساً للمحكمة الدستورية، أثار جدلاً واسعاً بين من يراه خطوة لإكمال مؤسسات الحكم، ومن يعتبره إعادة تدوير لوجوه ارتبطت بالنظام القديم.

النشأة والمسار الأكاديمي

درس وهبي محمد مختار القانون حتى حصل على الدكتوراه في مجاله، وارتبط اسمه بالأوساط الأكاديمية والقانونية بوصفه باحثاً مهتماً بالقانون الدستوري وقضايا الحريات، إذ لطالما ردّد في مقابلاته أن «المحكمة الدستورية هي محكمة المجتمع»، وأن الدستور يجب أن يأتي بصيغة عامة تضمن الاتفاق لا الخلاف.

مسيرته القضائية

تدرج وهبي في مناصب قضائية متعددة حتى وصل إلى رئاسة المحكمة الدستورية في نوفمبر 2014، بقرار من الرئيس المعزول عمر البشير خلفاً لعبد الله أحمد عبد الله. منذ ذلك الحين، صار اسمه حاضراً في الملفات الكبرى المرتبطة بالنظام، وأصدرت المحكمة تحت رئاسته قرارات مثيرة للجدل، أبرزها إطلاق سراح قادة بارزين في نظام الإنقاذ مثل أحمد هارون وعبد الرحيم محمد حسين، وهو ما اعتبره معارضوه انحيازاً للسلطة أكثر من كونه حماية للدستور.

بين السقوط والعودة

مع سقوط نظام البشير في 2019، أقصي وهبي عن رئاسة المحكمة الدستورية، وترك المنصب الذي ظل شاغراً حتى 2025، ما تسبب في تعطيل آلاف القضايا المرتبطة بالحقوق والحريات.

خلال سنوات غيابه، ظل حضوره في المشهد محدوداً، ومع إعادة تعيينه تداول المهتمون مقابلات تلفزيونية سابقة تحدث فيها عن الدستور، حيث أكد أن الدستور هو «القانون الأسمى»، وأن القضاء الدستوري لا بد أن يبقى بعيداً عن التفاصيل السياسية.

العودة بقرار البرهان

قبل عدة أسابيع، رفعت المفوضية القومية للخدمة القضائية توصية لمجلس السيادة بإعادة تفعيل المحكمة الدستورية وتعيين رئيس لها، فجاء القرار بتكليف وهبي محمد مختار من جديد. خطوة وصفت رسمياً بأنها استكمال لهياكل الحكم، لكنها لدى كثير من القانونيين والناشطين أعادت فتح ملف ماضيه مع الإنقاذ.

كتب المحامي معز حضرة: «السيناريو أصبح واضحاً.. المحكمة ستلغي محاكمات الفلول (أنصار النظام السابق) وتشطب البلاغات بحجة التقادم». بينما علق ناشطون بأن الأمر «إعادة تدوير» لا يرقى حتى إلى مستوى تدوير النفايات.

شخصية مثيرة للجدل

يتسم وهبي بالهدوء والتحفّظ في ظهوره العام، لكنه لا يتردد في اتخاذ قرارات مصيرية تحمل طابعاً سياسياً. يرى أن الدستور إطار عام يتجاوز التفاصيل، لكن خصومه يصفونه بأنه يسخر النصوص لخدمة السلطة القائمة. في المقابل، يعتبره مؤيدوه قاضياً خبيراً أعاد للمحكمة مكانتها العليا كحارس للدستور.

العدالة في ميزان السياسة

بين مؤيد ومعارض، تقف صورة وهبي محمد مختار مركبة: قاض أكاديمي يملك خبرة طويلة، وفي الوقت نفسه رمزٌ مثير للجدل ارتبط اسمه بقرارات صادمة في عهد الإنقاذ. عودته اليوم تفتح الباب للسؤال: هل سيعيد للرجل الاعتبار عبر أداء مختلف يحمي الحريات، أم سيكون مجرد حلقة أخرى في سلسلة استخدام القضاء لتصفية الحسابات السياسية؟



حارسة بلا دستور... وهبي رئيساً!

تعيين وهبي محمد مختار رئيساً للمحكمة الدستورية أعاد إلى الواجهة أزمة السودان المزمنة في غياب دستور توافقي، وفي هشاشة مؤسسات العدالة التي تحولت إلى رهائن للتجاذبات السياسية أكثر من كونها حامية للحقوق. القرار بدأ أقرب لإعادة تدوير الوجوه القديمة منه إلى إصلاح قضائي حقيقي.

ملخص

قانونيون مثل عبد العظيم حسن يرون أن جوهر الأزمة لا يكمن في الدستور بحد ذاته بل في غياب آليات الاستقرار التي تُنتج دستوراً دائماً، بينما يشدد محللون مثل محمد الأسباط على أن السودان عملياً بلا دستور، ما يجعل التعيين بلا قيمة قانونية، بل أقرب إلى رسالة سياسية تعكس عودة الإسلاميين إلى النفوذ.

منذ الاستقلال ظل السودان يتأرجح بين دساتير انتقالية وأنظمة انقلابية، بحيث ارتبط كل دستور بنظام حكم وسقط بسقوطه. هذا التاريخ جعل الدستور أداة صراع لا مرجعية عليا، وأفقد مؤسسات الدولة الحماية القانونية، فبقي القضاء تابعاً للسلطة التنفيذية.

وبينما يستند البرهان إلى توصية المفوضية القومية للخدمة القضائية، يحذر خبراء مثل سيف الدولة حمدنا الله من أن الحديث عن شرعية هذا القرار بلا جدوى، إذ يتصرف البرهان في الدولة كمالك مطلق. هكذا تتحول المحكمة الدستورية من «حارسة للدستور» إلى مؤسسة بلا سند، في بلد بلا دستور.

تعيين وهبي محمد مختار رئيساً للمحكمة الدستورية سلط الضوء على أزمة السودان العميقة في مؤسسات العدالة، وفي بنية الدولة نفسها. وبدأت الخطوة كأنها إعادة تدوير للوجوه داخل منظومة سياسية مأزومة، حيث ينظر إلى القرار كنتاج لتجاذبات بين مراكز النفوذ في بورتسودان، أكثر من كونها استجابة لحاجة وطنية لإصلاح القضاء.

وقد أعاد التعيين طرح أسئلة حول استقلالية القضاء وشرعية مؤسساته في ظل حرب وتمزق سياسي واجتماعي. فيما يخشى كثيرون أن تتحول المحكمة الدستورية إلى أداة جديدة للصراع، بدلاً من أن تكون مرجعاً للعدالة وحماية الحقوق.

وجاء تعيين وهبي رئيساً للمحكمة الدستورية في وقت يطالب فيه الشارع السوداني بعدالة حقيقية تنهي الإفلات من العقاب وتضع أسس انتقال آمن. وفي 30 أغسطس الجاري، عين رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، «وهبي محمد مختار»، رئيساً للمحكمة الدستورية.

والمحكمة الدستورية؛ أعلى سلطة قضائية في البلاد وحارسة للدستور وتفسر النصوص الدستورية، كما تفصل في المنازعات التي يحكمها الدستور والنزاعات الدستورية

بين مستويات الحكم وأجهزته.

وانتهى أجل المحكمة الدستورية في 12 يناير 2020، حيث لم تُعين السلطات قضاة جددًا، فيما نصّت الوثيقة الدستورية التي جرى التوافق عليها بين الجيش السوداني وقوى «الحرية والتغيير» بعد سقوط نظام الرئيس عمر البشير خلال العام 2019 على تشكيل المحكمة بواسطة مجلس القضاء العالي، الذي لم يُجز قانونه.

يقول المحامي عبد العظيم حسن: «يختزل كثيرون أزمة السودان في عدم التوافق على دستور دائم، غير أن جوهر الأزمة يكمن في غياب المعرفة بالوسائل والآليات التي تقود إلى الاستقرار، والأخير هو الذي سيُنتج الدستور بالضرورة. ولارتباط الأزمة بالدستور، يمكن التساؤل: هل كان الصراع

حول الدستور من أهم أسباب الأزمة ومحركاتها الأساسية؟».

وأضاف حسن في حديثه لـ«أفق جديد»: «الإجابة: نعم. ولتفكيك هذا الواقع لا بد من تناول الأبعاد الثلاثة للأزمة: الدستوري، والسياسي، والاجتماعي - الاقتصادي».

ووفق المحامي عبد العظيم حسن، فإنه منذ الاستقلال عام 1956 فشل السودانيون في التوافق على دستور دائم، وظلوا يتأرجحون بين دساتير انتقالية، بدأت بقانون الحكم الذاتي لسنة 1953، ثم الدستور الانتقالي لسنة 1956، الذي عُطل بانقلاب عبود في 1958. وكما هو معلوم أعيد العمل به في ثورة أكتوبر 1964، لكنه ألغي بانقلاب النميري 1969، فصدر دستور 1973 «الدائم».

وتابع، «بعد سقوط نظام النميري صدر دستور

1985 الانتقالي، ثم

ألغاه انقلاب البشير

في 1989. في 1998

صدر دستور الترابي

المشهور بـ«التوالي»،

ثم جاء دستور 2005

كنتيجة لاتفاق السلام

الشامل، واستمر حتى

سقوط البشير 2019

حيث ظهرت «الوثيقة

الدستورية» التي أُطيح

بها في انقلابي أكتوبر

2020 و2021».

والخلاصة بحسب

المحامي عبد العظيم،

أن كل دستور أو وثيقة

ارتبطت بنظام حكم

معين، وبسقوطه تلاشت معه شرعيته الدستورية.

وأوضح أن غياب دستور توافقي حول مؤسسات

الدولة إلى هياكل هشة بلا حماية قانونية عليا.

القضاء لم ينشأ نشأة طبيعية، وظل خاضعاً

للسلطة التنفيذية، فعجز عن لعب دوره الرقابي، وأن

القوى السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني

تعاملت مع الدستور كأداة صراع، لا كمرجعية عليا.

بالنسبة إلى الكاتب والمحلل السياسي، محمد

الأسباط، أن تعيين وهبي محمد مختار رئيساً

للمحكمة الدستورية هو قرار إعلامي أكثر من

كونه قراراً مرتبطاً بالقانون والدستور لعدم وجود

دستور في السودان.

وأضاف الأسباط في حديثه لـ«أفق جديد»: «هناك وثيقة دستورية تعرضت لخروقات متتالية



وبالتالي لا يوجد في الأساس دستور، وقد يكون التعيين لفض النزاعات حول بعض القضايا في المحاكم، لكن لا يمكن اعتباره قرارًا لتعزيز العدالة واستعادة هيبة المحكمة الدستورية في السودان، وكما ذكرت أن السودان بلا دستور وتحكمه وثيقة دستورية تعرضت لتعديلات متكررة، بالتالي قانونيًا ودستوريًا ليس لهذا القرار أي قيمة». وتابع: «من زاوية أخرى هذا التعيين يؤكد ما ظل يكرره عدد كبير من المحللين والمراقبين بأن الإسلاميين بدأوا في العودة إلى التحكم في مفاصل السلطة، وأن هذا الرجل كان رئيسًا للمحكمة الدستورية في عهد البشير من العام 2014 وحتى العام 2019».

ويأتي القرار استنادًا إلى توصية المفوضية القومية للخدمة القضائية، التي دفعت في يوليو الماضي بتوصية لمجلس السيادة طالبت بعودة عمل المحكمة الدستورية.

وتشمل صلاحيات المفوضية التوصية بتعيين قضاة المحكمة الدستورية، وتعيين رئيس القضاء ونوابه، وقضاة المحكمة القومية العليا، وإجازة السياسة العامة للسلطة القضائية القومية، ضمن سلطات أخرى.

ورفعت المفوضية القومية للخدمة القضائية أواخر يوليو الماضي، توصية إلى مجلس السيادة لإعادة عمل المحكمة الدستورية، وذلك بعد أن عقدت اجتماعًا طارئًا بمقر رئاسة الجهاز القضائي في بورتسودان.

وتشمل صلاحيات المفوضية التوصية بتعيين قضاة المحكمة الدستورية، وتعيين رئيس القضاء ونوابه، وقضاة المحكمة القومية العليا، وإجازة السياسة العامة للسلطة القضائية القومية، ضمن سلطات أخرى.

يقول القانوني سيف الدولة حمدنا الله: «بطبيعة الحال لا معنى لمناقشة الخلل في المرجعية التي استند إليها البرهان في تعيين وهبي مختار رئيسًا للدستورية، ولا ما سيعقب ذلك من تعيينه لأعضائها، فالبرهان اليوم يتصرف في البلاد وأهلها تصرف المالك في ملكه».

وأوضح حمدنا الله في مقالة منشورة «قبل الإنقاذ ومنذ استقلال السودان لم تكن هناك محكمة دستورية، وكانت الحقوق الدستورية ترعاها دائرة بالمحكمة العليا، حين كان قضاتها بحجمها ومقدارها، وقد اشتهر من بينهم القاضي العالم هنري رياض، وهو فقيه وعالم في مجال القانون الدستوري، وقد أضاف بعلمه للمكتبة القانونية إرثًا لا يُضاهى تضمنته نشرات مجلة

الأحكام القضائية التي تتدارسها الأجيال المتعاقبة من القانونيين، وتمت إحالة القاضي هنري رياض للصالح العام بُعيد انقلاب الإنقاذ قبل أن يتوفاه الله بعد ذلك».

يقول المحامي معز حضرة في حديثه لـ«أفق جديد»: إن القرار من حيث الدستور لا يستند إلى أي شرعية لتعيين المحكمة الدستورية، فالمؤسسات التي يجب أن تنشأ لتأسيس هذه المحكمة لم تُقم حتى الآن. الوثيقة الدستورية مزّقت وجُمّدت، ولا يوجد مجلس قضاء عال ولا قانون ينظم عمله. وأضاف: من الناحية الشرعية لا توجد مؤسسات قانونية، والبرهان الآن يمسك بسلطات الدولة الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، فهو يعين وزير العدل والنائب العام ورئيس المحكمة الدستورية.

وأشار حضرة إلى أن المحكمة الدستورية وُجدت لحماية الحقوق من انتهاكات السلطات الأخرى، فإذا كان رئيس السلطة التنفيذية ورئيس مجلس السيادة هو من يعين رئيسها، فكيف يمكن أن يتحقق توازن القوى؟ إن كل هذه الإجراءات باطلة.

وأردف: تعيين وهبي محمد مختار هو تدوير لنفائات المؤتمر الوطني الذي عبث بالقانون زمنًا طويلاً. هذه المحكمة الدستورية أصدرت أحكامًا مخجلة، ووافقت على التعذيب عندما تقدمنا إليها بطعون، بل ذكرت أن التعذيب جزء من الشريعة الإسلامية ومقبول، كما رفضت الطعن الذي قدمناه أثناء محاكمة أمين مكي مدني وفاروق أبو عيسى استنادًا إلى مواد قانون الإرهاب ولوائح المهينة. وأكد أن هذه المحكمة استخدمت سياسيًا منذ الصراع بين الترابي وعمر البشير عام 1999 عند المفاصلة، إذ وقفت مع البشير عندما قدم إليها طعن. لذلك فإن تاريخها مع الإنقاذ سيئ السمعة.

وأضاف: هذه المحكمة بدأت بداية خاطئة عندما جرى تخصيصها بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. فإذا كانت محكمة تقوم على هذا الأساس منذ نشأتها فهي محكمة غير صحيحة. وعقب انفصال الجنوب أصبح المؤتمر الوطني هو الجهة التي تختار جميع أعضائها.

ولفت إلى أن وهبي أُعيد تعيينه لينظر في الطعون التي تقدمت بها فلول المؤتمر الوطني، ومن أولى الخطوات التي سيقوم بها شطب كل البلاغات المقدمة ضدهم، وخاصة بلاغ مدبري انقلاب 30 يونيو 1989.

وتابع: هم يريدون استخدام القانون لشطب كل القضايا ضد فلول المؤتمر الوطني، بينما الأولوية للشعب السوداني الآن هي إيقاف الحرب، لا تعيين قضاة للمحكمة الدستورية.



في الذكرى المئوية لميكانيكا الكم وانهيار اليقين العلمي التقليدي

محمد خلف

يتناول المقال العلاقة بين البنية الدلالية للقرآن ومفهوم انهيار اليقين العلمي مع بروز ميكانيكا الكم، مشبهاً ترابط الآيات بالأنماط الفيزيائية والكيميائية.

ملخص

يربط الكاتب هذه التحولات بالآية (88) من سورة النمل، حيث يظهر الثبات للبشر بينما الحقيقة حركة خفية شاملة للجسيمات.

يستعرض الذكرى المئوية لميكانيكا الكم، من مصفوفة هايزنبرغ وموجة شرودنغر إلى مبدأ الريبة والتراكب، مع الجدل بين أينشتاين وبور حول تفسير الواقع.

يخلص إلى أن ميكانيكا الكم نسفت يقين العلم الكلاسيكي، وأفسحت المجال للدين ليجاور العلم في سعيه لفهم الكون، مؤكداً أن العلم والدين ليسا في صراع بالضرورة، بل يمكن أن يتكاملا في رحلة البحث عن الحقيقة والجوهر.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [1] الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ [2] الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [3] مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ [4] إِيَّاكَ
نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ [5]
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ [6] صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ [7]

لَمَّا سُمِعَ لِلرَّعْدِ هَزِيمٌ فِي الْقَضَارِفِ، سَارَعَ أَخِي
بَابَكَرُ الْوَسِيلَةَ إِلَى جَوَالِهِ، فَكَتَبَ لِي فِي رِسَالَةٍ عَلَى
تَطْبِيقِ «وَاتَسَاب» هَذِهِ الْجُزْئِيَّةَ مِنَ الْآيَةِ رَقْمَ «13»
مِنْ «سُورَةِ الرَّعْدِ»: «وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ
مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقُ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ
...»؛ ثُمَّ قَالَ لِي: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَكُونُ كَتَبْتُ الْآيَةَ صَاحٍ».
سَاعَتَهَا، أَحْسَسْتُ بِشَكْلِ غَرِيزِي أَنَّهَا صَحِيحَةٌ،
لَكِنَّا نَاقِصَةٌ؛ فَفَتَحْتُ الْمُصْحَفَ، فَاسْتَقْنَتُ مِنْ
تَكْمِلَتِهَا، وَهِيَ: «... وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ
الْمِحَالِ». فَقُلْتُ فِي رَدِّي لِبَابَكَرَ: «أَيُّوَا؛ دِي تَلْتَيْنِ الْآيَةِ،
لَكِنَّا صَحِيحَةٌ». بِمَعْنَى أَنَّ الْآيَةَ رَقْمَ «13» مِنْ سُورَةِ
«الرَّعْدِ» هِيَ فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ، مَكُونَةٌ مِنْ سِتِّ وَحَدَاتٍ

دَلَالِيَّةً، تَمَّ إِيرَادُ الْأَرْبَعِ الْأُولَى مِنْهَا مِنْ قَبْلِ أَخِي
بَابَكَرَ، وَتَبَقَّتْ مِنْهَا وَحَدَتَانِ حَاسِمَتَانِ فِي تَوْضِيحِ
مَعْنَى الْآيَةِ، وَهُوَ الْفَرْقُ الشَّاسِعُ بَيْنَ قُدْرَةِ الْخَالِقِ
وَجَبْرُوتِهِ وَقَلَّةِ حِيلَةِ الْمَجَادِلِينَ فِيهِ أَمَامَ كَيْدِهِ وَقُوَّةِ
تَدْبِيرِهِ بِالْحَقِّ.

ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنَّنا أَعْدَدْنَا فِي السَّابِقِ مَلَفًا مَبْدئيًّا
بِشَأْنِ الْبِنْيَةِ الدَّلَالِيَّةِ لِلآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ. وَعِنْدَمَا بَدَأْنَا
فِي تَصْفِيحِهِ مَجْدِّدًا، تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَبْنَى
مُتَمَلِّمًا هُوَ مَعْرُوفٌ- فَإِنَّ الْآيَاتِ فِي الْمَصَاحِفِ تَخْلُو
مِنْ عِلَامَاتِ التَّرْقِيمِ الْأَلِفَةِ، مِثْلَ الْفَاصِلَةِ (،) وَالْفَاصِلَةِ
الْمَنْقُوطَةِ (؛) وَالنَّقْطَةِ (.)، وَتَسْتَعْيِضُ عَنِ الْآخِرَةِ
بِقَوْسٍ مُحَلَّى فِي دَاخِلِهِ رَقْمٌ () أَوْ بِدَائِرَةٍ فِي جَوْفِهَا
رَقْمٌ، لِلإِشَارَةِ مَعًا إِلَى انْتِهَاءِ الْآيَةِ وَعِدْدِهَا؛ وَعَوَاضًا
عَنِ عِلَامَاتِ التَّرْقِيمِ الْمَعْرُوفَةِ، تَسْتَخْدِمُ الْمَصَاحِفُ
طَائِفَةً مِنْ عِلَامَاتِ الْوَقْفِ وَمِصْطَلَحَاتِ الضَّبْطِ الَّتِي
تُعَيِّنُ الْمُقْرَأَ عَلَى تَرْتِيلِ الْآيَاتِ. ذَلِكَ مَا كَانَ بِشَأْنِ
الْمَبْنَى؛ أَمَّا مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى، فَإِنَّ هُنَاكَ وَحَدَاتٍ دَلَالِيَّةً

مميّزة، ولكن لا توجد علامات مرقّمة تدلّ عليها، إلّا أنّه يُمكن التّعرّف عليها لتمييزها بسمات دالة؛ منها على سبيل المثال لا الحصر، ابتداءها بعبارة اسميّة («السّارق والسّارقة»؛ أو فعلية («يُرسل الرّياح»؛ أو حالية («جزاء بما كسبا»؛ أو بضمير رفع منفصل («وهم يُجادلون في الله»؛ أو بضمير نصب منفصل («إياك نعبد»). إلّا أنّ هذه الوحدات الدلالية تتفرّع في درج الآية المحدّدة وأحياناً عبر عدد محدود من الآيات التي تليها، وقد تتشعب إلى وحدات دلالية أصغر، لكنها تلتئم وتلتحم جميعها وفقاً لنسق منطقي واضح يقود باكتمال ورود آخر وحدة منها إلى إيضاح الدلالة الكلّية للآية المحدّدة والآيات التالية المرتبطة بها دلاليّاً؛ وأحياناً تكون الوحدة الدلالية التي تأتي في نهاية الآية، قابلة للتكرار في نفس السّورة أو تكون صالحة للاستخدام الملائم مع آيات أخرى.

وهذه الخاصيّة الأخيرة هي التي أربكت علماً في قامة أبي سعيد الأصمعي، إلّا أنّها لم تفت على الفطرة السليمة لأعرابي يُقال إنّهُ سمع العالم اللّغويّ البصريّ يستشهد بآية من القرآن الكريم، فقال: «والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالا من الله والله غفورٌ رحيم»، فقال الأعرابي: «هذا ليس كلام الله». وكان هناك عددٌ من الحاضرين، ساد بينهم هرجٌ ومرج. وحسماً للجدال، تمّ إحضار المصحف؛ ففتح الأصمعيّ المصحف على سورة «المائدة»، الآية رقم (38)، وقال للأعرابي، اسمع هذه هي الآية: «والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالا من الله والله عزيزٌ حكيم». فقال الأعرابيّ للأصمعي: «لكنك قلت أنفاً والله غفورٌ رحيم». وعندما فطن الأصمعيّ إلى الخطأ، سأل الأعرابيّ قائلاً: «يا أعرابيّ كيف عرفت؟ قال الأعرابي: «يا أصمعيّ عزّ فحكّم فقطع؛ ولو غفرَ ورحم، لما قطع». فالأعرابيّ قد فطن بفطرته إلى التّرابط المنطقيّ للوحدات الدلالية للآية، رغم عدم حفظه للسّورة؛ بينما لم يظن العالم اللّغويّ الفذّ إلى أنّ الوحدة الدلالية الأخيرة للآية قابلة للاستخدام في آية أخرى، فقط عندما تكون ملائمة لسياقها.

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن الآية رقم (88) من سورة «النمل» لصلتها بانهيار اليقين العلميّ التقليدي، نوّد أن نقف قليلاً عند الوحدة الدلالية، لأهميّتها في توضيح صلة هذه الآية الكريمة بميكانيكا الكم. فالوحدة الدلالية تنقسم في تصوّرنا لها إلى قسمين: وحدة رئيسية ووحدة

فرعية (أو وحدات فرعية أصغر). وتشتمل الوحدة الدلالية الرئيسيّة على مفردة أو عبارة دالة قابلة للتكرار أو الاستتار بضمير صريح أو ضمني؛ أمّا الوحدة الدلالية الفرعية أو الوحدات الفرعية الأصغر، فهي مرتبطة بصدد تبين دلالتها بذات المفردة أو العبارة الدالة التي تشتمل عليها الوحدة الرئيسيّة التي تسبقها أو ترتكز عليها. ولتوضيح ذلك، سننظر إلى البنية الدلالية لسورة «الفاتحة». تتكوّن الآية الأولى من هذه السّورة الافتتاحيّة -والتي تُعرف بـ«البسملة»- من وحدتين داليتين مُبسّطتين: رئيسيّة وفرعية (من غير وجود وحدات فرعية أصغر)؛ فالرئيسيّة هي «بسم الله»، وتحتوي على عبارة قابلة للاستتار ضمن الوحدة الدلالية الفرعية التي تليها، وهي «بسم»، التي تستتر في الوحدة الفرعية التي تليها، وهي «الرّحمن الرّحيم»؛ فكأننا نقول دلاليّاً أيضاً بعد «بسم الله»: بسم الرّحمن الرّحيم.

وتشتمل الآية الثانية -والتي تُعرف بـ«الحمدلة»- على الوحدة الدلالية الرئيسيّة الثانية في هذه السّورة الكريمة، وهي «الحمد لله»؛ وبدورها تشتمل هذه الوحدة الدلالية على العبارة الدالة المضمّنة داخلها وهي «الحمدُ لـ»، التي تنتقل إلى ثلاث وحدات فرعية متساوية في الرتبة، تليها مباشرة في نفس الآية: «رَبِّ الْعَالَمِينَ»؛ وتمتدّ عبر الآيتين التاليتين: «الرّحمن الرّحيم»، و«مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ»؛ فكأننا نقول على وجه دلاليّ أيضاً بعد «الحمدُ لله»: «الحمدُ لربِّ العالمين، والحمدُ للرّحمن الرّحيم، والحمدُ لمالكِ يوم الدين». وتشتمل الوحدة الدلالية الرئيسيّة الثالثة لهذه السّورة -وهي «إياك نعبد»- على ضمير نصب متصل قابل للتكرار ضمن الوحدة الفرعية التي تليها، وهو «إياك». أمّا الوحدة الدلالية الرئيسيّة الرابعة والأخيرة، فهي «اهدنا الصّراط المستقيم»، التي تحتوي على الدالة «اهدنا»، والمفردة القابلة للتكرار والاستتار، وهي كلمة «الصّراط». فتتكرّر في الوحدة الدلالية الفرعية التي تليها: «صراط الذين أنعمت عليهم»، وتستتر في وحدتين الداليتين: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» و«وَلَا الضّالِّينَ»؛ فكأننا نقول على وجه دلاليّ: «صراط غير المغضوب عليهم» و«وَلَا صِراط الضّالِّينَ».

في كتابه «دلائل الإعجاز» الذي يُعنى معرفياً بعلم المعاني ويؤسّس له داخل الثقافة العربيّة في عهدها العبّاسيّ، يُعرّف الجرجانيّ النّظم بأنّه «تعليق الكلام بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض»؛ وإذا كانت الكلمة نفسها (اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) هي تعلق

بعض الحروف ببعضها البعض (ومعظمها لا ينتج كلمات لها معنى لمجرد تعلقها ببعضها البعض)، فإنّ الوحدات الدلالية الفرعية -حتى عند تشعبها إلى وحدات فرعية أصغر- تتعلّق بالوحدة الدلالية الرئيسية -التي تأتي في الغالب متقدمة على غيرها من الوحدات الفرعية- بواسطة مفردة أو عبارة دالة، ظاهرة أو مستترة، كما جاء ذكره آنفاً. لذلك، يمكن تشبيه تعلق الحروف -بوصفها أصوات لا دلالة منفردة لها- بالترابط الفيزيائي؛ وتشبيه تعلق الكلم المنتجة للحمل -كما جاء في تعريف النظم عند الجرجاني- بالترابط الكيميائي؛ أمّا تعلق الوحدات الدلالية الفرعية المتشعبة بالوحدات الرئيسية، فإنّه يشبه الترابط البيولوجي، كما هو الحال في علم الأحياء الجزيئي. هذا على أن يشبه ترابط الآيات في السورة نفسها ومكان نزولها وأسباب ذلك النزول بالترابط الاجتماعي الأوسع.

مرّت يوم الثلاثاء (29 يوليو 2025) الذكرى المئوية لتوَصّل عالم الفيزياء الألماني فيرنر هايزنبيرغ إلى مصفوفته الرياضية الشهيرة التي وصفت حركة الجسيمات المتناهية في الصغر -وهي جزء منفصلة من الطاقة تختلف عن النظرة القديمة التي تعتبرها ظاهرة مستمرة- وهي جسيمات لا يمكن وصفها بقوانين الحركة السائدة التي صاغها إسحق نيوتن. وفي نفس العام، توَصّل عالم الفيزياء النمساوي إرفن شرودنغر إلى وصف لها أفضل وأسهل في التصوّر من مصفوفة هايزنبيرغ، وهو استخداؤه للموجة عوضاً عن المصفوفة؛ وكلا التصورين لا يحدّد موضعاً معلوماً لمكان الجسيمات أو سرعة متجهها (أي زخمها)، وأنّ كلّ ما يتنبأ به التصوران هو كل الأماكن المحتملة التي قد يتواجد بها الجسيم في نفس الوقت، والذي لا يتحدّد موضعه بشكل قاطع إلّا عند الرّصد أو المشاهدة («أوبزرفيشن») التي تؤدي إلى انهيار الدالة الموجية في تصوّر شرودنغر، الذي أصبح مقبولاً لدى غالبية العلماء؛ وهو ما رفضه ألبرت آينشتاين بعبارة الشهيرة: «الله لا يلعب بالنرد»؛ وهو القول الذي ينسجم مع منطوق الآية رقم (16) من سورة «الأنبياء»: «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ». إلّا أنّ أغلبية العلماء في أعقاب مؤتمر «سولفاي» الخامس عام 1927 ببروكسل لم يقفوا مع آينشتاين، بل اتفقوا مع نظيره عالم الفيزياء الدنماركي نيلز بور، الذي يرى أنّ الجسيم يكون في حالة «تراكّب» («سوبربوزشن»)، أي أنّه موجود في نفس الوقت في جميع مواضع الدالة الموجية قبيل انهيارها بالمشاهدة أو المراقبة الآلية. وعلى هامش ذلك

المؤتمر الشهير، أخذ العالمان الكبيران يتحاوران بلا انقطاع، واستمرّاً في تبادل الرّسائل والتّجارب الفكرية («غيدانكن إكسبريمنتن») لسنوات طويلة، في مسعى منهما لإيجاد تفسير معقول لكيف يمكن لجسيم أن يكون في حالة «تراكّب» في كلّ الحالات الممكنة حتى يتمّ مشاهدته.

وقد ظلّ تصوّر نيلز بور للجسيم هو الوضع الافتراضيّ المقبول لأغلبية العلماء؛ وهو ما بات يُعرّف بتفسير كوبنهاغن، في إشارة لموطن العالم الدنماركي؛ غير أنّ هذا «التفسير» ليس هو في واقع الأمر تفسيراً، بل قبولاً بالوضع الافتراضيّ السائد باعتباره هو الفهم الأساسي لميكانيكا الكم، لأنّه يُعطي من ناحية رياضية بحثاً نتائج معملية جيّدة. غير أنّ آينشتاين لم يقبل بهذا الوضع، لأنّه لا يستقيم عقلاً من جهة دلالة على «الواقع»؛ وظلّ العالم الأشهر يبحث بلا طائل يُذكر عن عوامل أو متغيّرات مخفية -بخلاف المشاهد- تقود إلى تحديد موضع الجسيم. كما أخذ العديد من العلماء يأتون، على غرار آينشتاين، بتفسيرات لميكانيكا الكم تدحض «التفسير» السائد، ولكن هيهات؛ بل أنّ هذه التفسيرات المتلاحقة ما فتئت تفترض وقائع غريب من حالتها «التركّب» أو «التشابك» («إنتانغلمينت») التي تمّ اكتشافها لاحقاً في أعقاب ورقة قدّمها كلّ من آينشتاين وبدولسكي وروزن («إي بي آر»); ومن ضمن تلك الوقائع الغريبة، نظرية «العوالم المتعددة»، التي ترى أنّ الدالة الموجية لا تنهار بعد المشاهدة أو الرّصد، بل أنّ جميع الاحتمالات تظل قائمة، وتتكرّر في أكوان موازية؛ وهناك أيضاً نظرية دا بروي -بوم التي تسمح بحدوث تفاعلات أسرع من الضوء بين الجسيمات، ممّا يتعارض مع نظرية النسبية الخاصة التي صاغها ألبرت آينشتاين في عام 1905.

وهناك أيضاً تفسير ضمنيّ للآية رقم «88» من سورة «النمل» يفترض واقعاً غريباً لم يخطر على بال المفسرين الأوائل أو أنهم استبعدوه على الفور بشكل غريزي، واعتبروا أنّ حدوثه سيكون فقط في يوم الحشر، مع أنّ الودعتين الدلالتين الأخيرتين من الآية الكريمة (وهما الودعتان الرابعة والخامسة) تُشيران بشكل واضح إلى إتقان صنعة الصانع في هذه الدنيا وعلمه بما يفعل عباده فيها من خير أو شر. ففي هذه الآية، يقول جلّ جلاله: «وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِداً وَهِيَ تَمُزُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ». وفي الوحدة الدلالية الرئيسية الأولى (وَتَرَى الْجِبَالَ،

ليس بالضرورة أن تكون هناك ساعة تلاوة الآية جبال واقعية يُمكنُ مشاهدتها، ولكن إذا رأينا جبلاً أو تصوّرناها في الذهن، فإننا سنظنّها ثابتة أو بتعبير القُشيري «واقفة في مرأى العين»، حسب الوحدة الدلالية التي تليها (تَحْسَبُهَا جَامِدةً)؛ وهذا هو انطباعنا المعتاد بشأن صلابة الجبال وقوتها؛ ومن أجل ذلك، يتم استخدام الجبال في القرآن للتعبير عن هذه الدلالة تحديداً؛ ففي الآية رقم «72» من سورة «الأحزاب»، يقول تعالى، حلّ شأنه: «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَنَّى أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا»، فالسَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ تَغْطِي كُلَّ أَشْيَاءِ الْكَوْنِ، فَأُضِيفَتِ الْجِبَالُ للتعبير عن قوّة الحمل. وكذلك في الآية رقم «88» من سورة «النمل»، إذا كانت الجبال في قوّتها وصلابتها تمرّ في واقع الأمر مرّ السحاب، كما جاء في الوحدة الدلالية الثالثة من الآية، فإنّ كُلَّ الْجِسْمَاتِ في هذا الكون سيكون هذا هو حالها.

وبناءً على هذا الفهم، نعتقد أيضاً -تمهيداً لتفسير معاصر للآية رقم «88» من سورة «النمل»- أنّ العبارة الدالة المُفتاحيّة في الوحدة الدلالية الثانية من الآية الكريمة (تَحْسَبُهَا) تحتلّ معنيتين؛ فبالرغم من أنّ أهل الكوفة يقرءون بفتح السين، وهو القياس، إلّا أنّه قد روي أيضاً عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه قرأ بالكسر، حسب قول القرطبي؛ فالقراءة الإقياسيّة تُشير إلى معنى الظنّ: «تَحْسَبُهَا» أي تظنّها؛ لكنّ القراءة بالكسر التي نسبت إلى النبيّ ربّما تُشير إلى دلالة أعمق غوراً؛ فبالإضافة إلى معنى الظنّ، ربّما تُشير العبارة بالكسر إلى مهمّة القيام بكافة العمليات الحسابيّة؛ وهي في نظرنا تلك العمليات المُعقّدة التي يقومُ بها الدُماغ -بيولوجياً- بدءاً من عمليات التنفّس والدّورة الدّمويّة والهضم التي يضطّلّع بالقيام بها جذع الدُماغ، ومروراً بالاعتمادات العاطفيّة من خوف وغضب وحزن وكُرب وهستيريا التي يقومُ بها الجهازُ الحوفيّ المُشرّف على كافّة الانفعالات المتعلّقة بغرائز البقاء والترابط الاجتماعيّ وتعزيز الذاكرة، وانتهاءً بالقشرة المخيّة المسؤولة بشكل رئيسيّ عن الحواسّ والحركة. وحتىّ هذه الوظائف التي يبتدريها بوعي فصّ أماميّ في مقدّمة الدُماغ لا يُمكنُ الاضطرّاعُ بها من غير تلك العمليات الحسابيّة التمهيدية التي تُنفّذها قشرات الحواسّ (بصريّة، سمعيّة إلى آخر الحواسّ) والحركة.

بمعنى آخر، أنّ المشاهدة (أو الرّصد الآلي) في

تفسير كوبنهاغن لميكانيكا الكم لا يُمكنُها التّسبّب في انهيار الدّالة الموجيّة إلّا بعد تنفيذ تلك العمليات الحسابيّة الدّقيقة بواسطة القشرة المحدّدة في الدُماغ. وبمعنى ثانٍ، إنّ تفسير الآية رقم «88» من سورة «النمل» لا يدعّم فقط «تفسير» كوبنهاغن بشأن «التراكب» (وهو كما قلنا ليس تفسيراً بل تأطيراً للمشكلة القائمة وقبولاً بوضعيتها الإشكاليّة، وعدم القدرة على الخروج منها بتفسير مقبول علميّاً)، وإنّما يؤكّد كذلك رؤية أينشتاين التي ظلّ مقتنعاً بها إلى آخر نفس في حياته العلميّة الثريّة، وهي الحاجة إلى سبر واستكناه «المتغيّرات المخفيّة» («هَذَنَ فِيرِيَابِلِس») التي تكمن خلف ظاهرة «التراكب»؛ ولكن هيهات، فليس بالإمكان سوى رؤية الجبال وهي جامدة (وهي رؤية الظواهر الخارجيّة)، ولا يُمكنُ رؤيتها وهي تمرّ مرّ السحاب (فذلك مكمن الجواهر)؛ ولا يعلمُ الجواهر إلّا الذي يعلمُ كلّ شيءٍ علماً مطلقاً؛ وهو «الحق»، في مقابل ما نطلق عليه مجال «الحقيقة» الذي ينحصر في العلم بالظواهر فقط: «يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ» (الآية رقم «7» من سورة «الزّوم»).

عندما أكملَ المركز ببيير-سيمون لابلاس أطروحته بشأن الميكانيكا السّماويّة («ميكانيك سيليست»)؛ طرح عليه نابليون سؤالاً مستفسّراً فيه عن خلوّ ذلك النظام من الخالق الذي أبدعه وأنّه لا يذكر فيه الله ضمن تفسيره العلمي، فأجاب العالم الفرنسيّ بأنّه ليس في حاجة إلى هذه الفرضيّة («جو نافي با بيزوا دو سيت ايبوتيز-لا»); وكانت تلك الإجابة منسجمة للغاية مع روح اليقين العلميّ الذي أرساه إسحق نيوتن. أمّا في عام 1925، عندما أبدع هايزنبرغ مصفوفته، وفي أعقاب إرسائه أيضاً لمبدأ الرّيبة أو اللّايقين (وهو استحالة معرفة موقع الجسيم وزخمه في ذات الآن) ضمن بنية المعرفة العلميّة في إطار ميكانيكا الكم، لم يعد من الممكن لعالم أن يُدلي بإجابة لابلاسيّة اليقين. إلّا أنّه مع ذلك، فإنّ العلوم الطّبيعيّة لا تصلح -بسبب تعرّض أسسها النظريّة للتغيّر- أساساً لإثبات وجود الخالق مبدع هذا الكون، ولكنها تساعدُ بمقتضى طبيعتها الكاشفة على تعزيز أحقيّة الدّين في أن يجد له مكاناً إلى جانبها والتنافس معها في مهمّة سبر أغوار الكون، عوضاً عن اعتبار خالقه «فرضيّة» لا تنشأ حاجة إليها أو اعتبار أنّها (أي العلوم الطّبيعيّة) لا محالة مُقدّمة في تطوّرها المتسارع على «التهام غداء الدّين» وتجفيف كافّة مواردّه.



السودان عند مفترق الخراب والأمل: شعب يتمسك بالحياة في وجه حرب النخب

حاتم أيوب أبو الحسن

يرسم المقال صورة قاتمة لواقع السودان الغارق في حرب النخب، حيث يدفع الشعب وحده ثمن الانقسام والعنف، لكنه رغم ذلك يتمسك بالحياة وسط الخراب والموت والشتات.

ملخص

يحذر من أن استمرار الانقسام يحوّل الحرب إلى استثمار طويل الأمد للقوى المتصارعة، ويفتح الباب أمام تدخلات إقليمية ودولية تُعيد السودان إلى مربع الوصاية، بينما يُترك المدنيون بلا حماية.

يوضح الكاتب أن الصراع لم يعد مجرد مواجهة عسكرية، بل مشروع لإعادة رسم الخرائط بما يخدم مصالح قلة من الداخل والخارج، فيما الغالبية العظمى من السودانيين لا تطلب سوى السلام والعيش بكرامة.

يخلص المقال إلى أن مستقبل السودان يتأرجح بين ثلاثة مسارات: استمرار الحرب وتفكك الدولة، أو تسوية مفروضة من الخارج، أو حراك مدني يفرض سلامًا حقيقيًا يعبر عن إرادة الشعب، والرهان يبقى على وعي السودانيين وقدرتهم على استعادة زمام المبادرة.



ومع ذلك، يظل المستقبل مفتوحاً على ثلاثة مسارات: استمرار الحرب وما يرافقها من تفكك الدولة ونشوء سلطات أمر واقع متناحرة؛ أو تدخل دولي وإقليمي ضاغظ يفرض تسوية هشة إن لم تُبنَ على معالجة جذور الأزمة؛ أو سيناريو ثالث ينسجم مع رغبة السودانيين، يتمثل في بروز حراك مدني واسع يعيد ترتيب الأولويات ويفرض سلاماً حقيقياً يستند إلى إرادة الشعب لا إلى صفقات النخب. الرهان الأكبر إذن هو على قدرة السودانيين أنفسهم في استعادة زمام المبادرة، وعدم ترك مصيرهم رهينة للبنادق أو لأجندات الخارج. فالتجارب تثبت أن الحروب مهما طالت تنتهي، لكن الثمن يكون باهظاً إن لم تصاحبها مشروع وطني جامع. السودان يقف اليوم عند مفترق تاريخي: إما أن يغرق أكثر في دوامة الانقسام، أو أن يجد في مأساته دافعاً لإعادة بناء الدولة على أسس العدالة والمواطنة.

ولهذا فإن النداء موجه أولاً للفاعلين السياسيين: كفوا عن الرهان على الحرب، فالشرعية تُبنى برضا الناس لا برصاص البنادق. والنداء ثانياً للمجتمع الدولي: بياناتكم وحدها لا توقف الدم، والمطلوب ضغط جاد ودعم لمسار سياسي يُعيد الاعتبار للمدنيين. أما النداء الأكبر فهو للشعب السوداني نفسه: لا تقبلوا أن يكون الخلاف قدركم، فالوحدة والسلام هما المعركة الحقيقية، وهما الوطن الذي لا تهزمه البنادق.

نعود

كان صوت الجالس في الخراب يردد: أهكذا يُكتب قدرنا؟ نغادر بيوتنا الطينية مثقلين بالشقاء، محرومون من أبسط حقوق الترحال، محاصرين بعنف لم نختره وانقسام لا نؤمن به. السودانيون الذين جبلوا على التسامح صاروا رهائن لرصاص يتراقص في شوارعهم ولسياسات تُقسم الوطن فوق إرادتهم. في هذا المشهد يبدو الوطن كله خلية مهدمة، يدفع ثمن صراع النخب بينما يصر الشعب على التمسك بجذوة الحياة رغم كل ما يُفرض عليه من موت وشتات.

الحرب في السودان لم تعد مجرد نزاع مسلح بين جيش وقوات متمردة، بل تحولت إلى مشروع لإعادة صياغة الخرائط السياسية والاجتماعية بما يخدم مصالح قوى داخلية وخارجية. فالقتال الذي يفتك بالعاصمة والولايات لا يعكس إرادة السودانيين، بل يعكس صراعاً على البقاء بين قلة تسعى إلى تثبيت سلطتها وثروتها. والحقيقة الجلية أن غالبية الشعب لا تبحث عن الانقسام، وإنما تتوق إلى سلام يعيد لها حقها في العيش بكرامة.

الخطر في هذا الواقع أن الانقسام أصبح أداة مقصودة لإعادة إنتاج الأزمة. فبدل أن تكون الحرب دافعاً للتفاوض، صارت استثماراً لإطالة بقاء القوى المتصارعة وتكريس نفوذها، مما يفتح الباب لتدخلات إقليمية ودولية تُعيد السودان إلى مربع الوصاية. وبينما يتحدث العالم عن مسارات سلام، يتواصل نزيف الدم في المدن والقرى، ويترك المدنيون لمصيرهم بلا حماية.



مستشفى المناقل التعليمي يتنفس برئة مثقوبة

ملخص

رصدت أفق جديد حال مستشفى المناقل التعليمي الذي تحول إلى صورة مكثفة لأنهباء القطاع الصحي في السودان بفعل الحرب، حيث يواجه أكثر من مليون مواطن خدمات طبية متدهورة، وسط مبانٍ مهالكة، صرف صحي معطل، ونفايات طبية متراكمة.

رغم محاولات حكومية لتقديم حلول جزئية مثل حفر بئر مياه وتوفير معدات وأسرة، تبقى الاحتياجات أكبر من المتوفر؛ إذ يعاني المستشفى من نقص عربات الإسعاف، تردي بيئة العنابر، وانعدام التجهيزات الأساسية اللازمة للطوارئ والتخصصات الدقيقة.

دمرت الحرب معظم المرافق الطبية في البلاد، وأفقدت النظام الصحي 11 مليار دولار في المباني والمعدات والأدوية، ما ضاعف الضغط على المستشفى باعتباره المرفق المرجعي الأكبر بغرب الجزيرة، في وقت يعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من النازحين والمرضى.

برزت مبادرات أهلية مثل «أسود المناقل» التي أسهمت في صيانة أقسام رئيسية وتأهيل 180 سريرًا وتوفير معدات أساسية، مؤكدة أن إنقاذ المستشفى يحتاج إلى جهد جماعي واسع، ودعم عاجل يعيد له القدرة على أداء دوره الحيوي للمنطقة.



بهرام عبد المنعم- أفق جديد

لوزارة الصحة تعمل بشكل كامل أو جزئي تعرضت للتخريب وسلب ونهب الأجهزة والمعدات الطبية والشبكات.

أوفق وزارة الصحة فقد بلغ إجمالي خسائر قطاع الصحة في السودان نحو 11.04 مليار دولار أمريكي، وتشمل المباني، الأجهزة والمعدات الطبية، الأثاث الطبي، سيارات الإسعاف والمتحركات والأدوية والمستهلكات الطبية.

وخلال الفترة الماضية، إبان استيلاء قوات الدعم السريع، على أجزاء واسعة من الخرطوم، ومدن ود مدني وسنار والدندر وغيرها من المدن واجهت مستشفى المناقل ضغوطاً هائلة بسبب موجات النزوح، وتزايد أعداد طالبي العلاج، مما جعل المرفق الصحي يعمل بأكثر من سعته وبإمكانيات شحيحة ومحدودة.

يُعد مستشفى المناقل التعليمي من أكبر المستشفيات بمنطقة غرب الجزيرة، فهو المستشفى المرجعي الوحيد بالمنطقة، إذ تغطي خدماته الطبية محليتي المناقل و 24 القرشي وبعض المناطق الطرفية

بين جدران متصدعة وممرات غارقة في النفايات، يحاول مستشفى المناقل التعليمي أن يبقى على قيد الحياة، شاهداً على مأساة انهيار القطاع الصحي في السودان، ومعبراً عن أزمة أعمق خلفتها الحرب المستمرة منذ عامين.

ويعاني مستشفى المناقل التعليمي من انهيار بيئته الصحية والخدمية، في ظل غياب عربات الإسعاف وتكدس النفايات وشح المياه، ليجد أكثر من مليون مواطن أنفسهم أمام مرفق عاجز عن أداء دوره الحيوي.

ويواجه القطاع الصحي في السودان واقعاً كارثياً بسبب النزاع المسلح الذي اندلع منتصف أبريل 2023، فقد دمرت الحرب ما بين 70% و 80% من المرافق الطبية في السودان، بالإضافة إلى معظم مصانع إنتاج الأدوية الرئيسية في البلاد، وتعرض المرافق المتبقية للضغط الشديد.

ومن أصل 702 مستشفى أساسية في العاصمة الخرطوم والولايات كانت هناك حوالي 540 تابعة



والعنابر واستجلاب أجهزة طبية جديدة. وعند وقوفه على الأوضاع الصحية داخل مستشفى المناقل، تعهد وزير الصحة بولاية الجزيرة د. أسامة عبد الرحمن، بحل مشكلة المياه جذرياً بحفر بئر للمياه وتوفير الخزانات، ومعالجة مشكلة الصرف الصحي. وفي تصريحات إعلامية رصدتها «أفق جديد»، أعلن الوزير توفير 150 مرتبة، وعربة لإصحاح البيئة.

وقال المدير العام لمستشفى المناقل التعليمي د. معاوية فضل المولى، إن المستشفى يشهد حالياً استقراراً كبيراً، ويقدم كافة الخدمات الصحية والعلاجية في أقسام الجراحة العامة والعظام والباطنية والمسالك البولية. وأشار فضل المولى في حديثه لـ «أفق جديد»، إلى البدء في بناء وتشيد أقسام النساء والتوليد التي توقفت لفترات طويلة لتعود وتقدم خدمات متكاملة في المستقبل القريب.

ونبه إلى استكمال العمل بقسم المناظير والجهاز الهضمي والكبد ومركز أبحاث البلهارسيا الذي يعتبر أكبر مركز أبحاث على مستوى السودان،

من ولايتي النيل الأبيض وسنار. ويستفيد من خدمات المستشفى أكثر من مليون مواطن ومواطنة، ورغم أن المستشفى من الأهمية بمكان، لكنه يشهد تردياً كبيراً في تقديم خدماته التشخيصية والعلاجية، وتدهوراً ملحوظاً في بيئته، وفشلاً إدارياً أنتجته الصراعات الإدارية المتراكمة التي شهدتها محلية المناقل في الأعوام السابقة.

وخلال الأعوام الماضية تدهورت البيئة الصحية داخل المستشفى مما جعلها غير موائمة لمعايير التعقيم والنظافة التي يجب توفرها في المرافق الصحية؛ إذ تتكدس الأوساخ داخل العنابر وفي فناء المستشفى الذي تحول إلى ساحة لانتشار الأمراض بدلاً عن معالجتها، كما يشكو المرضى من الطفح المتكرر للمراحيز وأحواض التخمر (سبتك تنك)، وسوء الصرف الصحي، وتحولت أحواض التخمر إلى مكامن جاذبة للجرذان التي أصبحت أعدادها تفوق أعداد المرضى.

الوضع الصحي داخل مستشفى المناقل، وصل إلى نقطة التلاشي، لكن جهود أهلية لاحت في الأفق لترميم المباني المتهاكلة وتأهيل العناية المكثفة





للفنايات الطبية، خاصة وأن المستشفى ينتج حوالي 2 طن ونصف الطن يوميًا من النفايات الطبية التي تحتاج إلى عربة نقل خاصة للتدخل السريع.

وأكد أن المستشفى يعمل بعربة إسعاف واحدة لتغطية مساحة تمتد من جنوب الخرطوم وحتى الشارع الرابط بين مدينتي ربك وسنار، والمنطقة من مدينة الحوش وحتى النيل الأبيض، والمنطقة من مدينة أبو قوطة حتى ولاية النيل الأبيض جنوبًا، وكل ثقل تلك المناطق يصب في مستشفى المناقل الذي يحتاج إلى أكثر من 6 عربات إسعاف.

ونبه محمود إلى أن مستشفى المناقل يسبح في بركة من الصرف الصحي دون تصريف وعدم وجود «سبتك تنك» وعملية التخمر تكتمل داخل المواسير والمصارف القديمة المتهاكة.

وأكد محمود، أن «ميز» الأطباء يحتاج إلى تأهيل أيضا من أجل راحة الأطباء والكوادر الطبية، خاصة وأن العائد المادي ضعيف الأمر الذي يتطلب مراعاة المرتبات والحوافز.

وشدد رئيس المبادرة الأهلية، على ضرورة التدريب والدورات التأهيلية للقابات باعتبارها تلامس المجتمع ولا بد من تطوير الفكرة إلى ورش عمل وسمنارات للتعامل مع النساء الحوامل والمواليد. كما أكد رئيس المبادرة على ضرورة تأهيل «بنك الدم» الذي يحتاج إلى ثلاث ثلاثيات باعتبار أن البنك يعمل حالياً بثلاجة واحدة لا تكفي الغرض. وأوضح أن المبادرة نجحت في تأهيل 180 سريراً، وتوفير 130 مرتبة طبية، وإضاءة كاملة للعنابر، وإعادة طلاء كل الأقسام.

وأشار محمود إلى أن عملية إصحاح البيئة داخل مستشفى المناقل التعليمي شملت رفع مكبات النفايات الطبية المتحذرة، وشراء عدد ألف كيس





تجربة الفترة الانتقالية - الحراك السياسي

محمد طاهر أحمد النور

ملخص

بعد توقيع الوثيقة الدستورية 2019 دخلت لجان المقاومة مرحلة جديدة، تنوع نشاطها بين العمل الخدمي والبناء القاعدي، وساهمت في إدماج القضايا المحلية بالأجندة القومية رغم ضعف الخبرة والانقسامات.

أبرز محطاتها كانت فعاليات أكتوبر 2019 التي مهدت لقانون تفكيك النظام، ومليونية 30 يونيو 2020 التي وُحِّدَت اللجان بمذكرة مطلبية دفعت الحكومة لإصلاحات جزئية كتغيير قيادات الشرطة وتعيين ولاية مدنيين.

موقفها من الحكومة الانتقالية تذبذب بين الدعم والرفض، وزادت الصراعات بمحاولات الأحزاب للهيمنة، لكن مرونتها حالت دون انهيارها، فيما أثرت الأزمات الاقتصادية على وتيرة حراكها.

رغم ذلك ظل عدم الرضا مسيطرًا، إذ رأت اللجان أن العدالة لشهداء الثورة وتشكيل المجلس التشريعي لم يتحققا، فواصلت حراكها لتصحيح مسار الثورة والدعوة لإصلاحات سياسية واقتصادية.

في المقال السابق من هذه السلسلة تعرضنا إلى كيفية نشوء لجان المقاومة في سياق ثورة ديسمبر، وشكل هيكلها التنظيمي وعضويتها، في هذا المقال الثاني من السلسلة سنتطرق إلى تجربة لجان المقاومة في البناء القاعدي ومطالب حراكها السياسي ما بعد ثورة ديسمبر وخلال الفترة الانتقالية.

بتوقيع الوثيقة الدستورية في 17 أغسطس 2019 بين المكون المدني - قوى الحرية والتغيير حينها - والمجلس العسكري كان السودان قد أعلن نهاية عهد حكم حزب المؤتمر الوطني والبدء في خطوات تكوين دولة مدنية مستقلة ذات سيادة، وبدأ حينها تحد جديد لم يكن للجان المقاومة فقط بل لكل المكونات السياسية في ضرورة بلورة رؤاها لشكل الدولة المدنية وتحديد الدور المنوط بها القيام به خدمة لهذا الهدف.

واجهت اللجان تحديات حقيقية في التأقلم مع الواقع الجديد الذي فرضته الوثيقة الدستورية بين المواصلة في إكمال هيكلها التنظيمية، والسعي للضغط على الحكومة الانتقالية لإنفاذ أهداف الثورة واستمرار الصراع المحلي مع بقايا النظام البائد، كل ذلك أثقل كاهل اللجان إضافة إلى حداثة تكوينها وقلة خبرة كوادرها.

كان للمهام المذكورة أعلاه تأثير رئيسي في تحديد دور اللجان في الفترة الانتقالية وبناء على الطرف القائم اختارت كل مجموعة من اللجان أدواراً لتأديتها في الفترة الانتقالية وكثفت حراكها في الجانب المختار، على سبيل المثال انشغلت اللجان في المناطق الفقيرة محدودة الدخل بالعمل الخدمي والصراع المباشر مع عناصر النظام البائد، حيث ظلت تلك المناطق بمثابة بؤر محصنة للمؤتمر الوطني ومناطق تحشيد للدعم الانتخابي، مستغلين قلة مستويات التعليم وضعف الحالة الاقتصادية مما يسهل من عملية شراء الدعم السياسي مقابل المال، بينما كان ارتفاع مستوى الوعي بالحقوق في مناطق أخرى دافعاً للجانها لتركيز الجهود في البناء التنظيمي وتشكيل الرؤى السياسية مما مهد لانطلاق عمليات البناء القاعدي التي مرت بعدد من المراحل كعادة أي فكرة تطرأ في الواقع السوداني. هذا التباين في الأدوار لم يكن مخيفاً بل ظل مصدر قوة وساهم في إحراز تقدم في قضايا الثورة عبر وجود فاعلين في كل قضية، ومكن اللجان من تحديد أولويات قضاياها المحلية حتى تمكنت لاحقاً من تضمينها في عمليات صناعة المواثيق التي ارتكزت على توحيد الموقف من القضايا القومية والتركيز على إبراز مساحات للقضايا المحلية.

الموقف من حكومة الفترة الانتقالية ظل موقفاً متبايناً بين الدعم للحكومة للانتقالية مع التقويم عند الخطأ وبين رفض الحكومة والدعوة لإسقاطها، ظلت اللجان تترنح في هذين الموقفين إلى حين حدوث الانقلاب، أيضاً تجدر الإشارة إلى الدور السالب الذي لعبته التنظيمات السياسية في سعيها لإخضاع اللجان وإحكام السيطرة عليها مما ولد صراعات حقيقية كادت في أحيان عدة أن تنسف بهذه التجربة وتقضي على اللجان، ويجب الإشادة هنا بقدرة أعضاء اللجان على تجاوز هذه الصراعات في كل مرة وحتى في حال عدم تجاوزها بالكامل كان يوجد حد أدنى من الاتفاق وهو ما ضمن عدم انهيار اللجان حتى الآن.

تباينت الآراء حول قدرة اللجان على تجاوز الصراعات، في تقديري الشخصي هنا أن اللجان تجاوزت في تاريخها عدداً من الصراعات، وفشلت في تجاوز أخرى، لكن حجم هذه التحديات الكبير مقارنة مع قدرة اللجان من حيث عدد الكوادر المؤهلة والتنظيم له دور مباشر في تعزيز الانقسامات داخل اللجان.

يمكن إجمال القول إن الحراك السياسي للجان المقاومة في الفترة الانتقالية شهد انخفاضاً وتضاعفاً في الرتم عززه الانقسام بين دعم الحكومة من عدمه، ولا ننسى الإشارة لانشغال الشباب بأمورهم الحياتية من تعليم ومحاولات لتحسين الكسب الاقتصادي في فترة اتسمت بضائقة اقتصادية كبيرة وترك مهمة البناء للحكومة الانتقالية.

مع ذلك لا يمكن تناسي تصاعد النقاشات في عمليات البناء القاعدي وتجارب الحكم المحلي والخطوات التنظيمية المهمة التي اتخذتها اللجان إيجابيات للفترة الانتقالية، مع ضرورة الوقوف بصورة مباشرة على تلك التجارب من حيث التحديات والخطوات التي تم إنجازها.

بتشكيل الحكومة الانتقالية وتحول قوى الحرية والتغيير إلى حاضنة سياسية للحكومة، وشريك في الحكم مع المجلس العسكري، كان على لجان المقاومة البحث عن الاستقلالية السياسية لها وتحديد طبيعة وجودها في الفترة الانتقالية والبدء بالتعريف عن نفسها كفاعل مختلف عن الفاعلين المطروحين في الساحة، بدأت اللجان مبكراً في الفترة الانتقالية بتنظيم حراك جماهيري بمعزل عن قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين السودانيين، حيث كان الاحتفاء بذكرى ثورة أكتوبر وتحركت مليونية 21 أكتوبر 2019 في عدد من مناطق العاصمة والولايات بمطالب كان أهمها استعجال القصاص

لشهداء الثورة، حل المؤتمر الوطني وحل مليشياته التي كان يستعين بها للبطش بالمعارضين، ومطالب أخرى تعددت حسب كل منطقة تحركت فيها اللجان

في الأبيض على سبيل المثال طالبت لجان المقاومة بإقالة أمين عام حكومة الولاية والمديرين العامين للوزارات، وإقالة المدير التنفيذي لمحلية شيكان، بجانب المطالب القومية الأخرى. وفي 20 أكتوبر من نفس العام كان قد تحرك موكب بمشاركة أكثر من 20 لجنة مقاومة بحسب بيان لجان مقاومة أحياء شرق سنار مطالباً بإقالة المدير التنفيذي لمحلية شرق سنار، في إشارة أخرى لتمسك اللجان بالقضايا المحلية بالتوازي مع المطالب القومية طيلة فترة الحكم الانتقالي.

نوفمبر 2019 تمت المصادقة على قرار قانون تفكيك تمكين نظام الإنقاذ الذي تضمن حل حزب المؤتمر الوطني، استجابة للضغوط التي مارسها لجان المقاومة عبر فعاليات أكتوبر وما تلتها في نفس العام، وهو ما ساعد الحكومة الانتقالية على إجازة القانون بالضغط على المجلس العسكري الإنتقالي بمجلس السيادة.

استمرت لجان المقاومة في فعاليتها الثورية وحراكها خلال الفترة الانتقالية، ومن أهم الحركات التي شكلت ملامح الوحدة البرامجية للجان المقاومة كانت مليونية 30 يونيو 2020، حيث قدمت مجموعة من لجان المقاومة بالخرطوم والولايات مذكرة مشتركة لرئيس مجلس الوزراء.

في 26 يونيو 2020 عقدت لجان المقاومة ومنظمة أسر شهداء ثورة ديسمبر مؤتمراً صحفياً بوكالة سونا للأبناء للدعوة للمليونية 30 يونيو، وتضمن المؤتمر عرضاً لمذكرة مطلوبة مشتركة سلمت فيما بعد لرئيس مجلس الوزراء حينها الدكتور عبد الله حمدوك، تضمنت المذكرة مطالب بإنجاز السلام العادل والشامل، تحقيق العدالة الانتقالية، إعلان كافة نتائج لجان التحقيق التي تم تشكيلها بدءاً بلجنة التحقيق في مجزرة فض الاعتصام، استكمال هياكل السلطة عبر تعيين ولاية مدنيين بدلاً عن الولاية العسكريين وتكوين المجلس التشريعي الانتقالي وفق قيد زمني محدد. كما طالبت أيضاً بإعادة هيكلة وإصلاح الأجهزة النظامية مع الإقالة الفورية لوزير الداخلية ومدير عام الشرطة ومدير شرطة ولاية الخرطوم لارتباطهم بعمليات قمع التظاهرات السلمية التي أودت بحياة عدد من الثوار في تلك الفترة.

المذكرة طالبت أيضاً بإصلاحات داخل قوى الثورة ووقف التدهور الاقتصادي للبلاد على أن يقوم

رئيس الوزراء وبقية شركاء الحكم باتخاذ خطوات جادة في الرد على المذكرة في الثلاثين من يونيو 2020، وذلك وفقاً للبيان المنشور على حساب لجان أحياء بحري في الفيسبوك بالرابط التالي :

<https://www.facebook.com/share/qWAqPddG9Mc1ELVv/?mibextid=WC7FNe>

يمكن القول إن مليونية 30 يونيو 2020 مثلت علامة فارقة في الحراك السياسي للجان المقاومة، وبرغم استبقائها بعدد من المواقب والفعاليات الثورية لكنها مثلت حراكاً منظماً للجان المقاومة بعدد من الولايات، وكانت تحتوي على مذكرة مطلوبة واضحة الأهداف أظهرت بداية تخلق موقف سياسي مشترك بين مجموعات اللجان التي ظلت حتى تلك الفترة تعمل بشكل انفرادي، المشاركة الواسعة لعدد من الولايات والحشود الضخمة في الخرطوم وغيرها أوضحت أن للسودان فاعل سياسي جديد مؤثر على الجماهير وقادر على إلهامها مجدداً للاستمرار في الحراك.

في الخامس من يوليو 2020 صدر قرار من مجلس الوزراء بإقالة مدير عام قوات الشرطة حينها الفريق أول عادل محمد أحمد بشاير، وتعيين الفريق شرطة عز الدين الشيخ علي خلفاً له، وهو ما كان من أهم البنود التي نادت بها مظاهرات 30 يونيو، وفي ذات الشهر أعلن مجلس الوزراء تعيين ولاية مدنيين للولايات بدلاً عن الولاية العسكريين.

في 20 يوليو كانت تنسيقيات لجان المقاومة بولاية الخرطوم قد قالت في بيان لها أنها وبعد اجتماع مطول لتقييم مدى الاستجابة لمطالب 30 يونيو قررت إطلاق جداول للتصعيد الثوري الشامل من أجل تصحيح مسار الثورة، وهو ما يعني عدم رضاها عن الاستجابة لمطالب حراك 30 يونيو فتبعت ذلك مليونية 17 أغسطس التي أتت بعد عام من توقيع الوثيقة الدستورية الانتقالية تحت مسمى جرد الحساب. وهو فيما معناه تقييم عام من أداء الحكومة وشركاء الحكم.

خلاصة القول إن معظم لجان المقاومة لم تكن راضية عن أداء الحكومة الانتقالية وقوى الحرية والتغيير، وحراكها دائماً انصب في الدعوة لتشكيل المجلس التشريعي وتحقيق العدالة والإنصاف لشهداء الثورة، وإصلاح قوى الثورة عبر إعادة هيكلة تحالف قوى الحرية والتغيير وتوسيع ماعونه، فيما كانت اللجان أيضاً غير راضية بشكل تام عن سياسات الحكومة الاقتصادية، وسعت في كثير من الأحيان لدفع الحكومة لانتهاج نهج أقل حدة على الشعب السوداني ويخفف ما عليه من تكاليف معيشية.

مدنيون في المعركة.. النداء سلام

ملخص

أطلق مدنيون سودانيون مبادرة «نداء سلام السودان» استلهاً من دعوة الدكتور فرانسيس دينق، داعين إلى وقف الحرب فوراً وبناء سلام عادل قائم على المواطنة المتساوية، جاء الإعلان عبر مؤتمر صحفي على «الزوم»، حيث شدد المشاركون على أن الطريق الوحيد لمواجهة الانهيار هو رفع صوت المتضررين ورفضهم للحرب.

من جهته، وصف الدكتور عبد الله النعيم المبادرة بأنها «صوت العقل» المستقل عن الاستقطابات، هدفها ليس فقط وقف إطلاق النار بل أيضاً مواجهة خطاب الكراهية وبناء قبول متبادل. وأكدت أسماء النعيم أنها ستظل مفتوحة لكل من يسعى لإنهاء الحرب وتحقيق سلام مستدام قائم على العدالة.

أكد فرانسيس دينق أن السودانيين هم أصحاب المشكلة والحل، داعياً للاستفادة من إرث الحوار والجودية، ومعالجة مطالب المحاربين عبر النقاش الداخلي، مع إشراك الخارج من موقع قوة.

يرى مراقبون أن النداء قد يسهم في كسر الجمود السياسي وجمع القوى المدنية، لكنه يواجه عقبات كبرى كغياب الثقة وهيمنة لغة السلاح وتراجع المبادرات الدولية. ومع ذلك، يؤمن أصحابه بأن التحديات هي دافع لإنجاح مبادرة سلام سوداني خالص يوقف نزيف الدم ويحفظ وحدة البلاد.



أفق جديد

السودان»، عبر مؤتمر صحفي على المنصات الأسفيرية بمشاركة واسعة من المهتمين. وكشف أصحاب المبادرة عن المبادئ التي انطلقوا منها، مجددين دعوتهم إلى إيقاف فوري للحرب وبناء سلام عادل ومستدام على هدى العدالة والمواطنة المتساوية.

المؤتمر الصحفي، الذي عقد عبر «الزوم»، حاول المشاركون فيه رسم صورة مقربة لأوضاع بلاد تمضي نحو انهيارها بسبب الحرب، ونحو «الفرقة» بخطى متسارعة، معتبرين أن الطريق الوحيد لمجابهة هذه المخاطر هو أن يعلو صوت المتضررين من الحرب برفضهم لها ورفضهم لنتائجها، والسعي الحثيث لتجفيف الدماء المتدفقة

بالتزامن مع ارتفاع أصوات الانقسام بين «نيالا» و«بورتسودان»، بعيداً عن الأرض المحترقة وقريباً منها في الوقت ذاته، وفيما تضج «الأسافير» بقصص حيث صوت الموت أعلى، وصوت العنصرية مرتفع، ولا أحد قادر على أن يعلو فوق صوت «القبيلة»، ثمة نداء آخر ينطلق.

وثمة من أزهقته حكايات «طائر الشؤم» الذي أغلق عليه منامه، فانطلق الصباح هاتفاً: «السودان، السلام، الحياة»، وهو نداء من «فرانسييس»، ابن رجل يدعى دينق مجوك.

واستجابة لنداء الدكتور فرانسييس دينق، أطلق مدنيون سودانيون، الأحد، مبادرتهم «نداء سلام

الآن ومنابعها مستقبلاً. المبادرة التي انطلقت مستوحاة من نداء سابق أطلقه الدكتور فرانسيس دينق للشعب السوداني، طالب فيه بضرورة تبني تحقيق السلام كمسؤولية وطنية قبل أن يفرض من الخارج.

وفي مخاطبته المؤتمر الصحفي، ابتدأ سفير الحماية المدنية في الأمم المتحدة وأحد الفاعلين الأساسيين في عمليات صنع السلام بالسودان، فرانسيس دينق، حديثه بسؤال: «لماذا نقتل بعضنا البعض؟». سؤال لم يكن وليد لحظة المؤتمر، بل سبق أن طرحه على نفسه ذات ليلة: لماذا يحدث ذلك في بلادنا؟ ومتى تتوقف نوافير الدماء؟ سؤال تحول صباحاً إلى مقال تم تداوله على نطاق واسع، وانتهى بالمبادرة.

قال فرانسيس مخاطباً المؤتمر: «هذه الحرب يجب أن تتوقف الآن لتلافي أثارها الكارثية على الأفراد وعلى وحدة البلاد». وأكمل: «إيقاف الحرب مسؤولية السودانيون أولاً، وعليهم شحذ همهم في هذا الاتجاه، والاستفادة من رصيدهم الاجتماعي (الجودية) والنقاش مع المحاربين أنفسهم، ومعالجة مطالبهم عبر الحوار الذي يجب أن يشمل أيضاً الخارج إقليمياً ودولياً، لكن من منطلق: نحن أصحاب مشكلتنا وحلها في الوقت نفسه. العالم لن يجلب لك الموت إن كنت ترغب في الحياة، ولن يكون أحرص على دم سوداني من شريكه في السودانية والوطن».

واعتبر الدكتور عبد الله النعيم، أول من تلقف مقال صديقه فرانسيس في ذلك الصباح، أن المبادرة تمثل صوت العقل المحمل بالمسؤولية في مواجهة صوت الجنون المحشو برصاصات الموت، وأنها مبادرة السودانيون فقط، بعيداً عن الاستقطاب الحزبي أو الجهوي أو العنقي. وبين أن هدفها يتجاوز مجرد إيقاف صوت الرصاص إلى معالجة «سخائم النفوس»، ومجابهة خطاب الكراهية، وإعلاء قيمة قبول الآخر، وتحقيق المواطنة الكاملة والمتساوية. فهي محاولة لمجابهة «تركة الماضي الثقيل»، والإيمان بأن السلام غاية ووسيلة للحياة معاً.

وشدد النعيم على أن المبادرة صوت كل السودانيون في سعيهم لتحقيق السلام، وأن النقاش يجب أن يتجاوز سؤال «لماذا تأخرت؟» لصالح «كيف تنجح في الحفاظ على الوطن من التشظي والتشرذم»، بعيداً عن الجدل حول شرعية «حكومة نيالا» أو «حكومة بورتسودان»، «فلو أن الطرفين حازا على قبول الشعب لما انطلقت رصاصات الحرب في الأساس».

وأكدت أسماء النعيم، عضو مبادرة المناصرة والناشطة في المبادرة، على استقلالية المبادرة، وعلى تمرحليها في تحقيق الأهداف عبر الحوار، وبعيداً عن إقصاء أي مكون يعمل من أجل إيقاف الحرب. وأوضحت أنها ستظل مفتوحة للجميع للمساهمة في تسريع خطوات السلام، وإنهاء معاناة السودانيون، وتمثيل الصف المدني الموحد الرفض التنازل عن حقه في رفع صوته في المدن والقرى ومعسكرات النزوح والشتات.

وشددت على أن مستقبل البلاد لا يمكن أن يرسم بالعنف أو الصفقات الخارجية، بل يجب أن يكون متجذراً في السلام والعدالة والمواطنة المتساوية التي تحفظ كرامة كل سوداني.

ويرى كثيرون أن صوت النداء المدني الجديد خطوة مهمة في سبيل الضغط لإنهاء معاناة السودانيون التي امتدت لأكثر من عامين، كما أنها تمثل محاولة لكسر الجمود الذي شاب العملية السياسية عقب الانقسام الذي ضرب «تقدم» بانخراط بعض أطرافها في النزاع بتحالفها مع الدعم السريع.

المبادئ المطروحة من قبل أصحاب النداء، وإعلانهم أن أبواب المبادرة مفتوحة لكل سوداني يؤمن بالحوار لإنهاء الحرب، من شأنها المساهمة في إعادة لحمة القوى المدنية للعمل كجبهة موحدة بأهداف محددة في مواجهة دعاة استمرار القتل. لكن، في المقابل، يرى آخرون أن تحديات كثيرة ستواجه المبادرة في تحقيق غايتها، أولها انعدام الثقة بين المكونات المدنية نفسها، وسيادة التكتيك على الاستراتيجية في السياسة السودانية، فضلاً عن هيمنة لغة السلاح على لغة الحوار، وتأثير فئات واسعة من المواطنين بها وانتظارهم نهاية الحرب بالحسم العسكري. يضاف إلى ذلك تراجع زخم المبادرات الدولية لحل الأزمة السودانية بعد فشل جولات التفاوض السابقة، بل ونظرة البعض للتفاوض نفسه كخيانة لدماء من سقطوا في المعركة.

ومع ذلك، فإن أصحاب المبادرة يروون في هذه التحديات وقوداً يدفعهم لإنجاح مبادرتهم، ولإعلاء صوت نداءهم من أجل «سلام» يصنعه السودانيون المكتوون بنيران الحرب، سلام لا يعبر عن صفقات إقليمية أو دولية، بل سلام شامل يتجاوز الإقصاء، ويرفض العنف ومجد البندقية لصالح حياة كريمة للمواطنين في مدنهم وقراهم.

سلام يحافظ على وحدة السودان، ويقتصص لدماء الشهداء بإيقاف النزيف تماماً ومعالجة الأزمات من جذورها.



الكناس الناسي الناس

عبد الغني كرم الله

ملخص

يستخدم المقال حكاية عن تلاميذ بوذا والفقايق المتصاعدة من الماء ليشير إلى جوهر المشكلات في السودان، إذ ينشغل الناس بمعالجة السطح بينما يكمن أصل الأزمات في القاع؛ في التربية، الطفولة، الظلم، والتمييز الذي يفرّج الحروب والصراعات جيلاً بعد جيل.

يوضح أن ما يحرك السلاح ليس اليد بل القلب وما يختزنه من تاريخ ووعي ومرارات، وأننا ما زلنا نحارب «ظل الفيل» بدلاً من مواجهة الفيل ذاته، أي نبتعد عن التفكير العميق الذي يكشف الأسباب الحقيقية، في زمن يضيق بالتفكير الحر.

يرى الكاتب أن الحروب استمرت عقوداً لأننا اكتفينا بمحاربة مظاهرها من فقر وجهل ومرض وعنصرية، دون معالجة الجذور التي تنتج الضغائن، مؤكداً أن السلام الحقيقي لا يتحقق بنزع السلاح بل بنزع الأحقاد من النفوس.

يخلص الكاتب إلى أن ثقافة الخوف من التغيير والتمسك بالجمود قتلت روح التجديد، فكل مبادرة إصلاحية تواجه بالإقصاء أو الاستهزاء، ليبقى السؤال معلقاً: كيف يمكن لبلد أن ينهض بينما تعدم فيه كل محاولة للتغيير؟



كان الناسك الهندي بوذا، يشجع تلاميذه على دقة الفكر، والبحث عن أصل المعضلة، وليس تداعياتها، حين أمر تلاميذه بالاصطفاف حلقة حول فم زير كبير، مليء بالماء، إلا أن هناك فقاقيع تظهر على سطح الماء، كثيرة، مثل عيون السمك، فسألهم محاربتها، كلها، حتى يجلو ويصفو سطح الماء. حاولوا كلهم فقح الفقاقيع، واختلفت سرعتهم حسب مهارة كل منهم، ولكن ظلت الفقاقيع تظهر رغم ذلك. حتى أتى آخر تلاميذه، نظر إلى الماء والفقاقيع جيداً، عرف موقعها، أدخل يده داخل قعر الزير، وأخرجها وبيده (فخارة، طوبة)، هي مصدر هذه الفقاقيع، لا أكثر، مضى للسبب الأصلي، وليس للنتائج، واجتثه من أصله، وسكن سطح الماء، البارد.

إذن نحن أمام فقاقيع الحرب، وتداعياتها، نحاول إطفاء نارها على السطح، ونسينا القعر (الطفولة وأساليب التربية وبيئة الوعي والتنمية والتكوين الأول، والظلم، وغياب المساواة، وتفشي الغل والكرهية)، أصبحنا نحارب سطح المشكلة، وجذرها يفرخ ويثمر القبح عبر التاريخ (عشرات الحركات المسلحة)، فقاقيع على زير الوطن.

لذا حروبنا طالت، عقود نحارب، عقود نلمس المظهر، وندير الرأس عن الجوهر (فقاقيع الفقر، الجهل، المرض، العنصرية، التهميش)، فبهيات أن يهدأ السطح والقعر معنكر، أيستقيم الظل وعود الدواخل أعوج؟ لا، ثم لا.

لذا صرخ معاوية نور قبل (قرن) تقريباً، عن ذات المشاكل والحروب الأهلية، وكرها: (السلام لا يأتى بنزع السلاح، إنما بنزع الصغائن من النفوس)، فهي علة الحرب، هي الأيدي الحقيقية التي تحمل السلاح (الصغائن).

الأيدي لا تتحرك وحدها، يحركها القلب، وموروثه، موهبة كانت أو حقد، كي ترسم أو تضغط الزناد، كل

إناء بما فيه ينضح.

عوامل كثر، لكنها خفية، تحتاج تدبر وأشعة إكس، كي ترى بوضوح، وتحدد، وتنزع بعزم، وإلا (عيننا للفيل، ونحارب ظله)، لكن (ربما نحتاج شجاعة فكرية)، لأننا في زمن (تكفير التفكير). ولسان حالنا كالجنيد، حين عرف حقيقة الصدق (أن تصدق في مواطن لا ينجيك منها إلا الكذب)، لذا يكذب الناس، ثمن الصدق الموت.

لذا، أصبحنا نخاف التجديد، (رغم إناو الثبات وهم، والحياة والأفكار والطبيعة لا تكف عن الحركة في كل وقت)، تقاد حياتنا برسن الماضي، حتى أنشئت عقد الجلال (دنيا تتغير ودنيا أدمنت عشق الثوابت)، خوف التغير والركون للجمود، فصدأت الروح والأعراف والمناهج، بل والحياة.

يا هذا، كدي واجه الحرب، أم المشاكل، لو كنت تعلم أن هناك حرب في البلاد، وإلا كيف يعنك حال رعية ولا يمسك ما يمسه، راع منعم ورعية تموت. للأسف، تستشري ثقافة الخوف من التغيير، أي رائد تغيير في بلادي يعدم، ويحارب ويسخر منه، فكيف نتغير؟



الفِجّة

عثمان يوسف خليل

يوضح المقال أهمية الكتابة للعامة بروح خفيفة وحيوية، بحيث تشبه الحكيم الشعبي وتلتقط تفاصيل الحياة اليومية في القرية، ليشعر القارئ أن النص قريب منه ويعبر عن ذاكرته ولغته.

ملخص

من خلال الكلمة، يتذكر الكاتب ألفاظاً مشابهة مثل «الفوجيج» التي تعني التفاخر أو البطر، مستعرضاً كيف أن مفردات الحياة اليومية تحمل ظلالاً ومعاني واسعة ومتنوعة.

ينطلق الكاتب من تساؤل حول سبب اختياره لكلمة «فِجّة» عنواناً لعموده، فيحاول اختبار «قول» ليعرف ماذا سيقدم من معانٍ، فيجد نفسه أمام سيل من الردود والمعاني.

يخلص إلى أن معجم أهل الريف أعمق وأغنى من محركات البحث، وأن كلمة واحدة قد تفتح أبواباً للقصص والذكريات، لتكون «الفِجّة» رمزاً لدهشة الحياة الشعبية وكنزاً للذاكرة السودانية.



المتفاخر بـ(المتفوجج) ويقولون (فلان ده بالحيل متفوجج).

والأطرف أنني لم أبدأ بالسؤال مباشرة، بل حاولت أن أحتال على «قوغل» فسألته عن كلمة فجّاج بدلاً من فجّة، ظناً مني أنه سيعجز عن الفهم. لكن المفاجأة كانت في حجم المعاني والمترادفات التي ظهرت لي، وكان الكلمة تفتح أبواباً لا تنتهي.

وهنا تذكرت أن معجم الحياة اليومية عندنا أغنى من كل محركات البحث. فكلمة واحدة في لسان أهل الريف قد تحمل عشرات الاستخدامات، تتفرع وتنشعب لتصير قصصاً كاملة.

لهذا اخترت الفجّة عنواناً: فهي ليست مجرد كلمة، بل فسحة للتأمل والدهشة والضحك، ونافذة على تفاصيل حياتنا البسيطة التي تبدو عابرة، لكنها في الحقيقة كنز من الذاكرة الشعبية.

ومن يدري... ربما يأتي يوم يسأل فيه قوغل نفسه: ما معنى كلمة فجّة عند أهل السودان؟

مع محبتي،

من الأفضل وانت تكتب للعامة أن تتذكر، (خاصة في عمود صحفي)، أنه يجب عليك مراعاة أن يكون نصك خفيفاً ومليئاً بالحياة حتى لا تمل، خاصة إن كنت في مكاننا تحاول أن يكون ما تكتبه فيه نفس الحكي الشعبي، وأن تراعي كذلك أريحية السرد التي تجذب إليك القارئ، وأن تلتقط تفاصيل ذاكرة القرية واللغة اليومية، وبشكل محبب تحافظ على جمالية وروح الفكرة وترابطها، فعندها سيشعر بأنها بضاعته ردت إليه.

هنا أود أن أشير إلى أنه قد سألني أحدهم مستفسراً: ما سرّ اهتمامي بكلمة فجّة حتى جعلتها عنواناً لهذا العمود.. وقبل أن أجيبه مباشرة، خطر لي أن أختبر «قوغل». أدت إصبعي عليه وسألته إن كان يعرف معنى الكلمة. لم أفاجأ حين انهالت عليّ عشرات، إن لم تكن مئات الردود.

حقيقة دلّني كلمة الفجّة هذه إلى تذكر كلمات مماثلة لها لكنها تختلف في المعنى، ومنها كلمة الفوجيج وتعني التفاخر أو البطر وعندنا ينعتون

انتشار مركبات مدرعة من إنتاج شركة كندية في مناطق الحرب بالسودان

ملخص

أظهرت صور ومقاطع فيديو حديثة استخدام قوات الدعم السريع في السودان لمركبات مدرعة من طراز «سبارتان» التي تنتجها شركة سترايت جروب الكندية، ويقع مصنعها الرئيسي في الإمارات. وقد أكد خبراء أسلحة أن المركبات الظاهرة في دارفور وغرب كردفان مطابقة لإنتاج الشركة، ما أثار جدلاً واسعاً حول دورها في النزاع الدائر.

وضعت هذه القضية كندا أمام اختبار صعب، حيث يرى دبلوماسيون أن أوتأوا ستكون ملزمة بمحاسبة مالك الشركة إذا تأكد تورطها في تزويد الدعم السريع بالمركبات، حتى لو تم التصنيع خارج أراضيها. ورغم النفي الرسمي من الشركة والإمارات، إلا أن الأدلة الميدانية تؤكد استخدامها في حصار المدن وارتكاب مجازر.

تاريخ الشركة مثير للجدل، إذ سبق أن باعت مركباتها إلى دول مثل السودان وليبيا وجنوب السودان رغم الحظر الدولي، كما ظهرت في الخرطوم عام 2019 لدعم الانقلاب العسكري. وتشير منظمات حقوقية إلى أن منشآت سترايت في الإمارات تستخدم للالتفاف على القيود الكندية الخاصة بتصدير الأسلحة.

الجدل حول سترايت ليس جديداً؛ فقد فُرضت عليها غرامات في الولايات المتحدة عام 2015، ووثقت الأمم المتحدة عام 2016 بيعها مركبات محظورة لدول في حالة حرب. اليوم تؤكد الوقائع من السودان أن هذه التجارة غير المشروعة للأسلحة ما تزال تغذي العنف وتفاقم المأساة الإنسانية.

المميز» للمركبات.

قال خبير أسلحة آخر، يعمل لدى منظمة دولية لحقوق الإنسان، إنه متأكد من أن المركبات الظاهرة في الصور والفيديوهات هي مركبات سبارتان تابعة لسترايت. ولم تكشف صحيفة «ذا جلوب» عن اسمه لأنه غير مخول بالتحدث إلى وسائل الإعلام حول هذه المسألة.

ليس هذا الدليل الأخير على وجود مركبات سترايت في حرب السودان، وهو صراع اندلع عام 2023 على السلطة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. وذكرت منظمة العفو الدولية، في تقرير لها العام الماضي، أن الجيش السوداني نشر مقطع فيديو يُظهر مركبات سترايت المدرعة من طراز غلاديتور وكوغار، التي قال الجيش إنه استولى عليها من قوات الدعم السريع في شمال دارفور.

اتهم نشطاء حقوق الإنسان قوات الدعم السريع بارتكاب إبادة جماعية لأكثر من عام، مستشهدين بأدلة على قتلها آلاف المدنيين بعد سيطرتها على مدن في دارفور. وتوصلت الحكومة الأمريكية إلى النتيجة نفسها في يناير/كانون الثاني، حيث أصدرت إعلاناً رسمياً يفيد بأن قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها ارتكبت إبادة جماعية.

وفي بيان صدر في يناير/كانون الثاني، قال وزير الخارجية الأمريكي آنذاك أنتوني بلينكن: «لقد قامت قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها بقتل الرجال والفتيان - وحتى الرضع - بشكل منهجي على أساس عرقي، واستهدفت عمداً النساء والفتيات من مجموعات عرقية معينة بالاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الوحشي».

يُظهر أحد مقاطع الفيديو المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، التي نشرها مقاتلو قوات الدعم السريع في وقت سابق من هذا الشهر، أن قوات الدعم السريع كانت تستخدم مركبة من طراز «ستريت سبارتان» ضمن حصارها المطول لمدينة الفاشر، عاصمة شمال دارفور. وقد تسبب هذا الحصار في مجاعة ووفاة آلاف المدنيين نتيجة الجوع والقصف المدفعي وغارات الطائرات المسيرة.

وقال السيد غالاغر، الباحث الكندي في مجال الأسلحة: «إن التداول غير المشروع للمركبات التي تصنعها شركة سترايت في هذا الصراع لا ينبغي أن يكون مفاجئاً».

سبق لشركة ستريت أن انتهكت حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، بما في ذلك الحظر المفروض على السودان. ومن شبه المؤكد أن عمليات نقل الأسلحة هذه تأتي من منشآت ستريت في الإمارات العربية المتحدة، حيث تواجه الشركة قيوداً أكثر مرونة في مجال ضبط الأسلحة.

تم نشر مركبات مدرعة من إنتاج شركة كندية في ترسانة قوة شبه عسكرية سودانية متهمه بالإبادة الجماعية، وفقاً لصور ومقاطع فيديو جديدة من الدولة التي مزقتها الحرب.

وتظهر الصور المركبات المدرعة في مناطق الحرب في السودان، بما في ذلك منطقة دارفور، حيث كانت تحمل مقاتلين من قوات الدعم السريع، وهي ميليشيا قوية متهمه على نطاق واسع إنها ارتكبت مجازر وفظائع أخرى في دارفور وأماكن أخرى في السودان.

حدد خبراء أسلحة مستقلون المركبات بأنها من طرازات شركة ستريت جروب، التي أسسها ورئيسها رجل الأعمال الكندي جيرمان غوتوروف. يقع المصنع الرئيسي للشركة في الإمارات العربية المتحدة، الدولة الشرق أوسطية التي يُزعم أنها أكبر مورد أسلحة لقوات الدعم السريع.

تصنف مجموعة سترايت، التي تأسست في كندا عام 1992 نفسها كواحدة من أكبر مُصنّعي المركبات المدرعة في العالم، حيث تضم آلاف الموظفين وتصل طاقتها الإنتاجية إلى 500 مركبة شهرياً. إلا أن أنشطتها في أفريقيا أثارت جدلاً لسنوات.

على مدى العقد الماضي، وثقت صحيفة جلوب أند ميل كيف باع سترايت العشرات من المركبات المدرعة إلى ليبيا والسودان وجنوب السودان، على الرغم من الحظر الدولي على مبيعات الأسلحة إلى تلك البلدان. في عام 2019، رصدت صحيفة ذا جلوب ناقلات الجنود المدرعة التابعة لسترايت في شوارع العاصمة السودانية الخرطوم، حيث كانوا يدعمون النظام العسكري الذي استولى على السلطة في انقلاب.

تُظهر أحدث الصور ومقاطع الفيديو، التي نشرها مقاتلو قوات الدعم السريع أنفسهم على مواقع التواصل الاجتماعي، قوات تابعة لها تستخدم مركبات سبارتان المدرعة، وهي طراز من إنتاج مجموعة ستريت. التقطت هذه الصور من شمال دارفور وغرب كردفان، وهما منطقتان في السودان تشن فيهما قوات الدعم السريع هجوماً وحشياً وتقتل المدنيين.

وقال خبيران مستقلان في مجال الأسلحة، قاما بفحص الصور ومقاطع الفيديو بناءً على طلب صحيفة «ذا جلوب»، إن المركبات كان من السهل التعرف عليها بوضوح على أنها من طراز «سبارتان» التي تصنعها شركة سترايت.

قال كيلسي غالاغر، الباحث الأول في مشروع بلاوشيرز، وهي منظمة كندية تُعنى بالحد من التسلح: «عدد وشكل النوافذ على جانب الهيكل يُشيران بوضوح إلى خصائص المركبة، إلى جانب عدد من التفاصيل الأخرى». كما أشار إلى «الشكل الخارجي

ليم يتضح بعد متى وصلت مركبات سترايت إلى السودان، وما إذا كانت قد سُحنت مباشرةً من الشركة المُصنعة أم تم الحصول عليها أولاً عن طريق وسيط. بموجب اللوائح الكندية، يجب أن يُحدد تصريح التصدير «المستخدم النهائي» للمنتج العسكري. أرسلت صحيفة «ذا جلوب» عدة رسائل بريد إلكتروني إلى مسؤولي شركة «ستريت» للتعليق على الأدلة المتعلقة بمركباتهم في السودان، لكنهم لم يتلقوا أي رد. في الماضي، نفت شركة «ستريت» مرارًا وتكرارًا انتهاك صادراتها لأي قوانين أو لوائح. من جانبها، نفت الإمارات العربية المتحدة إرسال إمدادات عسكرية إلى قوات الدعم السريع.

وقال السيد غالاغر إن نشر مركبات سترايت في السودان هو مثال على «المشكلة المستمرة المتمثلة في التسوق القضائي من خلال الإنتاج الخارجي، حيث يقوم مصنعو الأسلحة بإنشاء مرافق في الخارج للتهرب من الرقابة الحكومية على صادرات الأسلحة». أنشأت مجموعة ستريت مصنعها الرئيسي في الإمارات العربية المتحدة عام 2012 في وقت لم تكن فيه كندا تشترط تصاريح تصدير للشركات الكندية التي تشحن منتجاتها العسكرية من مصانع أجنبية. لكن القواعد الفيدرالية الجديدة التي طُبقت عام 2019، بعد انضمام كندا إلى معاهدة تجارة الأسلحة الدولية، تلزم المواطنين الكنديين بالحصول على تصريح سمسة إذا أرسلوا معدات عسكرية من دولة إلى أخرى.

وإذا قررت أوتوا أن المعدات التي أرسلها مواطنون كنديون يمكن استخدامها لانتهاك قانون حقوق الإنسان الدولي، فيمكنها رفض منح تصريح التصدير. وقال نيكولاس كوجلان، الرئيس السابق للبعثة الدبلوماسية الكندية في السودان، لصحيفة «ذا جلوب» إن كندا ستكون ملزمة بمقاضاة المالك الكندي لشركة سترايت إذا تم تأكيد تصدير مركبات سترايت إلى السودان، حتى لو تم تصنيع المركبات في الإمارات العربية المتحدة.

وقالت ثيدا إيث، المتحدث باسم وزارة الشؤون العالمية الكندية، إن الوزارة لا تعلق على معاملات محددة أو طلبات الحصول على تصريح تصدير بسبب السرية التجارية.

ولكن رداً على استفسارات من صحيفة «ذا جلوب»، قالت إن كندا لم تصدر أي تصاريح سمسة أو تصدير للسلع والتكنولوجيا العسكرية إلى السودان منذ دخول ضوابط السمسة الجديدة حيز التنفيذ في عام 2019.

قالت السيدة إيث إن كندا تُطبق حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على السودان، والذي يحظر نقل أو وساطة «الأسلحة والمواد ذات الصلة» إلى السودان

من قبل أي مواطنين أو كيانات كندية. وأشارت إلى أن كندا تفرض أيضًا عقوباتها الخاصة على السودان، والتي تستهدف أي شخص متورط في تمويل الحرب أو شراء الأسلحة لها.

وأضافت لصحيفة «ذا جلوب»: «إن كندا وشركائها مهتمون بشكل متزايد بتحسين فعالية عقوباتنا، بما في ذلك العمل معًا لمعالجة التحايل على العقوبات». وأضافت أن «تدفق الأسلحة دون عوائق إلى مناطق الصراع يقوض السلام ويغذي العنف».

وفي الماضي، قالت شركة سترايت إن مبيعاتها لا تنتهك الضوابط الكندية أو الأمم المتحدة على الصادرات العسكرية لأن مركباتها لا يتم شحنها وهي محملة بالأسلحة.

ومع ذلك، تظهر الصور ومقاطع الفيديو القادمة من السودان أن المدافع الرشاشة تم تركيبها على الأبراج الموجودة في الجزء العلوي من مركبات سترايت - وهو إجراء بسيط نسبيًا.

قال السيد غالاغر: «إن القول بأن هذه الأنظمة ليست أسلحة لا أساس له من الصحة. يكفي النظر في ظروف استخدامها لنرى أنها تُسهم مباشرةً في تأجيج الصراع الدائر في السودان».

كانت مجموعة سترايت، التي وظفت مؤخرًا الممثل الهوليوودي ستيفن سيجال «سفيراً لعلامتها التجارية»، موضوعاً للعديد من التحقيقات في الماضي. في عام 2015، فرضت الولايات المتحدة غرامة قدرها 3.5 مليون دولار على اثنتين من الشركات التابعة لشركة ستريت، إلى جانب غرامة قدرها 250 ألف دولار على السيد جوتوروف نفسه، لبيع مركبات مصنعة في الولايات المتحدة إلى فنزويلا ونيجيريا والعراق وأفغانستان دون تصاريح تصدير بعد تزويدها بالفولاذ الباليستي والزجاج المضاد للرصاص.

بعد عام، وثقت تقارير الأمم المتحدة بيع شركة سترايت عشرات المركبات المدرعة إلى السودان وليبيا وجنوب السودان، على الرغم من الحظر الدولي على بيع الأسلحة لتلك الدول. انتهى المطاف ببعض هذه المركبات في مناطق حرب، بما في ذلك دارفور وجنوب السودان. وخلص تقرير صادر عن لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة عام 2016 إلى أن تصدير مركبات سترايت إلى السودان يُشكل انتهاكاً لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة.

في عام 2020، وثقت صحيفة ذا جلوب كيف قامت شرطة مكافحة الشغب في بيلاروسيا بنشر مركبات سترايت المزودة بمدافع مياه قوية لقمع المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية.

المصدر: صحيفة Glob and Mail الكندية



المواطن الحلقة الأضعف في حرب بلا نهاية تداعيات اقتصادية وسياسية تحاصر النازحين والخيار واحد «عودة محفوفة بالموت»

حسام حامد

ملخص

يتناول المقال مأساة المواطن السوداني العالق بين خيارين كلاهما مَرٌّ: اللجوء خارجياً بما يحمله من تكاليف باهظة وضغوط قانونية ومعيشية، أو العودة إلى الداخل حيث تنتظره الأزمات الأمنية والاقتصادية والصحية.

ويشير إلى أن المواطن في الداخل يجد واقعاً أشد قسوة: خدمات منهارة، اقتصاد جامد، وأسواق راكدة لا توفر سوى حدٍّ أدنى من الاحتياجات الأساسية، كما أن الجانب الأمني يزيد من قتامة الصورة، إذ تنتشر السرقات والانفلات، وتظل الألغام والأجسام المشبوهة تهدد حياة العائدين، بينما يعيش القطاع الصحي انهياراً متواصلاً مع تفشي الأوبئة ونقص الدواء والمستشفيات.

يوضح الكاتب أن العودة لم تعد تعبيراً عن رغبة وطنية بقدر ما هي نتيجة ضغوط قاهرة تفوق قدرة الناس على الاحتمال، مستعرضاً أوضاع اللاجئين في دول الجوار، حيث القيود القانونية والأزمات الاقتصادية جعلت بقاءهم مستحيلاً، فوجدوا أنفسهم مضطرين للعودة إلى السودان رغم الحرب.

يخلص الكاتب إلى أن المواطن السوداني هو الحلقة الأضعف في حرب بلا نهاية؛ لا يجد أمامه سوى خيارات مفروضة تهدد حياته أينما كان، في الخارج بالغبّة والفاقة، أو في الداخل بالموت والمرض وانعدام الأمن، ليبقى أسير معادلة «العودة المستحيلة» في وطن مقسّم ومدن مهددة.



السوداني أمامه سوى واقع أكثر تعقيداً؛ فالحرب التي قسمت البلاد إلى حكومتين، إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، جعلت الخدمات الأساسية شبه منعدمة؛ المياه والكهرباء والمواد التموينية أصبحت شحيحة، بينما يغيب الاستقرار الاقتصادي مع تراجع مصادر الدخل وانكماش فرص العمل.

في الخرطوم وأمدرمان، تحاول الدولة الترويج لعودة الحياة الطبيعية من خلال إعادة افتتاح الأسواق، لكن هذه العودة تبدو شكلية أكثر من كونها حقيقية، إذ يعاني التجار من ركود واضح في السلع غير الأساسية مثل الأدوات الكهربائية، بينما يضطرون للتورط في ديون طويلة الأمد لشراء البضائع المؤجلة الدفع؛ يقول أحد التجار في سوق أمدرمان: «المشكلة ليست في غياب المشترين للمواد التموينية، بل في الديون التي سنغرق فيها لعدم وجود حركة تسمح بتحقيق أرباح تكفي لتسديد الالتزامات».

هذا الواقع دفع كثيراً من التجار إلى تحويل نشاطهم الأساسي إلى تجارة المواد الغذائية، باعتبارها الأكثر طلباً في ظل الظروف الصعبة، حتى وإن كانت أرباحها محدودة.

الأمن الغائب والحياة المهددة

من الجلي للعيان، لا يمكن الحديث عن الوضع الإنساني في السودان دون التوقف عند الأزمة الأمنية؛ فعلى الرغم من عودة نشاط الشرطة في معظم مناطق العاصمة، إلا أن حوادث السرقات تحت تهديد السلاح باتت ظاهرة متكررة؛ بعض هذه الحوادث تورط فيها أفراد منتظمين للأجهزة الرسمية، وهو ما يزيد من مخاوف المواطنين ويعكس ضعفاً واضحاً في هيبة الدولة.

في هذا الإطار تحدثت التقارير الأمنية أيضاً عن وجود ألغام وعبوات لم تنفجر بعد في مناطق حساسة مثل غابة السنط والمقرن وسط الخرطوم؛ ورغم تخصيص السلطات رقم واتساب لتلقي بلاغات

منذ اندلاع الحرب في السودان، ظل المشهد الإنساني يتأرجح بين قسوة النزوح وضغوط العودة إلى وطن لم يتعاف بعد من جراحه؛ وتبدو المقولة الشهيرة المنسوبة إلى عمرو بن العاص «مُكره أخاك لا بطل» معبرة عن واقع عشرات الآلاف من السودانيين، الذين يعودون من بلاد المهجر والنزوح إلى وطن يرزح تحت وطأة الأزمات الأمنية والاقتصادية والصحية والسياسية؛ فالعودة ليست خياراً حراً بقدر ما هي استجابة للظروف القاهرة التي تحاصر المواطن السوداني في الخارج كما في الداخل.

النزوح والعودة الطوعية القسرية

تدفقت موجات النزوح السوداني إلى دول الجوار منذ الأشهر الأولى للحرب، حيث استقبلت مصر وأوغندا وتشاد وجنوب السودان وكينيا وإثيوبيا مئات الآلاف من النازحين؛ غير أن صعوبة الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول، وارتفاع أسعار الصرف، وغياب الدعم المستدام من المنظمات، كلها عوامل جعلت «العودة الطوعية» خياراً مفروضاً على الكثيرين.

في مصر مثلاً، أدت الفجوة بين الجنيه المصري والجنيه السوداني إلى تعقيد حياة الأسر السودانية. المغتربون الذين كانوا يرسلون الدعم لأسرهم باتوا عاجزين عن مواصلة ذلك مع ارتفاع قيمة الدولار، ما دفعهم لإعادة ذويهم إلى السودان كي يصرفوا عليهم داخل البلاد بتكلفة أقل نسبياً، وفي أوغندا، شهد اللاجئون السودانيون أزمة إقامات أجبرتهم على المغادرة، بينما في كينيا أوقفت السلطات تجديد الإقامة السياحية للسودانيين بعد ستة أشهر، وفرضت غرامات تصل إلى 300 دولار على المخالفين، الأمر الذي وضع الأسر أمام مأزق قانوني واقتصادي خانق.

الداخل.. عودة إلى المجهول

في السياق، وبالعودة إلى الداخل، لا يجد المواطن

المواطنين حول الأجسام المشبوهة، إلا أن بطء الاستجابة يضاعف المخاطر، كل ذلك يجعل العودة إلى العاصمة مقامرة بالحياة أكثر منها خطوة نحو الاستقرار.

الصحة بين الأوبئة وشبح الكيمائيات

في السياق، وعلى الصعيد الصحي، يعيش السودان كارثة صامتة، في العاصمة، أعلنت السلطات تخوفها من تأثيرات الأسلحة الكيميائية حسب تقارير غير رسمية، ما أدى إلى تقليص الأنشطة الرسمية وسط الخرطوم، لكن الأخطر هو تفشي أمراض مألوفة مثل الملاريا والإسهالات، وأخرى أشد خطراً كالحُمى النزفية. يقول المواطن «أحمد عمر» إن عدداً من الشباب فقدوا حياتهم بسبب أمراض اعتادوا التعايش معها في السابق، وهو ما يشير إلى تراجع خطير في مستوى الرعاية الصحية، فالمستشفيات العاملة قليلة، والأدوية باهظة الثمن، والقدرة الشرائية للمواطنين منهكة، ما يجعل المرض حكماً بالإعدام على فئات واسعة من المجتمع.

وفي بورتسودان، رغم الحراك الاقتصادي والسياسي، يواجه السكان أزمة متجددة مع الحمى النزفية وحمى الضنك، إلى جانب معاناة قاسية من انقطاع المياه والكهرباء وارتفاع درجات الحرارة، كبار السن على وجه الخصوص يجدون صعوبة في التكيف مع هذه الظروف، ما يدفع الكثير من الأسر إلى مغادرة المدينة نحو مناطق أخرى أقل ضغطاً.

التعليم.. ترويح أم إنقاذ؟

لم ينجُ التعليم من تداعيات الحرب، ففي حين يواصل أبناء السودانيين تعليمهم في بلدان النزوح، يعيش الداخل حالة من الشلل شبه التام؛ الجامعات اتجهت إلى التعليم عن بُعد، وهو حل يجمع بين محاولة إنقاذ المسار الأكاديمي وتوفير دخل للمعلمين، لكن جودة التعليم تبقى موضع تساؤل، خاصة في ظل الانقطاعات المستمرة للاتصال بالإنترنت والكهرباء.

جامعة الخرطوم أعلنت مؤخراً عن بحث يتعلق بعلاج مرض فقدان المناعة المكتسب، خطوة اعتبرها الأطباء «في مواقع التواصل» بأنها دعائية أكثر من كونها جهداً علمياً جاداً، ضمن محاولات الدولة لتجميل الواقع وحث المواطنين على العودة، أما امتحانات الشهادة السودانية فقد تحولت إلى معركة إجبارية، إذ يتم استدعاء الطلاب رغم الظروف الأمنية الخطيرة، مما يضاعف من معاناة الأسر ويكشف عن انعدام رؤية واضحة لمستقبل التعليم.

الاقتصاد بين الجمود والاحتكار

الاقتصاد السوداني يعيش حالة من الجمود العميق؛ فالنشاط التجاري شبه متوقف باستثناء الاستيراد المحدود للمواد الأساسية؛ ورغم ذلك، لا ترتفع قيمة الدولار أمام الجنيه السوداني بشكل طبيعي، ما دفع بعض التقارير إلى الحديث عن «حصار اقتصادي خفي» يهدف إلى دفع المواطنين للعودة القسرية عبر اختناقهم في الخارج وفي الداخل معاً.

في الأسواق، يحتكر بعض التجار المواد الغذائية ويبيعونها بأسعار مرتفعة، بينما تشهد بقية القطاعات ركوداً كبيراً؛ تجارة الأدوات الكهربائية مثال واضح على ذلك، إذ لا يجروء المواطن العادي على شراء سلعة باهظة الثمن في ظل هذه الظروف، ما يجعل السوق فاقداً للتوازن.

معادلة العودة المستحيلة

إزاء هذه الصورة القاتمة، يجد المواطن السوداني نفسه بين خيارين كلاهما مَرٌّ، البقاء في الخارج حيث يلاحقه الغلاء وقيود الهجرة، أو العودة إلى الداخل حيث تنتظره الأزمات الأمنية والصحية والاقتصادية؛ العودة هنا ليست تعبيراً عن وطنية متقدة أو حنين إلى الأرض بقدر ما هي استجابة لقوى دفع قاهرة من اقتصاد منهك، دعم خارجي متوقف، وضغوط سياسية وإدارية.

مطار الخرطوم الذي استقبل عودة ومغادرة رئيس مجلس السيادة «عبد الفتاح البرهان» استخدم كرمز لإحياء فكرة عودة الحياة إلى طبيعتها، لكن الواقع يشي بعكس ذلك، فالمطار مفتوح، لكن الطرق إلى الاستقرار لا تزال مغلقة بأبواب الحرب، والانقسام السياسي، والخراب الاقتصادي.

إنسان السودان في قلب العاصفة

من الجلي للعيان أن الوضع الإنساني في السودان ليس مجرد أزمة عابرة بل مأساة ممتدة؛ ملايين المواطنين يرزحون بين النزوح القسري والعودة القسرية، بين وباء يفتك بهم ورساوة قد تصيبهم، بين مدارس مغلقة ومستقبل ضائع؛ في ظل غياب حلول سياسية جذرية، يصبح المواطن هو الحلقة الأضعف، يُدفع إلى خيارات لا يريد بها، ويُجبر على التكيف مع واقع لم يختره.

وكما قال عمرو بن العاص: «مُكره أخاك لا بطل»، فإن السوداني العائد اليوم إلى وطنه ليس بطلاً في معركة، بل ضحية معركة لم يختَر أن يخوضها.



حكاية من بيتي غُيِّمت لكم يا الحَبَّان

محمد احمد الفيلابي

ملخص

في الريف السوداني كانت الأغنام جزءاً من البيت، ومصدرًا للغذاء والعطاء. تحكي القصة عن حظيرة الجدة «نؤارة» التي اعتادت أغنامها الهروب من السور القصير، فاستنجدت بالشباب لتعليق الجدار، وبين التعب والعرق أطلقت عبارتها الطريفة: «غُيِّمت لكم يا الحَبَّان» التي صارت مثلاً سائراً.

دار الحديث عن أهمية الأعراف الخضراء والمركزة، وكيف تمنح الأغنام اللبن واللحم والصوف وتساعد في تدوير بقايا الطعام. لكن أثّرت أيضاً سلبيات تربيتها داخل البيوت، من الروائح والفضلات إلى تعقيدات الحياة الحديثة والقوانين التي تمنعها في المدن.

جلس الأحفاد بعد العمل على شاي المغرب والزلابية، واستمعوا إلى حكايات الجدة عن فضل تربية الأغنام في حياة الأنبياء، وعن العلف الطبيعي من الأمباز والفيتريّة وزهر الأكاشيا، وقارنت بين أغنام الريف وأغنام المدن التي تأكل حتى الباسطة.

تُختتم الحكاية بصورة حزينة عن واقع اليوم، حيث دمّرت الحرب المراعي، وتوقفت المعاصر والمطاحن، وغابت الأشجار التي كانت تمنح الغذاء والظل، ليبقى حلم العودة لتربية الأغنام صعباً رغم الحاجة إليها.

الحياة وتبدل الظروف الاقتصادية، وتغيير تركيبة الغذاء. وضغوط التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تعف حتى القرى النائية من آثارها.

كان بعض هؤلاء الشباب قد شارك الجدة متعة الجلوس لتناول الشاي، والاستمتاع بحكاياتها، وبالزلاية التي تحدث عن حرفية نادرة في مناسبات أسرية عديدة. وفي ذلك اليوم حدثتهم عن تفضيلها للأغنام حين قالت إن الرسول عليه الصلاة والسلام أخبر أن رعي الغنم كانت مهنته في بداية حياته، وأنه قال ما معناه أن كل الأنبياء رعو الغنم. وأن فيها بركة (2).

في ذلك المساء، وبعد أن فرغ الشباب من عملهم وغسلوا عنهم الطين، جلسوا في تلك الحلقة تتوسطها كبابي الشاي، وتأتيهم الزلاية التي تصنع أمامهم على دفعات، إذ كلما فرغ الإناء تكون دفعة جديدة قد وضعت ساخنة شهية. تختلط ضحكاتهم مع صوت العجين في الزيت المغلي، وحكايات الجدة. فقد حدثتهم عن أفضل أنواع العلف الطبيعي، ووصفت لهم كيف تغلف أغنامها الأمبار (3)، والفيتريته. وأنها كانت تسرح بها إلى طرف الغابة لتأكل من ثمر الأشجار وزهر الأكاشيا الكروي بلونه الأصفر (البرم)، والأوراق المتساقطة.

وحكت أنها حين زارت المدينة الكبيرة في طريقها إلى الحج، بقيت أياماً لدى بنت خالتها المقيمة هناك منذ سنوات طويلة، ولأنها تربي الأغنام مثلها دعتها مرة لمرافقتها إلى مواقع بيع العلف في طرف السوق حيث يفترش (القشاشة) أنواعاً من الأعلاف الخضراء والجافة. وعرفت منها أن أصحاب البيوت القريبة من المطاحن تتوفر لهم (الردة) (4) بأسعار زهيدة، مثلما تتوفر الأمبار لمن يسكنون بالقرب من معاصر الزيوت. وأن بعض الموسرين من أصحاب الأغنام يشترون أنواعاً من الأعلاف المركزة. وقد تجد أن بعض الأغنام «تلد أكثر من مرة ومرتين في السنة». ثم ضحكت لتقول إن أغنام المدينة لا تعرف السرحة والرعي، لكنها تتجول في الشوارع وتأكل كل ما تجده أمامها، حتى إحدى النساء حكّت أن أغنامها عرفت الطريق إلى مصنع الباسطة في طرف السوق، وباتت

في الكثير من البيوت الريفية، وبعض المدن تجد في ركن قصي جزءاً مقتطعاً من الدار، أو ملحقاً بها في الخارج للأغنام، وربما بقرة اللبن، ودابة الركوب يسمى الحظيرة أو الحيطه أو المراح. وقد تكون له أسماء مغايرة في بيئات أخرى. أحياناً تجد فيه راكوبة تستظل بها الحيوانات، ويستخدم سقفها لتخزين العلف الجاف. بيد أن حظيرة الجدة (نؤارة) كانت صغيرة وبلا ظل، بل قصيرة السور، وقد أصبحت مع الأيام أكثر قصراً بفضل محاولات الأغنام الفتية المتكررة للقفز عليه هرباً من حرارة الشمس، والتوجه للمقيل في ظل شجرة الهجليج الوحيدة في الطرف الثاني من الحوش، حتى أحدثت فيه معبراً، فشلت محاولات الجدة في سدّه بالأشواك وأعواد الحطب.

تجاهلت الأمر في البدء، لكنها باتت تتضايق مع تمدد جولات الأغنام إلى المطبخ والمخزن الصغير، والعبث بمحتوياته، وبعثرة كراتها السوداء الصغيرة في كل مكان. فحزمت أمرها واستنفرت بعضاً من شباب الأسرة ليقوموا بتعليق السور، فاستجابوا للنداء، وكان الجهد في اليوم الأول مضاعفاً، وزاد الحر من العنت عليهم، فأحسوا الراحة حين اتكأت الشمس خلف البيوت، إلا أن الجدة فاجأتهم بتقريرها..

غيمت لكم يا الحبان (1).

العبارة التي أضحت من المقولات السائرة، تقال حين يطمع صاحب الحاجة في

المزيد، رغم أن الظرف لم يعد موالياً. فقد كان الظل المخفف لوطة الحر في ذلك اليوم غروباً، وليس غيماً. وهو الراحة المنتظرة بعد التعرّض للشمس الحارقة أثناء أداء تلك المهام الشاقة، إذ يتفق الكثيرون أن عمليات بناء الجالوص من أقسى الأعمال اليدوية، وأكثرها رهقاً. ذلك لأن العملية تشمل الحركة المتكررة لفترات طويلة، ورفع الأحمال الثقيلة، فالطين المشبع بالماء يكون ثقيلاً.

غيمت لكم يا الحبان.

قالت ذلك مبتسمة، وهي تحمل إناء الحليب إيذاناً بتجهيز (شاي المغرب)، الذي يعد من التقاليد التي لم يتخل عنها معظم السودانيين، رغم تسارع وتيرة



تذهب إلى هناك لتأكل ما يتبقى في الصواني من فئات الباسطة والبسبوسة.

وعلت ضحكاتها وهي تقول:

- «الغنم تاكل الباسطة، وحليبها يسووهو شاي، يشربوهو مع الباسطة».

وأكد حديثها أحد الشباب ذاكراً أن أهل الاختصاص يقولون بضرورة تنويع الأعلاف المستخدمة لتغذية الأغنام ما بين المالحات والمركزات. وأن الأعلاف عموماً نوعان أعلاف خضراء وأعلاف مركزة. وتشمل الأعلاف الخضراء البرسيم، واللوبيا، والحشائش المختلفة والنجيليات، بينما تشمل الأعلاف المركزة الحبوب والشعير، الذرة، الشوفان، والخلطات المركزة التي تحتوي على مصادر بروتين مثل كسب القطن (5) وفول الصويا... إلخ. وتعتبر الذرة، وبخاصة (الفيتريته) مصدراً للطاقة، ويمكن استخدامه في صورة حبوب أو مجروشاً. أما الخلطات المركزة فيتم إعدادها من مزيج من الحبوب والبقوليات ومصادر البروتين، وهي توفر تغذية متوازنة للأغنام. وأفضل وقت لتقديم العلف للأغنام هو في الصباح الباكر وعند الغروب، مع توفير كميات مناسبة من العلف على مدار اليوم، مع الأخذ في الاعتبار عمر ووزن الأغنام واحتياجاتها الغذائي في حال التربية بقصد الاستثمار والتجارة والتسمين. الأغنام في البيوت مصدر من مصادر العطاء المستدام، إذ تمنح اللبن واللحم، ويباع صوفها وجلودها، ويباع منها (حية) حين الحاجة لبعض المال. كما أنها تساهم في التخلص من بقايا الخضروات والفواكه وقشر الفواكه، وما يتبقى من الكسرة، والخبز الزائد عن الحاجة، إذ يتم تجفيفه وخلطه بـ (معرفة) مع مكونات أخرى. ويضيف البعض لماء الشرب قليلاً من الدقيق، وربما العجين، وبقايا عملية صنع الكسرة من الفئات.

وبالرغم أن التجربة تقول إن مشروع تربية الأغنام في المنزل من المشاريع المميزة، إلا أنه تلاحظ مؤخراً في كثير من القرى - دحك من المدن - أن الناس تخلوا عن تربية الأغنام، على زعم أن في الأمر تعارض مع التطور الحضري، وأن الحياة في المدن أصبحت أكثر تعقيداً، وبات الناس يفضلون الحصول على احتياجاتهم الغذائية من مصادر خارجية بدلاً من رهق التربية والرعاية. وفي رأي البعض أن تربية الأغنام في المنازل تؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة وتراكم الفضلات، مما يسبب تلوثاً بيئياً، ويجلب الحشرات والجراثيم. الأمر الذي قد يؤثر سلباً على صحة السكان ويسبب إزعاجاً لهم، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، والمساكن الضيقة ويحدث البعض عن تلويث الشوارع، وفناءات البيوت، وعن تعدّي الأغنام على أشجار الزينة والورود التي

باتت تحل محل أشجار الظل والفواكه. ذلك بجانب صعوبة توفير الرعاية المناسبة للأغنام في البيئات السكنية المحدود المساحة.

وتمدد الحديث ليشمل أن هناك بعض القوانين والتشريعات المحلية تمنع تربية الأغنام في المناطق السكنية، خاصة في المناطق الحضرية، للحفاظ على النظافة العامة ومنع التلوث. غير أن التجربة تقول إنه مع الارشاد والعناية، والمتابعة من خلال طواف أهل الشأن الصحي، واتباع الممارسات الجيدة تقل مثل هذه المزاعم، بل قد تنعدم.

. غيمت لكم يا الحبان.

حين حل الضيق بالناس بين نازح ولاجئ، وعائد إلى بيته الريفي القديم، تمنى البعض أن تعود الأحوال القديمة، وخاصة أن الدعم العيني الذي تقدمت به بعض المنظمات شمل تربية الأغنام، إدراكاً من القائمين على الأمر لضرورة توفير الحليب للأطفال، ولكن وجد الجميع صعوبة في توفير العلف، وإيجاد مساحات كافية لحظائر الأغنام. كما وجدوا أنه لا مجال للسرحة بها، فقد باتت جل المراعي حول القرى صحارى، وكتبان رملية تهدد حتى المساكن، ولم تعد هناك أشجار تهب العلف والثمر وتساقط الأوراق، أو ترمي الظلال لتتفياها الأغنام. كما توقفت معاصر الزيوت، وصممت ماكينات المطاحن مفسحة المجال للعلقة الرصاص، وللمطحنة العبثية. ونلتقي في حكاية بيئية جديدة..

الهوامش

- (1) جمع (تكسير) لـ (الحبيب)، لكن ما فيه من الحميمة ما يبعده من إتهام اللغويين.
- (2) تُخْبِرُ أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ بِنْتُ عَمِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «اتَّخِذِي غَنَمًا»، أَيْ: اقْتَنِي الْغَنَمَ وَرَبِّيْهَا؛ «فَإِنَّ فِيهَا بَرَكَةً»، أَيْ: نَمَاءً وَزِيَادَةً، وَبَرَكَتُهَا دَرُّهَا بِاللَّبَنِ وَنَسْلُهَا وَصُوفُهَا، وَلَكُونَهَا مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ. (أخرج ابن ماجه).
- (3) الأمباز هو ما يتخلف من السمسم وسواه من الحبوب الزيتية بعد عصرها ويكون على شكل أقراص. (عون الشريف قاسم، قاموس اللهجة العامية في السودان).
- (4) الردة، المعروفة أيضاً باسم النخالة، هي الطبقة الخارجية الصلبة من الحبوب، وخاصة القمح، والتي يتم فصلها عن الحبوب أثناء عملية الطحن لإنتاج الدقيق، وتستخدم على نطاق واسع كعلف للحيوانات.
- (5) كسب القطن هو منتج ثانوي لعملية استخراج الزيت من بذور القطن، ويستخدم بشكل رئيسي كعلف للحيوانات.



السودان... إبادة جماعية منسية والعالم يشيح بوجهه

ملخص

يوضح نيكولاس كريستوف أن السودان يشهد إبادة جماعية مكتملة الأركان، يعاني فيها أكثر من 25 مليون شخص من الجوع الحاد، فيما نزح نحو 12 مليون آخرين، مع تقديرات بوفاة أكثر من 400 ألف إنسان نتيجة الحرب المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع.

تتحمل قوات الدعم السريع الجزء الأكبر من الفظائع، مدعومة من أطراف خارجية مثل الإمارات، بينما تظل الولايات المتحدة عاجزة عن محاسبتها رغم بعض المطالب البرلمانية بوقف مبيعات الأسلحة، مما يزيد من معاناة المدنيين ويعمق الأزمة الإنسانية.

الفشل الدولي في مواجهة الكارثة واضح، فالدول العربية والأفريقية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، لم تتخذ إجراءات فعلية رغم شعارات «مسؤولية الحماية»، فيما شهادات الناجين تكشف عن ذبح الرجال والفتيان واغتصاب النساء والفتيات بشكل منهجي على أساس العرق.

في مدينة الفاشر المحاصرة، يحذر كريستوف من مجازر وشيكة إذا سقطت المدينة، مؤكداً أن العالم يمتلك الوسائل لإنقاذ المدنيين لكنه يختار التجاهل، ما يجعل المأساة مسؤولية جماعية تشمل جميع الأطراف الدولية والإقليمية.



تُدعى مريم سليمان، روت كيف هاجمت ميليشيا عربية قريتها: الرجال والفتيان فوق سن العاشرة اصطفوا ثم ذبحوا بدم بارد، بينما تعرّضت النساء والفتيات للاغتصاب المنهجي. وأوضحت أن المهاجمين استهدفوا جماعتها الأفريقية السوداء بسبب لون البشرة، بل ونقلت عن قائد الميليشيا قوله: «لا نريد أن نرى أي شخص أسود بعد اليوم».

هذه الصور المرعبة تعيد إلى الأذهان إبادة دارفور قبل عشرين عامًا. الفرق أن العالم كان أكثر انتباهًا حينها، بينما اليوم يبدو وكأنه أدار ظهره تمامًا. وكما قال أنتوني ليك، مستشار الأمن القومي الأسبق في إدارة بيل كلينتون ورئيس اليونسيف لاحقًا: «إنها غزوة نفسها، لكن على نطاق أوسع وبعيدًا عن عدسات الكاميرات».

قبل عقدين، زار الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان دارفور، وسعى لحشد الجهود الدولية لوقف المجازر. اليوم، الأمين العام الحالي أنطونيو غوتيريش يكرر تحذيرات لفضلية بالألا يتخلى العالم عن السودان، لكن حتى هو لم يذهب أبعد من الخطابات.

الحرب المستمرة منذ عامين بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع هي السبب المباشر لهذه الكارثة. الطرفان مارسا فظائع متكررة: حصار، تجويع، وقصف عشوائي. المدنيون هم الضحية الأولى. تقول سيندي ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الغذاء العالمي، بعد أن تعرضت ثلاث من شاحنات المساعدات للقصف بطائرات مسيرة هذا الشهر: «نُمنع من الوصول إلى الجياع، بل نُستهدف لمجرد محاولتنا إطعامهم».

رغم أن كلا الطرفين ارتكب جرائم حرب، فإن أصابع الاتهام تتجه خصوصًا نحو قوات الدعم السريع، المسؤولة عن حرق القرى وارتكاب جرائم الاغتصاب الجماعي والذبح على الهوية. وما يزيد الطين بلة أن أطرافًا خارجية تمد هذه الميليشيا بالسلاح والمال. وعلى رأس هؤلاء الإمارات العربية المتحدة، التي رغم نفوذها المستمر، توصف بأنها الداعم الأساسي للدعم السريع.

واشنطن حتى الآن امتنعت عن محاسبة أبوظبي، سواء في عهد بايدن أو ترامب. غير أن بعض الأصوات في الكونغرس بدأت تطالب بوقف مبيعات السلاح للإمارات بسبب دورها في تغذية الصراع. الضغط على الإمارات قد يكون مفتاحًا، فهي دولة شديدة

في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل السياسي والإعلامي داخل الولايات المتحدة حول توصيف ما يحدث في غزوة بـ«الإبادة الجماعية»، يظل هناك مكان آخر يُجمع الجميع - جمهوريون وديمقراطيون، مسؤولون وخبراء - على أن ما يجري فيه إبادة جماعية مكتملة الأركان، لكنهم يتعاملون معها بتجاهل شبه تام.

هذا المكان هو السودان، الذي يواجه اليوم ما قد يكون أكبر مأساة إنسانية في العالم. فم منذ العام الماضي أعلنت المجاعة رسميًا هناك، وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ما يقارب 25 مليون سوداني يعانون من الجوع الحاد، فيما اضطر أكثر من 12 مليون شخص للنزوح عن قراهم ومدنهم نتيجة الحرب الطاحنة. ويؤكد المبعوث الأمريكي السابق إلى السودان، توم بيريلو، أن عدد القتلى ربما تجاوز 400 ألف إنسان حتى الآن.

في يناير/كانون الثاني الماضي، أعلنت إدارة بايدن أن ما يحدث في السودان يرتقي إلى إبادة جماعية. والمفارقة أن إدارة ترامب الحالية كررت الوصف ذاته في أبريل/نيسان، وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية أنها ترى الوضع في السودان كواحد من أسوأ جرائم الإبادة في عصرنا الحديث.

لكن هذا الإجماع الحزبي في واشنطن لم ينعكس على الأرض. فبينما تعترف الإدارتان المتعاقبتان بجوهر الكارثة، لم تُبذل أي خطوات جادة للتصدي لها. بايدن اتهم بالتقاعس، والآن إدارة ترامب تمارس السلبية ذاتها، بل وتعمل على خفض المساعدات الموجهة للسودان، مما يعني سقوط المزيد من الأطفال جوعًا في الأشهر المقبلة.

قد تختلف الآراء بشأن مأساة غزوة - وقد كنتُ من أبرز المنتقدين للسياسات الإسرائيلية وتواطؤ واشنطن في استمرار القصف والتجويع - لكن من الضروري الاعتراف بأن هناك فشلًا جماعيًا آخر في مواجهة كارثة السودان، التي تسببت في أعداد ضحايا تفوق حتى ما يجري في غزوة. القضية ليست منافسة في الأرقام أو صرفًا للانتظار؛ علينا أن نملك شجاعة رؤية المأساة في كلا المكانين.

لكن الفشل في حالة السودان لا يقتصر على أمريكا وحدها. الدول العربية والأفريقية أسهمت في تعقيد الأزمة أكثر مما قدمت حلولاً لها. أما الأمم المتحدة، التي تباغت عام 2005 بمبدأ «مسؤولية الحماية»، فقد تحولت كلماتها إلى مجرد شعارات جوفاء بلا أي فعل حقيقي.

شهادات الناجين تقشعر لها الأبدان. على الحدود السودانية التشادية التقيت العام الماضي بامرأة



الحساسية تجاه سمعتها الدولية، وقد أجبرها الضغط سابقاً على الانسحاب من حرب اليمن. ما الذي يمكن لترامب فعله الآن؟ بإمكانه أن يوجه دعوة صريحة للإمارات لوقف دعمها للدعم السريع، أو أن يعين مبعوثاً خاصاً للسودان لمتابعة الأزمة بشكل مباشر. كما يستطيع أن يزيد التمويل لبرامج الدعم الشعبي السوداني، مثل «غرف الطوارئ» التي تُدير مطابخ جماعية لإطعام الجوعى. في سبتمبر المقبل، سيجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة، وكعادتهم سيكررون شعارات حول «جعل العالم أكثر أماناً وإنسانية». لكن الاختبار الحقيقي لمدى صدقهم لن يكون في الكلمات، بل في الأفعال تجاه مدينة الفاشر، التي تحاصرها قوات الدعم السريع وتواجه خطر المجاعة والإبادة الجماعية. يخشى مراقبون أن يؤدي سقوط الفاشر إلى مجازر واسعة النطاق كالتي ارتكبت في مناطق أخرى. نشرة Avaaz Sudan Dispatch نقلت عن أحد سكان الفاشر قوله: «نحن نموت جوعاً هنا. الجريمة ليست فقط مسؤولية الجنرالات، بل مسؤولية العالم بأسره: العرب، الاتحاد الأفريقي، أوروبا، المجتمع

الدولي». وأضاف: «نعرف أن بإمكانهم مساعدتنا. لديهم طائرات لإسقاط المساعدات، لديهم الإمكانيات، لكنهم ببساطة اختاروا ألا يفعلوا شيئاً».

نيكولاس كريستوف

صحفي أمريكي بارز وكاتب عمود في صحيفة نيويورك تايمز منذ 2001، ولد عام 1959 في ولاية أوريغون، عُرف بتغطيته الإنسانية من مناطق النزاعات والكوارث مثل دارفور والكونغو وميانمار، حاصل على جائزتي بوليتزر (1990 لتغطية أحداث تيانانمن، و2006 لتقاريره عن الإبادة في دارفور)، ألف عدة كتب مؤثرة مع زوجته شيريل وودن مثل Half the Sky، ويُلقب بـ«ضمير الصحافة الأمريكية» لاهتمامه بقضايا حقوق الإنسان واللاجئين والفقر، كما تميز بممارسته للصحافة الميدانية في أخطر المناطق.



ما بين يَدَيَّ أَسْرَاطِ السَّاعَةِ وَالْوَعْدِ الْمَأْمُولِ

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

ملخص

النص يتناول قصيدة «عرضحال» لعبد القادر الكتيابي، محللاً مضمونها ومعانيها، يبين كيف جعلها الشاعر شكوى صادقة إلى النبي ﷺ عن حال الأمة الإسلامية، رابطاً بين أسرار الساعة التي أخبر بها الرسول وما نعيشه من انهيار حضاري وأخلاقي وسياسي.

ورغم قنامة المشهد،
تختم القصيدة بروح رجاء
وتضرع، إذ يلتجئ الشاعر
إلى النبي ﷺ طالباً الشفاعة
والرحمة، مؤكداً أن الأمل لا
ينقطع وأن الفرغ معقود بوعد
الله ورسوله.

يوضح التحليل أن القصيدة ترسم
صورة قاسية لواقع الأمة: انقسامات
داخلية، تبعية وخضوع للأعداء،
فساد الحكام والشعوب، وتزييف للوعي
باسم القضايا الكبرى. وفي الوقت
نفسه، تبرز أن ما نعيشه ليس إلا تحققاً
للنبوءات النبوية عن آخر الزمان.

بالمجمل، يتناول النص البنية الشعرية والفكرية للقصيدة، وكيف جسدت مرآة لضمير الأمة، ونداءً للاستيقاظ الروحي والحضاري، جامعاً بين النبوءة والتحذير والرجاء.

«يقف عرضحال عبد القادر الكتيابي إلى الأعتاب الشريفة، شاهداً على حال الأمة» في ذكرى مولد المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم

مدخل :

تقوم القصيدة على خطاب متكرر يقول: «ما أخبرتنا به يا رسول الله قد تحقق». إذ يربط كل بيت بين نبوءة ماضية وواقع حاضر، في محاكمة جريئة للواقع في ضوء الحديث النبوي الشريف. يعالج الشاعر الخلل المزدوج الذي لا يقتصر على الحاكم فقط، بل يشمل الشعوب التي شاركت في السكوت أو التبرير أو التهافت على سراب خادع. كما ينتقد الزيف الإعلامي والسياسي الذي يصور الخضوع على أنه دفاع مشروع، ويحاول تزييف العار إلى فضيلة تحت مسميات التحضر والحداثة.

مع أن القصيدة ترسم صورة سوداوية للحال الراهن، فإنها تظل نبوءية في جوهرها، إذ لا تحت على اليأس بل على التذكير بأن الرجوع إلى الصدق والإخلاص لا يزال ممكناً، وأن الخلاص في نهاية المطاف مرتبط بالشفاعة والرحمة. في خاتمته، تتجه القصيدة نحو نور الشفاعة، في مشهد من التذلل العاشق أمام مقام النبوة، حيث تفتح أبواب الرجاء بعد إغلاق أبواب الأرض.

ما يميز «عرضحال» أن الشاعر لا يطلق صرخة غضب فحسب، بل يقدم عرض حال واع وخاشع، معبراً عن حس مسؤولية إيمانية عميقة. فهو لا يكتفي بسرد الأحداث كما يفعل الصحفيون، ولا يعالجها كالمحللين السياسيين فقط، بل يسلم الرسالة إلى النبي ﷺ، كمن يسلم مفتاح الأمة إلى صاحب الرسالة، طالباً الشفاعة لعهد انتهى بكل مظاهر انكساره.

في الختام، لا تعدّ «عرضحال» نصاً شعرياً عابراً، بل وثيقة شعرية، تاريخية، وروحية، تتجاوز زمانها ومكانها، وتعلق في فضاء النبوة سؤالاً كبيراً: هل ضيعنا الأمانة؟ هل اقتربت الساعة؟ وهل بقي لنا إلا رجاء الشفاعة؟ هذه القصيدة تتطلب من القارئ قلباً يقظاً، ووعياً مؤمناً، وذوقاً شعرياً رفيعاً كي تُقرأ وتُفهم في مقامها العظيم.

لماذا عنوان المقال، ما بين يديّ أشراط الساعة والوعد المأمول ؟

اخترت عنوان هذا المقال على اعتبار أن القصيدة قد اختصرت على مشهدين متقابلين: أشراط الساعة التي تحيط بنا بظلالها الثقيلة، والوعد المأمول الذي يُضيء في نهاية النفق.

على مدار الأبيات، يرسم الشاعر مشهداً واقعياً

لعل قصيدة «عرضحال» للشاعر السوداني الكبير عبد القادر الكتيابي، واحدة من أجمل وأرقى ما قرأت في الشعر العربي المعاصر (ربما ما كتب أيضاً)، فمن يقرأها أو يمر عليها يلحظ بوضوح أنها تعبر عنه بصورة أو بأخرى، إذ تجسد بانفرادٍ وصدق الانهيار الحضاري للأمة الإسلامية، وتُعبّر عن تأملات عميقة في الأحداث الجسيمة التي تنذر بقرب نهاية التاريخ البشري، كما أخبر بها النبي محمد ﷺ.

حيث برع الشاعر السوداني عبد القادر الكتيابي في كتابتها بأسلوب مميز أطلق عليه «العرضحال»، وهو مصطلح مستعار من الدواوين العثمانية يعني عرض شكوى أو حالة إلى مقام رفيع، وهنا يتوجه الشاعر بالخطاب إلى خير البرية ﷺ، شاكياً إليه حال الأمة، ومظهراً بين يديه صورة مرعبة للواقع المعاصر الذي يتطابق إلى حد كبير مع نبوءات الصادق الأمين عن آخر الزمان.

القصيدة لا تكتفي بوصف واقع سياسي أو اجتماعي، بل تقدم تشريحاً عميقاً أخلاقياً، إيمانياً، اجتماعياً، ونبوياً لحالة الأمة، كأنها مرآة نبوية تعكس الحقيقة بكل مرارتها. يواجهنا الشاعر بحقائق مرة تكشف أننا نعيش في زمن تحقق فيه العديد من أشراط الساعة، ولا يقتصر هذا الانحطاط على أعداء الأمة الخارجيين، بل يشمل أيضاً الحكام والشعوب والمتقنين من داخل الأمة نفسها، الذين أسهموا بالسكوت أو التبرير أو الانسياق وراء أوهام باهتة.

يمكننا تقسيم القصيدة بنوياً إلى ثلاثة مستويات رئيسية، تبدأ بمقدمة مهيبة تحيي رسول الله ﷺ وتعظم مقامه، مستدعيةً نبوءاته لتكون إطاراً مرجعياً للنص. ثم ينتقل إلى عرض وقائع الواقع بشكل دقيق ومُفجع، يعرض فيه حالة الأمة من انقسامات داخلية، وتبعية عمياء، وتطبيع مع الأعداء، وفساد متبادل بين الحاكم والمحكوم، وتزييف للوعي، وبيع للقيم والمقدسات. وختاماً، ينتقل الشاعر إلى حالة رجائية خاشعة، يلجأ فيها إلى النبي ﷺ، مستغيثاً بحوضه الشريف وشفاعته، معترفاً بأن الأمل الأخير معقود به بعد أن انهارت كل الموازين الأرضية.



قراءة بين حروف القصيدة

وفي قراءة تحليلية سأقوم بتجزئة القصيدة إلى مقاطع، أعطيت (من نفسي) عنواناً لكل مقطع في محاولة تقريبية لمراد الشاعر ولما لمسته وأحسسته في قراءتي الشخصية للقصيدة:

المقطع الأول: الاستهلال والمخاطبة

في المقطع الأول افتتاح متين يضع المتلقي أمام مشهد مهيب: شاعرٌ يخاطب النبي ﷺ عند أبواب الساعة، ويطلب الشفاعة والدعاء والسلام عليه وعلى آل بيته وصحبه، ويُفتتح الشاعر قصيدته بخطاب مباشر إلى الرسول ﷺ، لكنه يضع خطابه «بين يدي أشرار الساعة»، أي في زمن نذر النهاية، ما يعطي للقصيدة طابعاً رسولياً - كاشفاً - نذيرياً سيدي.. يا محض روح الصدق

يا خير البرية
زادك الله صلاةً في سلام.. في مقامات سنيّة
ثم آل البيت والأصحاب.. أحبابي..
وأهديك التحية

المقطع الثاني: تحقق النبوءات وعبثية المشهد

يحمل هذا الجزء نقداً لانزعاج اللواقع السياسي الذي يحقق نبوءات الانهيار، ويعرض مشهداً عبثياً يُبكي ويُضحك في آن واحد، مما يجعل القصيدة تسير بين مأساة النبوءة وكوميديا السقوط. يُقرّ الشاعر بأن ما نراه اليوم هو تحقق حرفي لما أخبر به النبي ﷺ في

يعكس الخراب الروحي والاجتماعي والسياسي الذي ألمّ بالأمة الإسلامية، متتبّعاً بدقة تفاصيل الانهيار الذي جاء مطابقاً لما أخبر به النبي محمد ﷺ من علامات القيامة. هذه الأشرار ليست مجرد علامات زمنية، بل هي انعكاس لانفصال الأمة عن قيمها وأهدافها، وتراجعها في مضمار الحضارة والحق والعدل.

لكن رغم هذا الحال القائم، لا تنطفئ جذوة الرجاء في القصيدة. فالخاتمة تتحول إلى دعاء مؤثر وتضرع إلى النبي ﷺ، طالبين الشفاعة والرحمة، ومستندين إلى الوعد المأمول من الله تعالى. في هذا الانتقال من التشخيص إلى الرجاء، يتجلى قلب القصيدة وروحها، حيث لا يترك الشاعر القارئ في ظلمة اليأس، بل يمنحه منارة الأمل، واليقين بأن النصر والفرج قادمان بإذن الله، مهما طالت ظلمات الليل.

هكذا، تصبح القصيدة مرآة لواقع الأمة، وكاشفة لما لاته، لكنها في ذات الوقت نبراس إيماني يدعو إلى الاستيقاظ، والتوبة، والتطلع إلى الفرج والنجاة عبر ثقة راسخة بوعد الله ورسوله.

في مساحة ما بين يدي أشرار الساعة والوعد المأمول، يكمن درس القصيدة: أن نكون على بينة مما نحن فيه، وأن نعلق قلوبنا على ما لا يخيب، مستمسكين بقول النبي ﷺ الذي هو وعد رحمة، لا تنفذ.

أحاديثه عن آخر الزمان، مما يضيف على القصيدة بعداً نبوياً .

ثم أما بعد :

بهذا طبق ما أخبرتنا بالأمس بالضبط .

انجلي للعين آيات جليلة ..

بالتفاصيل الدقيقات وبالأسماء والوصف الذي أخبرتنا .

قد جاء بالزومى للأعماق (أحنس من أمية) ..

كان قد أفضى إليهم .

و هو مغلوب على سلطانه ،

فعلاً كما أخبرت .

يكي ..

ثم لما أن رأيناه .

ضحكنا نحن من شر البلية !!!

المقطع الثالث: استمرار الجاهلية بعد النبوة

الشاعر يعلن سقوط الأمة الأخلاقي والتاريخي رغم مرور 14 قرناً على الرسالة، وكان الإسلام لم يغير ما بالناس. هذا التشخيص المرير يُصاغ بخطاب عتب نبوي مليء بالآلم، ويثير الشاعر حالة تقريرية يائسة، تفيد الجمود والانغلاق، وكأن التاريخ لا يتحرك، بل يكرر ذاته في دوامة من التخلف والانقسام .

زادك الله صلاة سيدي :

ها نحن لازلنا كما نحن ...

اختلفنا . منذ (كسر الباب) حتى :

(سحق بغداد) كما أخبرتنا بالحرف ..

لازلنا بذات الجاهلية ...

المقطع الرابع: تشرذم الولاء والهوية

في هذا المقطع يُعزّي الشاعر واقع الولاءات الزائفة والانتماءات المريضة: البعض ولاؤه للثروة، والبعض للسلطة أو الغرب، بينما تترك الشعوب فريسة للذئاب. سخرية سوداء ترسم مشهد أمة ضائعة الوجهة.

زادك الله صلاة سيدي .

ثم وارزِدنا خلافاً

قالت الأعراب أماً بهذا (الزيت ..)

والباقون . بالأهرام و (الغم سام) والإعلام

والأغنام . أدناها إلى الذئب . القصيدة ...

المقطع الخامس: خداع الذات باسم «القضية»

في هذا المقطع ، الشاعر يصرخ في وجه الخطاب الرسمي والمجتمعي الذي يُسمى الهزيمة «قضية»، بينما الواقع أنها كزة كبرى لصالح العدو، تماماً كما وصف النبي ﷺ في أحاديث آخر الزمان كزة هذي علينا .. لبني يعقوب هذي كزة كُبرى ... كما أخبرت ..

لكننا نلطفها ...

نسميها (القضية) ...!

المقطع السادس: مليار ونصف ... بلا أثر

في هذا المقطع ، وبآلم شديد، يُجسد الشاعر كيف تحوّل المسلمون من أمة شاهدة إلى أمة تائهة لا تعرف من هي، رغم كثرتها. والشاعر يُحمل الضياع لفقدان الهوية الإسلامية الأصيلة.

زادك الله صلاة سيدي .

طبق ما أخبرتنا هاهي تهاوت

أُمم الدنيا علينا . رغم أنا الآن مليار ونصف . بل غناء

كغناء السيل نسعى نحو جحر الضب . لا ندري ...

و هل يدري الذي ضل الهوية ؟

المقطع السابع: من المسؤول؟ سؤال بلا جواب

في هذا المقطع الصغير يُجري الشاعر محاكمة ضمير (كبيرة) للأمة كلها: لا يُبرئ الحكام، ولا يستتني الشعوب أيضاً ، الجميع متورط في مشهد الانهيار .

كل ما أخبرتنا عنه رأيناه بهذا العصر لكن ..

زادك الله صلاة في سلام .

لم نعد ندري . من الجاني على الثاني ؟ .

الرعاة أم الرعية ؟

المقطع الثامن: الانبطاح أمام «الحلفاء»

في هذا المقطع يفضح الشاعر الخذلان السياسي الذي حدث عقب الضغوط العالمية، ويظهر أن ما تم كان بموافقة الحكام، وليس إكراهاً، بل خيانة علنية بمواثيق خفية، كلها تحقق ما أخبر به النبي ﷺ عن زمان «بيع الدين بالدنيا» .

إنهم يا سيدي . ضلّ عليك الله .

خافوا . منذ أن دكت خراسان التي دكت

بقنبلة ذكئة

سارِعوا فيهم (أي الدُول الصديقة) طبق ما

أخبرتنا

راحوا يسرّون المودات التي صيغت مواثيقاً خفية

المقطع التاسع: الحكام وتفريط التابعين

يعقد الشاعر في هذا المقطع مقارنة صريحة بين الحكام الذين باعوا الأمة، وبين الشعوب التي اتبعتهم طوعاً أو كسلاً، مما يجعل الجميع شركاء في الجريمة الحضارية والانهيار الديني.

هم كرام سيدي .

قد سلّموهم من أرادوا . ما أرادوا . واستزادوهم

فزادوا

هكذا حكّامنا . قد أفسدوا فينا فسادوا

و اتبعناهم بحق التابعية

المقطع العاشر: تزيف الوعي وتطويع الإدراك

في هذا المقطع يقدم الشاعر نقد لاذع لتزييف

الخطاب السياسي والإعلامي، الذي يُلبس الاستسلام لباس «التحضر وضبط النفس»، ويحول الجبن إلى قيمة تربوية، في مسخ كامل للوعي الإسلامي. زادك الله صلاة

سَيِّدِي
هُمْ عَلَّمُونَا كَيْفَ نُغْضِي عَنْ بِنَاءِ الشُّورِ
عَنْ قَتْلِ الْأُطَيْفَالِ. دَمَارِ الْحَرْثِ وَالنَّسْلِ. اكْتَشَفْنَا
أَنَّهُ (فَن) يُسَمَّى
(فَنُ ضَبُطِ النَّفْسِ). شَرْطًا
أَنْ تَكُونَ النَّفْسُ فِي (الضَّبُطِ) رَضِيَّةً
المقطع الحادي عشر: تحول الأمة إلى علامات
للقيامة

في هذا المقطع الثقيل والمزلل، يسوق الشاعر اعترافاً مريراً بأننا صرنا نحن أنفسنا من علامات يوم القيامة، لا لأننا مظلومون فقط، بل لأننا نشارك في الفساد، ونبيع ما لا يُباع، ونحن نعلم هكذا حُكَّامُنَا. يا زادك الله صلاة.

نَحْنُ أَوْ هُمْ
بَلْ كِلَانَا. بَعْضُ أَشْرَاطِ تَوَالَتْ.
لَيْسَ مِنْ فَرْقِ سِوَى أَنَا عَرَفْنَا.
طَبَقَ مَا أَخْبَرْتَنَا. عَنْ فِي غَدِ كَيْفَ الْبَقِيَّةِ
بَيْنَمَا هُمْ. زادك الله صلاة سَيِّدِي.
هُمْ طَبَقَ مَا أَخْبَرْتَنَا عَنْهُمْ. يَبِيعُونَ الْعَلِيَّةَ بِالْذَّبِّيَّةِ
المقطع الثاني عشر: اقتراب النهاية الكونية
في هذا المقطع يعلن الشاعر وقوفنا على العتبة الأخيرة قبل ظهور الدجال، وأن ما تبقى من علامات الساعة الكبرى قليل ومحسوس وظاهر، ويُذكر بأن المسرح أصبح مهياً لتلك الوقائع المصيرية.
ما تَبَقَّى سَيِّدِي.

عَنْ خُرْجَةِ الدَّجَالِ إِلَّا أَمْرُهُ الْمَهْدِيُّ حِينًا
ثُمَّ عَيْسَى... سَيِّدِي مَا دُونَهُمْ
إِلَّا اجْتِيَا حَاتٍ ثَلَاثَ لِلْحِجَارِ وَشَامِنَا ثُمَّ الدِّيَارِ
الفارسية

المقطع الثالث عشر: الكوارث الكونية قبل النفخ
في هذا الفصل يعترف الشاعر ويُعلن أن الأحداث قد تجاوزت البشر، وأننا على أبواب الفصل الإلهي النهائي، بعد أن خسرنا الاختبار التاريخي كامة.
ما تَبَقَّى زادك الله صلاة سَيِّدِي إِلَّا خُسُوفٌ
كُنْتُ قَدْ أَخْبَرْتَنَا عَنْهَا. وَقَلْبُ الشَّمْسِ.
ثُمَّ النَّارُ. نَارُ الطَّرْدِ بَعْدَ الدَّابَّةِ الْكُبْرَى
قُبْلُ النَّفْخِ. ثُمَّ الْفُصْلُ فِي الْجُلْحَاءِ وَالْقِرْنَاءِ حَتَّى
تَأْخُذَ النَّارُ الصُّحْبَةَ

المقطع الأخير: رجاء الشفاعة بعد الانهيار
في هذا المقطع يتحول صوت الشاعر في القصيدة من الشكوى والرتاء والتشخيص القاسي، إلى رجاء حار واستغاثة مخلصة بالحبیب المصطفى ﷺ، بعد

أن أغلقت كل الأبواب، وبقي باب الشفاعة.
ثُمَّ إِمَّا جَنَّةٌ حُسْنَى وَإِمَّا.

حَسْبُنَا اللَّهُ. لَنَا فِي وَعْدِكَ الْمَأْمُولِ يَا
صَلَّى عَلَيْكَ اللَّهُ. آمَالٌ قَوِيَّةٌ

سَيِّدِي يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ اسْقِنِي. بِاللَّهِ وَالْأَحْبَابِ
يَوْمَ الْحَرِّ
مِنْ كَاسَاتِهِ الْغُرَاءِ رَشَفَاتِ هَنِيئةٍ
زَادَكَ اللَّهُ صَلَاةَ سَيِّدِي عَنْ صِدْقٍ مَا أَخْبَرْتَنَا
يَجْزِيكَ عَنَّا
بِالْمَقَامِ الطَّيِّبِ الْمُحْمُودِ وَالرُّتْبِ الْعَلِيَّةِ
خاتمة:

في ختام هذا التحليل لقصيدة «عرضحال» لعبد القادر الكتيابي، نجد أنفسنا أمام لوحة شعرية استثنائية تجمع بين الحكمة النبوية والوجدان الإنساني، وبين الحاضر المؤلم والمستقبل المرتقب. لقد جسّد الشاعر بحرفية فائقة وعاطفة صادقة، صورة الأمة الإسلامية وهي تغرق في أزمتها الذاتية، من تمزق داخلي، وخيانة، وفساد، وابتعاد عن قيم الرسالة الخالدة.

تؤكد القصيدة أن هذه الحالة ليست وليدة الصدفة، بل هي نتيجة طبيعية لتحقيق ما أخبر به النبي ﷺ من علامات وأشراط نهاية الزمان، مما يجعلها وثيقة شعرية نبوية في آن معاً، تنقل رسالة تحذيرية عميقة. وفي الوقت ذاته، تحافظ على بصيص من الأمل، إذ لا تغلق الباب أمام الرجاء والخلاص، بل تضع في خاتمتها الرجاء الكبير في شفاعة النبي ﷺ ومقامه المحمود، كملاذ أخير ونور لا يغيب.

تكشف هذه الخاتمة كيف أن القصيدة لا تكتفي بتوصيف الواقع القاسي، بل تتحول إلى دعاء خاشع واعتراف بالإخفاقات الإنسانية، واستجداء لرحمة الله وعونه، متصدية لدعوة اليأس بالتمسك بوعد النبوة والرحمة. إنها تذكير صادق بأن النهاية ليست مجرد موت حضاري، بل بداية لأمر جديد، سواء كان خيراً أو غير ذلك، بيد الله وحده.

إن قراءة هذه القصيدة تحثنا على التوقف أمام أنفسنا، ومراجعة مواقفنا، وتحيين أملنا بإصلاح ما يمكن إصلاحه، والرجوع إلى المبادئ التي جعلت من أمتنا أمة عظيمة، مع التمسك الصادق بثقة لا تتزعزع في وعد الله ونبيه الكريم ﷺ. بهذا المعنى، تمثل «عرضحال» عبد القادر الكتيابي عملاً شعرياً رائداً، يتجاوز كونه نصاً أدبياً ليصبح مرآة لضمير الأمة ونداء للاستيقاظ الروحي والحضاري، ومُخاطبة مباشرة لقلب كل مسلم، على اختلاف أزماته ومكاناته.

كيف اختفت آلاف السنين من التاريخ في حرب السودان؟

تحول المتحف الوطني السوداني إلى أطلال بعد نهبه في الأيام الأولى من حرب 2023 بين الجيش والدعم السريع، حيث اختفت آلاف القطع الأثرية التي تعود لمملكة كوش قبل 3 آلاف عام، وبقيت فقط التماثيل الكبيرة والثقيلة. أكثر الخسائر إيلاًماً كانت سرقة «غرفة الذهب» التي ضمت مجوهرات وتماثيل نادرة.

ملخص

تعرض أكثر من 20 متحفاً في أنحاء السودان للنهب أو التدمير، بما في ذلك بيت الخليفة في أم درمان ومتحف علي دينار في الفاشر. وتقدر قيمة الآثار المفقودة والمدمرة بنحو 110 ملايين دولار.

يتهم مسؤولو الآثار مقاتلي الدعم السريع بتهريب القطع إلى دول مجاورة، بينما تصف الحكومة ما حدث بأنه «جريمة حرب». بعض الآثار ظهرت في دارفور وجنوب السودان، لكن الغالبية ما تزال مفقودة، وسط تقديرات بأن أغلبها بيعت عبر شبكات تهريب ضيقة وسرية.

تجري محاولات عبر الإنترنت والدول المجاورة لتعقب الآثار، بينما أصدرت اليونسكو تحذيرات عالمية ضد شراء التحف السودانية. لكن حتى الآن، ما زالت معظم الكنوز الكوشية، خاصة التماثيل الجنائزية الصغيرة والذهبية، مفقودة، لتبقى الحضارة النوبية من أبرز ضحايا حرب السودان.



بقلم: لبنى منيب مع فرق وكالة فرانس برس في الخرطوم

يوجد أي أثر للغالبية العظمى من القطع. كانت منطقة وسط الخرطوم، حيث يقع المتحف إلى جانب مؤسسات الدولة الرئيسية في السودان، ساحة معركة منذ أبريل/نيسان 2023، عندما اجتاحت قوات الدعم السريع شبه العسكرية المدينة.

ولم يتمكن مسؤولو الآثار السودانيون من العودة إلى البلاد إلا بعد أن استعاد الجيش العاصمة في شهر مارس/آذار الماضي، ليجدوا متحفهم الثمين في حالة خراب.

ويقولون إن الضربة الأسوأ كانت فقدان «غرفة الذهب» الشهيرة، التي كانت تضم مجوهرات ملكية من الذهب الخالص، وتماثيل صغيرة، وأشياء احتفالية. وقالت إخلاص عبد اللطيف، مديرة المتاحف بهيئة الآثار السودانية، إن «كل شيء في تلك الغرفة سُرق». وقالت إن الآثار نقلت في شاحنات كبيرة عبر مدينة أم درمان، المجاورة للخرطوم، غرباً إلى معقل قوات الدعم السريع في دارفور، قبل أن يظهر بعضها عبر الحدود مع جنوب السودان.

وكانت معظم القطع الأثرية المسروقة من مملكة كوش، وهي حضارة نوبية كانت تنافس مصر القديمة في الثروة والقوة والنفوذ.

لقد تم تدمير إرثها - المحفوظ في التحف المنحوتة من الحجر والبرونز والمزينة بالأحجار الكريمة - الآن، لتصبح واحدة من عدد لا يحصى من الضحايا الذين سقطوا في حرب السودان بين الجنرالات المتنافسين. لقد أدى الصراع بين رئيس الجيش عبد الفتاح البرهان ونائبه السابق قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو إلى مقتل عشرات الآلاف وخلق أكبر أزمة جوع ونزوح في العالم.

في الساحة المحترقة للمتحف الوطني السوداني في الخرطوم، يقف الآن تمثال ضخم من الجرانيت الأسود للفرعون الكوشي تهارقا وحيداً، محاطاً بشظايا الزجاج المكسور والحجر المحطم.

منذ نهب المتحف في الأيام الأولى للحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع في أبريل/نيسان 2023، اختفت آلاف القطع الأثرية التي لا تقدر بثمن، التي يعود تاريخ الكثير منها إلى مملكة كوش التي يعود تاريخها إلى 3000 عام.

ويعتقد المسؤولون أن بعض القطع تم تهريبها عبر الحدود إلى مصر وتشاد وجنوب السودان، لكن لا يوجد أي أثر للغالبية العظمى من القطع.

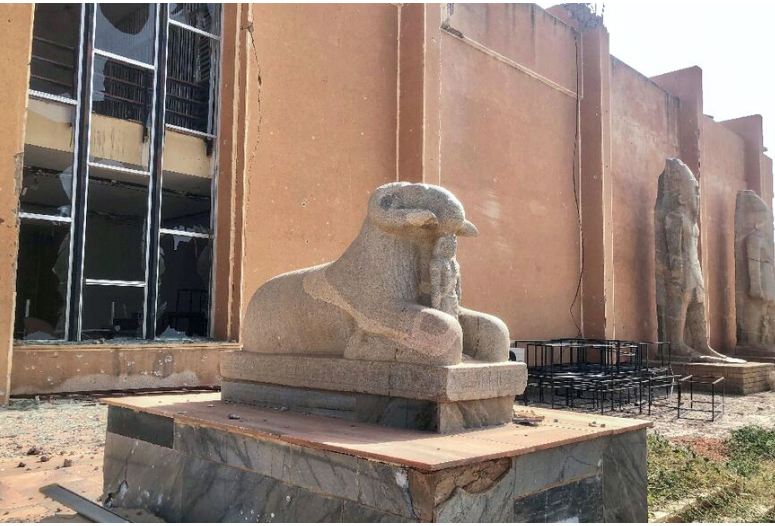
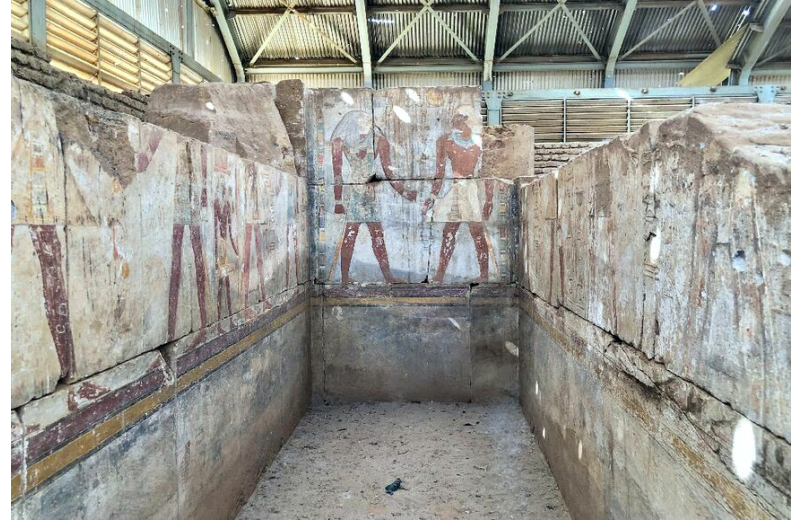
وقالت روضة إدريس، المدعية العامة وعضو لجنة حماية المتاحف والمواقع الأثرية في السودان: «لم يتبق في المكان سوى الأشياء الكبيرة والثقيلة التي لا يمكن حملها».

في أوجه، ضم المتحف أكثر من نصف مليون قطعة أثرية تغطي سبعة آلاف عام من التاريخ الأفريقي، التي، وفقاً للمدير السابق للآثار حاتم النور، «شكلت التاريخ العميق للهوية السودانية».

وتقف الآن تماثيل ضخمة لآلهة الحرب الكوشية حارسة على الأراضي المهملّة، أسفل سقف يحمل ندوب القصف المسودة.

وقد اختفت بقية محتويات المتحف الثمينة، ويبدو أن الغالبية العظمى منها لم تترك أي أثر. - «جريمة حرب» -

يعتقد المسؤولون أن قطعاً أثرية نادرة من المتحف الوطني السوداني تم تهريبها عبر الحدود، لكن لا



ويتهم مسؤولون حكوميون متحالفون مع الجيش مقاتلي قوات الدعم السريع بنهب المتحف الوطني ومواقع تراثية أخرى، ويصفون تدميرهم للآثار بأنه «جريمة حرب» - وهو الاتهام الذي تنفيه المجموعة شبه العسكرية.

- عروض السوق السوداء -

تم نهب أو تدمير أكثر من 20 متحفًا في جميع أنحاء السودان أثناء الحرب، وفقًا للمسؤولين وفي سبتمبر/أيلول من العام الماضي، أصدرت اليونسكو تنبيهها عالميًا، حثت فيه المتاحف وجامعي التحف ودور المزادات على «الامتناع عن اقتناء أو المشاركة في استيراد أو تصدير أو نقل ملكية الممتلكات الثقافية من السودان».

وقال مسؤول في هيئة الآثار السودانية لوكالة فرانس برس إن السودان يتعاون مع الدول المجاورة لتعقب الآثار المسروقة.

وأكدت منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) لوكالة فرانس برس أنها تشارك في جهود تحديد مكان القطع الأثرية المفقودة، لكنها رفضت تقديم مزيد من التفاصيل.

وقال المدعي العام السوداني إدريس إنه تم القبض في الربيع الماضي على «مجموعة من الأجانب» في ولاية نهر النيل شمال السودان وبحوزتهم آثار.

أفاد مصدران في هيئة الآثار أن جهة أخرى تواصلت مع الحكومة السودانية من مصر، وعرضت إعادة الآثار المنهوبة مقابل مبالغ مالية. ولم يتضح بعد كيف ردت الحكومة على هذا العرض.

ويقول عبد اللطيف إن التماثيل الجنائزية الكوشية مطلوبة بشكل خاص في السوق السوداء لأنها «جميلة وصغيرة وسهلة الحمل».

لكن المتخصصين لم يتمكنوا حتى الآن من تعقبهم أو العثور على محتويات الغرفة الذهبية في أي مكان. وبحسب عبد اللطيف فإن عمليات البيع تتم في أغلبها داخل دوائر تهريب ضيقة خلف الأبواب المغلقة. - 110 مليون دولار وما يزال العدد في ازدياد -

ولا يعد المتحف الوطني في الخرطوم بأي حال من الأحوال الضحية الثقافية الوحيدة للحرب في السودان.

وقال نور المدير السابق للآثار لوكالة فرانس برس إن حجم الخسائر التي لحقت بالمتحف «لا يمكن أن يجعلنا ننسى تدمير كل المتاحف الأخرى التي لا تقل أهمية» عن مخازن التراث السوداني. وتعرض أكثر من 20 متحفًا في مختلف أنحاء السودان للنهب أو التدمير، بحسب مسؤولين، يقدرون القيمة الإجمالية للخسائر بنحو 110 ملايين دولار حتى الآن.

وفي أم درمان، يقف متحف بيت الخليفة وقد تعرض للضرب والشروع، وجدرانه مليئة بثقوب الرصاص والجروح الخشنة الناجمة عن نيران المدفعية.

كان هذا المبنى مقر السلطة في السودان في القرن الثامن عشر، وهو الآن يضم زجاجًا مكسورًا وآثارًا متناثرة، ومجموعاته محطمة إلى أجزاء صغيرة.

وفي دارفور، أفادت التقارير أن متحف علي دينار في مدينة الفاشر المحاصرة، وهو الأكبر في المنطقة الغربية، تعرض للتدمير بسبب القتال.

وفي نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور، قال مصدر محلي إن متحف المدينة أصبح من المستحيل الوصول إليه.

قال المصدر: «المنطقة الآن مدمرة بالكامل. لا يستطيع سوى مقاتلي قوات الدعم السريع التحرك هناك».

وقال عبد اللطيف إن المتحف الذي تم تجديده بعد سنوات من الإغلاق «أصبح الآن قاعدة عسكرية».



عرض كتاب

دوائر القهر.. قراءة في واقع التباين والتنازع والصراع

لمؤلفه د. مجدي إسحق

ملخص

يتناول كتاب «دوائر القهر» للدكتور مجدي إسحق جذور العنف والتشظي في السودان من منظور علم النفس السياسي، محللاً أنماط القهر وتأثيرها على الفرد والمجتمع. ويرى أن مواجهة الواقع تبدأ بالاعتراف بالسلبيات والتعلم من التجارب.

يناقش بنية القهر واستمراريته، موضحاً كيف يرسخه النظام المجتمعي والوعي الزائف، مما يجعله يتجدد عبر الأجيال رغم تغير أشكاله.

يعرف المؤلف القهر بأنه فعل غير عادل يخلق واقعاً غير متوازن، ويشرح انعكاساته على الذات الفردية والجماعية، حيث تتولد الصراعات والتباينات من رغبة السيطرة وتحقيق الذات.

يشير إلى أثر الحروب الأهلية وأزمة كتابة التاريخ، ليخلص في النهاية إلى أن تفكيك القهر يتطلب معالجة جذوره العميقة، وإلا سيعود في صور جديدة.



عرض: محمد إسماعيل - أفق جديد

صدر عن دار المصورات للنشر
كتاب الدكتور مجدي إسحق
الموسوم بـ (دوائر القهر)
في 504 صفحة من القطع الكبير
جاء في إهداء الكتاب (إلى شعبنا الذي رغم
الألم والقهر والمعاناة يزين دروبنا بالفخر وشرف
الانتماء.. وما يزال يعلمنا معاني التضحية
والصمود وقيم الجمال.. فله التجلة والانحناء
والمحبة).

بنية القهر

يتناول في الفصل الأول مفهوم القهر، وعرفه المؤلف بأنه فعل غير عادل تمارسه للسلطة مما يؤدي لخلق واقع غير متوازن من المعاناة والواقع المتدني، ويجعل المتلقي في وضع سلبي من الناحية النفسية والاجتماعية. كما وصف المؤلف ظاهرة القهر ويرى أنها مهما اختلفت الكلمات والمعاني في توصيفها فإنها دوماً تحتوي على ظاهرتين أساسيتين هما الأولى تتمثل في عدم التوازن بين فرد وآخر أو شريحة وأخرى يمارس فيها أحد الطرفين تمييزاً.

واقع متشظ:

الكتاب يبحث في كيفية وصولنا لواقع التشظي والعنف والدمار وكيفية تجاوزه من منظور علم النفس السياسي. يقول المؤلف في الصفحة الأخيرة

ويشرح المؤلف في الفصل الثاني من كتابه مسألة قهر الفرد والمجتمع، وأشار إلى دراسات في علم النفس والحديث عن قضايا التباين والاختلاف التي تحدث على نطاق العالم وتنطلق جذورها من رغبة

الفرد والمجتمع في محاولة تحقيق الذات والسيطرة على الآخر بصورة أو بأخرى. ويأخذنا المؤلف د. إسحق في كتابه حول تحقيق شخصية الفرد، مؤكداً أنها لا تتعد كثيراً عن مفهوم تحقيق ذاتيته، حيث نجد أن الشخصية في المقام الأول تعبر عن السمات الظاهرية التي تظهر للآخرين التي يمكن أن نقيس بها اختلاف الفرد عن الآخرين. وأن الذاتية هي تطوره الداخلي والإحساس الذي يشعر به الفرد منذ الطفولة. وتتصف بالاستمرار والتشابه في بعض السمات الداخلية.

وركز المؤلف على الذات الاجتماعية، ويرى أنها مجموعة من الناس والأفراد يقع عليها ما يقع على الفرد من تطور أو تراجع. وأثبتت الدراسات



للكتاب: (من سماتنا لا ننكر سلبياتنا. نبدأ رحلة البحث بالنظر للواقع بموضوعية وليس جلدًا للذات، بل نتعلم من تجاربنا ونحن نبحث عن مواقع القهر وأنواعه وأسبابه وتأثيراته من عنف وفقر وتعالى عرقي).

أما الكتاب فقد نجح في مزج الخبرة والقراءة الدقيقة مع البحث والتحليل واستعمالاً لمدارس علوم النفس الاجتماعي. في تقديم دقيق لما آل إليه السودان من عنف وتخلّف ودمار نتيجة تراكم القهر وأثره على التركيبة النفسية لمجتمعنا.

نرى أن هذا الكتاب يعتبر إضافة نوعية للمكتبة العربية والسودانية من حيث تناوله لموضوع القهر. واقع غير متوازن

إذ يقول إن تجارب التاريخ ودراسات علم النفس تقول إن الحرب الأهلية يزداد فيها العنف والانفلات نتيجة إلى عوامل متعددة، حيث لا يمكن إغفال الجانب الذاتي والمكون النفسي والاجتماعي للشرائح المتصارعة وإلى أي درجة قد تدرجت في مراقبي الحضارة الإنسانية.

أشار الفصل السادس من الكتاب إلى تاريخ التنزع والقهر، وتحدث عن تاريخ التنزع وأزمة الذاكرة الرسمية للدولة

وكتابة التاريخ، موضحاً أن أزمة التاريخ أنه يكتب بمنظورين يعكسان مستويين هما المستوى الرسمي الذي تكتبه الدولة

ومؤسساتها، فيجيء معبراً عن رؤيتها، والتاريخ الشعبي الحقيقي الذي يكتبه أفراد المجتمع، ويكون معبراً عن الذاكرة الجمعية للمجتمع. وتناول الفصل السابع سيكولوجية القهر، وقدم الكاتب في هذا الفصل أسباب القهر وفسر وجوده، ويرى أن هنالك عوامل في ذاتها تؤثر على الفرد والشرائح المقهورة، وأن القهر وما يخلقه من بنية نفسية واجتماعية ارتبط بسمات ونتائج عديدة لها انعكاساتها على واقع المجتمع وتطوره، هذه النتائج بقدر ما هي إفراز لبنية القهر فهي نفسها تسهم في تعقيد الواقع. اختتم المؤلف كتابه بتفكيك بنية القهر ويرى أن أي ظاهرة من مظاهر القهر والتخلص منها لا تعني نهاية القهر، بل تعني إمكانية حدوثه في شكل آخر إذا لم يتم النظر لأسباب الظاهرة وعوامل استمراريتها مثله مثل الشجرة التي يقطع ساقها مع بقاء الجذور ثابتة في داخل الأرض.

هذا الكتاب للدكتور مجدي إسحق، وصدر عن دار المصورات، رسم وباحترافية واقتدار الصور الكبيرة لموضوع القهر.



أن بعض المجتمعات أو المجموعات تتراجع في ذاتيتها وكأنها تصل إلى مرحلة الطفولة.

وأشار المؤلف إلى أن علماء النفس قد جعلوا التركيز على قضايا الاختلاف والصراع والتنازع في داخل المجتمعات من القضايا المحورية التي يجب دراستها من خلال قراءة التركيبية النفسية والسلوك الاجتماعي للشرائح المتصارعة .

في الفصل الثالث من الكتاب اهتم ببنية القهر، وقدم شرحاً لمسألة العقد الاجتماعي وهو ببساطة لا يتفق

والتوافق المجتمعي

والقبول بالتعايش

والاختلاف، وأكد أن نظرية

العقد الاجتماعي رغم اختلاف علماء

النفس حولها لا يمكن تجاوزها لأنها

كانت خطوة ونقطة كبيرة في درب الحضارة

الإنسانية .

وتناول الفصل الرابع من الكتاب (استمرارية بنية القهر)، ومن خلال هذا الفصل يرصد المؤلف أن العوامل التي ساهمت في تأسيس واقع القهر قد تضافرت معها عوامل إضافية أعطت القهر الانسياب وشریان الحياة الذي يجعله يستمر ويتطور. وأن النظام المجتمعي الذي خلق هذا التقسيم الهيكلي التراتبي في المجتمعات قد خلق التربة الأولى لبذرة القهر أن تنمو. وأشار إلى أن نمط القهر يستمد ثباته واستمراريته في المجتمعات بتأثير بنية الوعي المجتمعي والعمل على سيطرة الرؤى والمفاهيم التي تقنن لوجوده، كما طرح علم النفس الاجتماعي تفسيرات تدور حول الوعي الزائف، حسب رؤية المؤلف .

الحروب الأهلية

كما أشار الكتاب إلى مسألة الحروب الأهلية،



العنف المنظم والمقاومة في التجربة المسرحية السودانية مسرحية الذين عبروا النهر نموذجًا

السر السيد

ملخص

يعرف المقال العنف المنظم هو عملية اجتماعية تاريخية تُفرض عبرها تغييرات قسرية تؤدي إلى الأذى أو الموت، بينما المقاومة فعل يومي للشعوب في مواجهة القهر، تجسد الوعي والإبداع من أجل صون الكرامة وتغيير الواقع.

ويشير إلى أنه في السودان، يمتد أرشيف العنف من حملة الدفتردار ومعركة كرري إلى حرب 2023، مرورًا بحروب الجنوب ودارفور والنيل الأزرق، إضافة إلى مجازر عنبر جودة، تهجير النوبيين، قصف الجزيرة أبا، مجزرة العليفون وفض اعتصام القيادة العامة.

يوضح الكاتب أن المسرح بطبيعته فن مقاوم، إذ ارتبط منذ نشأته بالتنوير والحوار وتعدد الأصوات، فصار فضاءً لتفجير الأسئلة الكبرى ومواجهة السلطة والقهر، وجسرًا للتواصل بين الثقافات.

يؤكد الكاتب أن المسرح السوداني وثق هذه الأحداث بمسرحيات تسجيلية مثل تصريح لمزارع من جودة والذين عبروا النهر، ليحول المأساة إلى ذاكرة مقاومة وجماليات إنسانية تؤكد أن المسرح صوت الضحايا وأفق للأمل.

في تعريف العنف المنظم:

يمكن تعريف العنف المنظم أو الهيكلي كما يطلق عليه في بعض الأحيان بأنه: (عملية اجتماعية وتاريخية تتورط من خلالها المنظمات الاجتماعية، ومنها الجماعات المنظمة في مواقف أو تتأثر بظروف بنيوية تعزز عن قصد أو عن غير قصد بعض التغيرات السلوكية الجوهرية المفروضة قسراً، أو تسفر عن ضرر مادي أو عقلي أو عاطفي أو الإصابة بجروح أو الوفاة)- انظر كتاب صعود الوحشية.. سوسيولوجيا تاريخية للعنف ص 37.

في تعريف المقاومة:

في ظل القهر الشامل والمعلوم الذي أفرزته الرأسمالية المتوحشة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والمسنود لحد كبير بما يسمى بالمجتمع الدولي أضحت كلمة (مقاومة) ضمن القاموس اليومي في حياة الشعوب مثلها مثل كلمة (خبز)، ويعرف مهدي عامل المقاومة في مقال لأديب أبو رحمون بقوله: (أما الثقافة المقاومة شأنها شأن الثقافة، هي عملية إبداع متوال ومتجدد للحياة ذاتها، هي روح النقد والوعي العلمي النزيه المتقد، هي سعيًا المشترك لتغيير واقعنا البائس لتكون الحياة جديرة بالعيش، ويكون الشعب قادراً على السيطرة على مصيره ومواجهة البرابرة من الخارج والمستبدين الفاسدين من الداخل).

فن المسرح والمقاومة:

من المعطيات التي حازها فن المسرح منذ نشأته وإلى الآن وبامتياز حتى عند عامة الناس هي أنه فن منخرط في القضايا المجتمعية والوجودية، مساهمًا في التعليم والتنوير والترفيه، لذلك كان فعل المقاومة من معطياته الأساس، ولا غرابة فالمسرح وبما أنه فن الحوار يضحى العرض المسرحي ساحة وفضاء للحوار والتداول السلمي الحي والمباشر للاختلاف، وحاملاً للتنوع ومبشراً به، ومفجراً للأسئلة التاريخية والمجتمعية.

ويعود هذا لاشتماله

على كون من اللغات

المتنوعة المتأزرة، إضافة

الى تمتعه بمقدرات فذة

في الاستجابة للتحويلات

التاريخية، فنظرة إلى تاريخ

العرض المسرحي وراهنه تشهد على

أنه شكّل أرشيفاً غنياً للمقاومة بمقاربتة بمعرفة وجمال لأسئلة الإنسان الكبرى وجودياً واجتماعياً، في الموت والسلطة والقهر والحب والثورة والحرب والسلام، وكل ما يعزز ثقافة المقاومة والأمل، تمجيذاً للحياة واحتفاءً بها، ومثل جسراً خلاقاً للتواصل بين الثقافات والحضارات، ومسرحنا العربي والأفريقي لم يكن استثناء من هذا، فقد انخرط منذ بداياته في المقاومة كما يؤكد تاريخ المسرح في البلدان العربية والأفريقية، فقد حرّض على المقاومة مستلهمًا إرث الأمتين في التاريخ والحكايات والسرديات التي تمجد الكرامة وتدافع عن الحياة الحرة، وفي ذات الوقت كان منفتحاً على التجارب الإنسانية على صعيدي المقاومة والتجارب المسرحية المقاومة.

أرشيف العنف المنظم في السودان:

ولأن أرشيف أفعال العنف المنظم في السودان من الضخامة بمكان، سأتوقف وبإيجاز شديد عند بعض التي يمكن عدها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وأولى ما سأتوقف عنده ما عرف في تاريخ السودان الحديث (بحملة الدفتردار الانتقامية)، التي نفذها محمد خسرو الدفتردار في العام 1822، وأهلك فيها الحرث والنسل، مدشناً وفي وقت مبكر ما يعرف الآن بجرائم الحرب، وذلك انتقاماً لمقتل صهره إسماعيل محمد علي باشا، على يد السودانين وهم يقاومون الاحتلال التركي المصري 1821-1885. وبعد 13 عامًا، هي عمر دولة المهديّة ومع مقاومة شرسية تجسدت بلاغتها في معركة كرري 1898، التي استخدم فيها البريطانيون أسلحة محرمة في ذلك الوقت، وقتلوا آلاف الأشخاص، ثم استباحوا العاصمة الوطنية أم درمان ببشاعة تصل إلى الإبادة الجماعية، يبدأ فصل آخر للعنف والمقاومة حتى الاستقلال في 19 ديسمبر 1955. ولكن هل توقف العنف المنظم؟ الإجابة للأسف لا. فقد تواصل طيلة الفترة الممتدة من 1955 وحتى حرب الخامس عشر من أبريل 2023 التي لا تزال مستمرة، فشهدنا سلسلة من فواجع العنف المنظم «الوطني»، المتمثل في حروب السودانين التي أطرافها الدولة وما عرف بحركات الكفاح المسلح والمليشيات، وسلسلة من



فواجه «عنف الدولة الوطنية السودانية»، ففي حروب السودانيين شهدنا حرب الجنوب التي بدأت في العام 1955 وانتهت مع اتفاقية السلام في 2005، ومتزامناً معها شهدنا حروب النيل الأزرق وجبال النوبة ودارفور، ثم أخيراً الحرب التي نعيشها الآن.. الشاهد هنا إن هذه الحروب الكثيرة وبعيداً عن وجاهة أسبابها أو عدمها، وعن توقفها ثم عودتها مرة أخرى وعن عدد سنواتها سنجد أنها قد خلفت دماراً كبيراً في البنى التحتية وفي الموارد، كما خلفت ملايين القتلى والجرحى والمفقودين والنازحين واللاجئين.

كما أنها شهدت في الكثير من الأحيان جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل واتهامات بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية مما جعل بعض قادتها مطلوبين للمثول أمام محكمة الجنايات الدولية. أما في سلسلة عنف الدولة فنبدأ بذكر حادثة «عنبر جودة» التي قتلت فيها أول حكومة وطنية سودانية مجموعة من المزارعين في مشروع جودة الزراعي في ولاية النيل الأبيض، بعضهم بالرصاص وبعضهم بسبب حبسه في غرفة ضيقة لا نوافذ فيها وقد كان هذا في مارس 1956.

الحادثة الثانية كانت عندما تم تهجير النوبيين السودانيين في أقصى شمال السودان إلى منطقة البطانة في شرق السودان في يوليو 1963، ومن ثم إنشاء السد العالي حيث ابتلعت المياه 27 قرية بنخيلها وأثارها وأصبح قرابة الـ 40000 شخص دون مأوى، لتدشن الحادثة ما يعرف الآن «بالإبادة الثقافية». والحادثة الثالثة كانت في مارس 1970 عندما ضرب الطيران منطقة الجزيرة أبا، وذلك في سياق الصراع السياسي بين طائفة الأنصار ونظام مايو 1969-1985، الذي كان (شيوعياً) في ذلك الوقت مخلفاً وراءه ما يقارب الألف قتيل غير الجرحى والمأسورين. الحادثة الرابعة هي «حادثة مدينة العليفون» حيث أقيم فيها معسكر «للخدمة الوطنية الإلزامية»، بهدف تدريب الطلاب (ليتم إلحاقهم بوحدات القتال في مناطق الحروب بجنوب السودان والنيل الأزرق)، وفحوى الحادثة أن هؤلاء الطلاب طلبوا من إدارة المعسكر السماح لهم بحضور عيد الأضحى مع أسرهم ولما رفضت حاولوا الهروب فقتلت السلطات عدداً منهم بالرصاص وغرق في النهر آخرون، وكانت الحادثة في 2 أبريل 1998. الحادثة الخامسة هي حادثة فض الاعتصام أو مجزرة القيادة العامة أو مجزرة الخرطوم، وقد كانت في 3 يوليو 2019، وقتل فيها عدد كبير من المعتصمين والمعتصمات، إضافة إلى مئات المفقودين والجرحى والمغتصبين والمغتصبات.

نلاحظ أن كل هذه الحوادث المروعة التي تجسّد ببلاغة عظيمة بشاعة الحرب وعنّف الدولة السودانية بمختلف أنظمتها «الديمقراطية» و«الشمولية» لا تخرج عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومن جانب آخر نشير إلى أن المسرح السوداني قد قارب كل هذه الحوادث، ليصنّع ذاكرة للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة، وذاكرة للمقاومة وذاكرة لأسئلة الهويات، كما في مسرحيات «صور للتعايش والسلام 2004، عن حرب الجنوب»، و«كايليك» 2005، عن حرب دارفور»، و«تصريح لمزارع من جودة» 1970 عن حادثة عنبر جودة»، و«هجرة شاهين النوبي» 2002، عن تهجير النوبيين السودانيين»، و«الذين عبروا النهر» 2002، عن حرب الجزيرة أبا»، و«تجنيد إجباري» 2019، عن حادثة العليفون، و«دار أمنة.. ذاكرة الفجيعة» 2023، عن حرب 15 أبريل. كما نلاحظ أيضاً أن كل هذه المسرحيات قد استخدمت تقنيات المسرح التسجيلي والمسرح الملحمي، كما حظيت باحتفاء جماهيري كبير.

مسرحية الذين عبروا النهر:

لا شك في أن تلك التجارب التي أشرت إليها -ومنها بالطبع نموذجنا - قد استندت على مستوى النص وعلى مستوى العرض على ما راكمته ذاكرة المقاومة السودانية وغير السودانية من ثقافة وسرديات، وعلى ما راكمه المسرح السوداني والمسرح غير السوداني من خبرات جمالية وتواصلية، مما مكّنها من التعبير عن المعاناة والألم وفي نفس الوقت التعبير عن جماليات المقاومة وضرورة الأنسنة. المسرحية من تأليف الكاتب المسرحي السوداني عادل محمد خير وإخراج المخرج السوداني منصور على عبيد. كان عرضها الأول في العام 2002 في مهرجان أيام البقعة للمسرح، وهي من مسرحيات الفصل الواحد، وتتكون من أربعة شخصيات هي: الجندي، زوجة الجندي، الطبيب، طيف الإمام، ومجموعة الأنصار «الجوقة».

تتناول المسرحية حدثاً من التاريخ السياسي السوداني الحديث يعد مثلاً ناصعاً لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، هو ضرب منطقة الجزيرة أبا بالطيران الحربي في 27 مارس 1970.. يصف العرض وبشعرية عالية ما حدث في حرب الجزيرة أبا من خلال ما يرويّه جندي شارك في الحرب وأصبح محاصراً بالهواجس والهلوسة، يطارده طيف الإمام، والإمام المقصود في العرض هو الإمام الهادي المهدي زعيم الأنصار «حزب الأمة»

وقت الحادثة، والمعارض الشرس للنظام المايوي والمستهدف الأول من قبله.

يبدأ العرض بدخول مجموعة الأنصار وعبر أداء استعراضى جميل يرددون نشيد الأنصار الشهير:

إلى الأمام... إلى الأمام
يا شباب الإمام
هذا الإمام قد سما
زحم النجوم والسما
إلى آخر النشيد...

هذا الاستهلال يسهم بطريقة ناعمة في إشعال الذاكرة وإقحامها في الراهن، إذ أن تاريخ النشيد يعود إلى ما قبل قيادة الإمام الهادي للأنصار، وهو بهذا يعد تمهيداً خلاقاً لينجز العرض مقاربته في المقاومة- إذ لا مقاومة بلا ذاكرة- محاولاً، أي العرض، الإجابة على سؤاله الأساس الذي هو (من المنتصر في هذه الحرب؟ الغزاة أم الشهداء؟؟)، وهو سؤال كما نرى ينهض على أبعاد وجودية وفلسفية وسياسية بامتياز.. يجسد العرض عبر نشيد الاستهلال حضوراً للذاكرة، التي هنا هي حضور تاريخ الأنصار في المقاومة للغزاة لتحضر معركة كرري التي استبسل فيها الأنصار وهم يواجهون آلة الغزو البريطاني في العام 1898، فتبدو الجزيرة وكأنها كرري وكرري وكأنها الجزيرة.. هذا الحضور للذاكرة، يتوسل فيه العرض وهو يسعى لإنجاز مقاربته في المقاومة، بجماليات شتى منها: تعويم هويات الشخصيات، فالإمام لا يذكر اسمه وإنما الإمام فقط ويحضر كطيف، والجندي مطلق جندي، حيث لا اسم له وكذلك الزوجة والطبيب حيث لا اسم لكليهما، والجزيرة هي مطلق جزيرة وليست الجزيرة أباً، مراهناً هنا على إشراك مخيلة الجمهور وتأويلاتها عبر ما اختزنته من سرديات في الغزو وفي المقاومة، ومنها توظيف المخرج البديع للديكور مع ملاحظة أنه ثابت ليؤدي أكثر من مهمة، فهو منزل الزوجة والزوج وهو النهر بضفتيه وهو الشاشة التي يستعرض من خلالها الجندي ذكريات الحرب، وكذلك توظيفه لقطع الديكور فهي أحياناً سرر «جمع سرير» وأحياناً مراكب لعبور النهر، ومنها الأداء الجسدي التعبيري للجوقة، المصحوب بالغناء والإيقاعات الشعبية ذات الجذر الصوفى.. كل هذا يتم بأسلوب شاعري وشعري تازرت فيها لغات العرض الأخرى مع اللغة الملفوظة التي جمعت بين الشعر والسرد في أسلوب كثيف المجازات.

أما بلاغة العرض وهو يجيب على تساؤله الأساس: (من المنتصر في هذه الحرب؟ الغزاة أم الشهداء؟؟) فتكمن في المواجهة بين الجندي/القاتل

عبر هواجسة وطيف الإمام/الضحية «الشهيد»، التي جاءت قريبة مما يعرف الآن «بالحقيقة والمصالحة»، حيث ينتهي الأمر بالجندي أن يلبس «جبة الأنصار» علامتهم الأساس في دلالة على اعترافه بالذنب وندمه واعتذاره ومن ثم تخلصه من هواجسه.

طيف الإمام: الجزيرة هي التي انتصرت أيها الجندي الصغير.. لأنها فضلت أن تتخنها الجراح ولا يُخدش قلب الوطن، لأنها خافت عليه من الفتنة والحرب الأهلية. هل فهمت أيها الجندي الصغير؟ الجندي: فكيف أعيش أنا إذن؟ كيف احترم ذاتي بعد الآن؟ كيف أعاشر بقايا الأغبياء الذين يلوكون كبرياء هذا الوطن كعجوز تلوك بقايا كرامتها ومجدها الزائل.. كيف؟ لابد من قتلك إذن حتى أقتل عاري وذنبى في الجزيرة. «يدخل في هستيريا.. يرفع بندقيته في وجه الإمام».

الجندي «صارخاً»:

ستموت أيها الإمام حتى لا تفضحنا ذكراك وذكرى الجزيرة.

جاء في سياق العرض أيضاً:

الجندي: كان يوماً مهولاً غريب الملامح.. كنا مدغمين بالمدركات والدبابات وحتى الطائرات الطائشة العمياء، وكنت أعتقد أن المعركة ستكون سريعة وكاسحة وفاصلة، وأن الإمام سيسلم نفسه ويسلم الجزيرة بعد الطلقة الأولى.. لكنه كان رجلاً جسوراً.. عنيد الكبرياء.

وجاء أيضاً:

الجندي: لكن الجزيرة أصرت ألا تموت وحين طلع الصباح رأيت بقايا جثث الأطفال مشتتة حولى.. أصابع رقيقة وأقدام صغيرة حولها حبول وعقود حول رقاب مذبوحة، وعمائم ودمى.. لحم بشري متناثر ودم.. دم في كل مكان.. دم قاهر الرائحة.. وجوه كثيرة متناثرة.. مشوهة.. محترقة، وجماجم لم تعد تعرف أصحابها.. أه من تلك الجزيرة (يبكي) التي أبت أن تموت.

وهكذا جسد العرض وبشعرية كثيفة وبإنسانية عالية بشاعة الحرب وجماليات المقاومة وإنسانيتها ومنح لأطياف الضحايا/الشهداء حضوراً ساحراً يورق القتل.

وإن كان من خاتمة لهذه المقالة فهي أن منطق العنف المنظم مع اختلاف أدواته وتواريخه واحد، وأنه ينطوى على سياسات يحدد بموجبها من يستحقون الحياة ومن لا يستحقونها، وهو منطق يفرض أن يكون للمقاومة أمميته كما لها جمالياتها وإنسانيتها وحتمية انتصارها، وأن يكون للمسرح تدخلاته الخلاقة وصدعه الرحيم.

بعد التجربة الموريتانية..

هل ينتقل عملاقا القمة السودانية إلى الملاعب الجزائرية؟

أفق جديد

تعيش الكرة السودانية واحدة من أعقد مراحلها التاريخية، إذ لا تزال تدفع ثمناً باهظاً للحرب التي طالت كل القطاعات الحيوية في البلاد، يجد الاتحاد السوداني لكرة القدم نفسه أمام تحدٍ متواصل لإيجاد بدائل تحفظ استمرارية أنديته الكبرى في المنافسات، سواء على الصعيد المحلي أو القاري.

ملخص



الموسم الماضي، لجأ الاتحاد السوداني إلى اتفاق غير مسبوق مع الاتحاد الموريتاني لكرة القدم، سمح بموجبه لناديي الهلال والمريخ بالمشاركة في الدوري الموريتاني الممتاز. تلك الخطوة، التي حظيت بموافقة رسمية من الاتحادين الأفريقي والدولي، اعتُبرت حلاً إسعافياً في ظل الظروف الأمنية المتدهورة داخل السودان.

وقد أثمرت التجربة عن مشاركة فعالة، حيث تمكن الهلال من خطف لقب الدوري الموريتاني في سابقة تاريخية، بينما جاء المريخ بالمركز السادس. ورغم

الجدل الذي رافق القرار، فقد منحت التجربة السودانيون بصيص أمل في إمكانية استمرار نشاطهم الكروي حتى في ظل انعدام الأرضية المحلية. إلى جانب ذلك، أطلق الاتحاد السوداني «بطولة النخبة» المصغرة، والتي هدفت إلى تحديد ممثلي السودان في البطولات القارية. ورغم محدوديتها، إلا أنها ساعدت على حفظ التوازن ولو بشكل جزئي.

خيار الجزائر مطروح على الطاولة

التقارير الصحافية الأخيرة كشفت أن الاتحاد السوداني

فتح بالفعل قنوات تواصل مباشرة مع نظيره الجزائري، في محاولة لتكرار السيناريو الموريتاني، ولكن هذه المرة عبر الدوري الجزائري. الفكرة تقوم على السماح للهلال والمريخ - باعتبارهما الناديين الأبرز والأكثر جماهيرية - بخوض منافسات الدوري الجزائري للموسم الحالي.

هذا الطرح يبدو أكثر واقعية مقارنة ببلدان أخرى، لعدة أسباب. فالجزائر تمتلك دورياً قوياً ومنظماً، إضافة إلى قربها الجغرافي نسبياً من السودان،

كما أن وجود روابط تاريخية بين الشعبين واتحاديه البلدين يعزز فرص نجاح الاتفاق إذا ما حصل على الضوء الأخضر من الاتحادين القاري والدولي.

ورغم أن التجربة الموريتانية منحت الاتحاد السوداني «سابقة قانونية»، إلا أن نقل الأندية السودانية للمنافسة في الجزائر لن يكون خالياً من العقبات. فالاتحاد الجزائري سيكون بحاجة إلى تعديل بعض اللوائح الداخلية، كما أن الاتحاد الأفريقي (كاف) سيحتاج إلى مراجعة القرار للتأكد من توافقه مع أنظمة التراخيص واللوائح الخاصة بتنظيم البطولات المحلية.

علاوة على ذلك، فإن الجانب التنظيمي يمثل تحدياً حقيقياً. فتنقل الأندية السودانية وإقامتها الدائمة في الجزائر يتطلب موارد مالية ضخمة، وهو ما قد يفتح الباب أمام رعاية جديدة أو دعم خاص من الاتحاد الدولي، كما حدث في التجربة الموريتانية حيث تكفل الاتحاد الموريتاني لكرة القدم بجزء من النفقات. بالتوازي مع البحث عن حلول محلية، يستعد الهلال والمريخ لخوض غمار دوري أبطال أفريقيا هذا الموسم. القرعة وضعت الهلال في مواجهة فريق

جاموس جوبا، بطل جنوب السودان، في الدور التمهيدي، فيما سيلقي المريخ وصيف الدوري الكونغولي.

وهنا يبرز التحدي الأكبر: هل يستطيع الفريقان المنافسة قارياً دون وجود دوري محلي يحافظ على جاهزيتهم الفنية؟ تجربة اللعب في الدوري الجزائري إذا ما تمت قد تكون الحل الأمثل لبقاء اللاعبين في أجواء تنافسية عالية، وهو ما ينعكس إيجاباً على الأداء الأفريقي.

